وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير المالية العامة

دور الانفاق الحكومي في تشجيع القطاع الزراعي

دراسة تحليلية لدعم انتاج الحبوب في ولاية سعيدة للفترة 2005-2014

إعداد الطالب: شيخ يحي

إشراف الأستاذ الدكتور: شعيب بغداد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: أ.د. بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ: أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذ: د. حسين بومدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الأستاذ: د. بن لولو سليم	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

2015-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

وعرفانا مني بجميل كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة لجنة تدريس تخصص تسيير المالية العامة الذين رافقونا في مشوارنا النظري، وعلى رأسهم الأستاذ " بركة محمد الزين "، كما أشكر الأستاذ " شعيب بغداد " بصفته المشرف على هذا العمل الذي لم يتوانى في تقديم النصح والتوجيه بصدر رحب، وكما أخص بالذكر موظفي وزارة الفلاحة والمصالح الفلاحية لولاية سعيدة، وكل من ساعد في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

بفضل الله أُهدي هذا العمل المتواضع إلى روح
والدي الطاهرتين تغمدهما الله بواسع رحمته،
إلى أخي، أخواتي، زوجتي، أبنائي معمر، إياد
عبد العزيز، أميمة، إلى كل الأصدقاء والزملاء

الخطة

❖ **مقدمة عامة**

- **الفصل الأول:** مدخل إلى النفقات العامة.
  - ✓ **مقدمة الفصل.**
  - ✓ **المبحث الأول:**مفاهيم وتقسيمات النفقة العامة.
  - ✓ **المبحث الثاني:** ضوابط الإنفاق العام
  - ✓ **المبحث الثالث:** حدود الإنفاق العام
  - ✓ **المبحث الرابع:** الآثار الاقتصادية للنفقة العامة
  - ✓ **خاتمة الفصل.**
- **الفصل الثاني:** تطور القطاع الزراعي في الجزائر.
  - ✓ **مقدمة الفصل**
  - ✓ **المبحث الأول:** القطاع الزراعي في ظل الاقتصاد الموجه مرحلة 1962- 1990.
  - ✓ **المبحث الثاني:** مرحلة 1990-2000
  - ✓ **المبحث الثالث:** مرحلة 2000-2014
  - ✓ **خاتمة الفصل.**
  - ✓ **الفصل الثالث:** الفصل التطبيقي
  - ✓ **مقدمة الفصل.**
  - ✓ **المبحث الأول**: بطاقة تقنية لولاية سعيدة
  - ✓ **المبحث الثاني:** دعم وإنتاج الحبوب في الولاية
  - ✓ **المبحث الثالث:** تحليل دعم وإنتاج الحبوب للفترة 2005 – 2014 باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية "ACP".
  - ✓ **خاتمة الفصل.**

❖ **خاتمة عامة**

مقدمة

عامة

مقدمة:

دخل القطاع الزراعي الجزائري في عدة أطوار وتجارب حتمتها الضرورة الملحة لتطوير القطاع وتمكينه من المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني وتوفير حاجيات السكان من الغذاء، فانتهجت الحكومة سياسة زراعية مركزية منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات وتجسدت معظم هذه السياسات في إمداد الدعم لمختلف المزارع والتعاونيات وبالأخص دعم مدخلات الإنتاج وأسعارها بغية إضفاء المزيد من التحفيزات لزيادة الإنتاج والإنتاجية، إلا أن ذلك لم يسمح بالوصول للأهداف المنشودة نتيجة عدة عقبات تعلقت بالهيكل الإنتاجي وأخرى بعوامل تنظيمية مما ترجم بتدني مستويات الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى .وكذا زيادة العجز المالي لتلك الوحدات الإنتاجية وثقل العبء على نفقات الدولة وبعد أزمة سنة 1986 التي رافقها تدني العوائد النفطية. أظهرت الدولة نيتها في التخلي عن تسيير القطاع الزراعي وتحمل نفقاته فباشرت بإصلاحات سنة 1987 التي تتعلق بقانون المستثمرات الفلاحية ومنح حق الإستفادة من الأراضي للخواص لاستغلالها وقد أعقب ذلك تقليص الدعم الحكومي لأسعار مدخلات وعوامل الإنتاج والدخول في اقتصاد السوق بداية التسعينات الذي أعقبه سياسات التعديل الهيكلي مما أثر على قدرة المنتجين في اقتناء هذه الأخيرة وبهذا تم إعادة تنظيم الهيكل الإنتاجي، ورغم هذا عاودت الحكومة سياسات الإصلاحات خلال منتصف التسعينات باللجوء إلى دعم هذا القطاع وتبنت عدة إجراءات إلا أنه نظرا للصعوبة المالية لم تكن هذه الإجراءات كافية وشاملة. ومع بداية الألفية وفي ظل الوفرة المالية قامت الدولة بوضع العديد من المخططات التنموية وفتح مجموعة من الصناديق السيادية تستهدف دعم وإسناد الفلاحين والمناطق الريفية بمختلف الوسائل والطرق لزيادة الإنتاج خاصة مع زيادة فاتورة الغذاء.

ولما كانت المساعدات المقدمة للقطاع الفلاحي تتم باللجوء إلى الخزينة العامة ورصد حساباتها في جانب النفقات العامة للدولة التي كثر الجدل حولها خلال القرن الماضي .باعتبارها من طرق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و تضاربت آراء الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم بشأن مفهومها وآثارها وحدودها وضوابطها، فالمدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث لا ترى تأثيرا واضحا للنفقات العامة في الاقتصاد بل وتؤكد على ضرورة التقيد

بالنفقات الأساسية التي تضمن الأمن والعدالة والدفاع وما زاد عن ذلك يعتبر هدرا للموارد ولا داعي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأن ذلك سوف يعكر صفوها وأن أي اختلال سوف يعالج عن طريق ميكانيزمات السوق (اليد الخفية) . وما يناقض أفكار الكلاسيكيين ما جاءت به الفلسفة الكينزية التي ترى أن تدخل الدولة في الحياة و الاقتصادية أمر لابد منه وفي هذا التدخل دعت النظرية الكينزية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية بحقنها بالإنفاق العام الذي يعتبر كمنشط للطلب الكلي وبعث العملية الإنتاجية مما يزيد من الدخل والعمالة وتبلورت بعدها الأفكار المساندة واهتمت بدراسة النفقات العامة في مختلف جوانبها مما شكل حقلا واسعا للاقتصاديين للخوض في حيثياتها باعتبارها أداة تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية لتحقيق أهدافها النهائية وبذلك ساير مفهوم النفقات العامة مفهوم تطور الدولة، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت من خلال استعمال النفقات العامة لتنشيط وتحفيز القطاع الفلاحي من خلال النفقات العامة في جزئها المتعلق بالإعانات إلا أن الإشكال الذي يطرح نفسه هو:

ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تشجيع النشاط الفلاحي؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تتولد الإشكاليات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم النفقات العامة وأنواعها وحدودها؟
2- باعتبار أن الإعانات جزء من النفقات العامة فهل تسهم بالقدر الكافي في تحقيق أهدافها؟
3- ما هي مميزات القطاع الفلاحي في الجزائر واهم السياسات المنتهجة في دعمه؟
4- هل لسياسة دعم القطاع الفلاحي أثر واضح في رفع الإنتاج؟

فرضيات البحث:

- أن سياسة الدعم الفلاحي من خلال تقديم الإعانات للفلاحين تؤثر في مستوى الإنتاج وبالتالي تحفز النشاط الفلاحي.
- ينبغي لسياسة الدعم لكي تؤدي أهدافها أن تراعي خصوصيات وميزات المناطق أن تكون موضع دراسة قبلية لتصويبها وتوجيهها.

- يتأثر مستوى الإنتاج بقدر الدعم المقدم.
- هناك عوامل أخرى تؤثر في الإنتاج غير الدعم المقدم.

أسباب اختيار الموضوع:

تتعلق أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أساسا لأهمية الإنفاق الحكومي ومحاولة توضيح النتائج المرتبة عن ذلك، وكذا الميول الشخصي في إجراء بحوث حول القطاع الزراعي باعتباره قطاعا يمكن أن يضمن اقتصادا بديلا عن اقتصاد المحروقات وارتباطه بالأمن الغذائي خاصة مع الإمكانيات المالية المتوفرة وتطور سياسات الدعم لهذا القطاع، ارتأينا أن نقف على مدى نجاح وأثر هذه السياسات في تنمية هذا القطاع.

أهداف البحث: تتلخص أهداف هذا البحث في:

- التطرق إلى أهمية الإنفاق الحكومي ودورها في صنع السياسات الوطنية وتشجيع الاقتصاد ورفع الدخل من خلال الإعانات المقدمة.
- الوقوف على أهم التطورات والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر.
- إبراز أهم أشكال الدعم المقدم من قبل الدولة للقطاع الزراعي خاصة خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى يومنا هذا.
- من خلال دراسة ميدانية لدعم إنتاج مادة الحبوب في ولاية سعيدة سعينا لتوضيح مدى نجاعة الدعم الحكومي في زيادة الإنتاج.

الدراسات السابقة:

- هاشمي الطيب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية بجامعة تلمسان، 2006- 2007، تحت عنوان " تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة "، حيث تطرق إلى الغلاف المالي الضخم الذي استفاد منه هذا المخطط وآثاره على التنمية الاقتصادية، وخلص إلى أن المخطط في مرحلة الدراسة قد حقق نتائج إيجابية إلا أنه قد عرف العديد من العراقيل.

- غردي محمد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012 تحت عنوان " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، حيث تطرق إلى الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، واستغلال فرص الاستثمار والدعم المقدم من قبل الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وقد أشار إلى التحسنات التي طرأت على مختلف الأنشطة الزراعية من توفير للمنتجات الغذائية وتحقيق مستويات جيدة لبعض الأصناف، وأكد نجاح سياسة الدعم في تطوير القطاع الفلاحي.
- بن الحبيب طه ، رسالة ماجستير بعنوان أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر-دراسة حالة منتوج القمح-2011-2012، حيث قدم إشكالية فرعية مفادها مدى انعكاس سياسة الدعم على تطور الإنتاج الفلاحي وقدم خلالها دراسة وصفية للقطاع الزراعي و دراسة تحليلية عن طريق استعمال التحليل التمييزي لتقدير دوال التميز في إنتاج مادة القمح و خلص بأن منتوج القمح لا يساهم كثيرا في الإنتاج باعتبار أن متوسط إنتاجه بقي تقريبا ثابتا بالرغم من أن بعض المنتوجات الأخرى قد تميزت بارتفاع مستوى إنتاجها و أن الدعم المقدم لهذا النوع غير كافي كي يتم تحفيز الإنتاج كما تطرق إلى العراقيل التقليدية التي يواجهها القطاع الفلاحي و التي منها أنه يخضع للتقلبات المناخية و العراقيل الإدارية و التقنية.

منهج الدراسة:

اخترنا المنهج الوصفي لتحديد كل من المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والإعانات، وعند استعراضنا لأهم تطورات القطاع الزراعي في الجزائر والسياسات المصاحبة، وقد استخدمنا المنهج التحليلي أثناء تحليل البيانات الإحصائية ودراستها، وبهذا يمكننا الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات واستخلاص نتائج البحث.

الفصل الأول

مدخل إلى النفقات العامة

مقدمة:

إنّ دراسة موضوع النفقات العامة لم يكن يحظى بالاهتمام الكافي في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وإنما ركزت واهتمت بالجوانب التنظيمية والقانونية للنفقة، بررت هذه الأخيرة أن قيام الدولة ككيان يتحتم عليها تقديم مختلف الخدمات لأفرادها حفاظاً على تناسقها وديمومة هياكلها ومؤسساتها، إذ أن الكلاسيك وفقا لرائد هذه النظرية آدم سميث يعتبرون أن النفقات العامة تعتبر هدر للموارد المحصلة من قبل المجتمع وأن المصلحة العامة تحقق من خلال المصلحة الخاصة، فالفرد في سعيه لتحقيق منفعته الشخصية فإن ذلك يعني تحقق المنفعة العامة، وعليه يقتصر واجب الدولة فقط في حفظ الأمن والدفاع عن المجتمع من الأخطار الخارجية وتنظيم حياة المجتمع كالعدالة إضافة إلى التعليم والإرشاد، وترك الحياة الاقتصادية لقوى السوق والمبادرة الفردية وعدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لأن ذلك سوف يضر بميكانيزمات الدورة الاقتصادية (إنتاج، استهلاك، توزيع)، وعليه فقد تميزت تلك المرحلة بمحدودية وحياد الإنفاق الحكومي، ولعل فكرة جون باتيست ساي أن " أفضل النفقات أقلها حجما "، إلا أن أزمة الكساد 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن علاجها، حيث كان من مظاهرها ركود في الاقتصاد نتيجة تكدس الإنتاج، وتفشي البطالة، إلى أن برزت النظرية الكينزية وهدمت الأفكار الكلاسيكية، فنادت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق تحفيز الطلب بواسطة الإنفاق الحكومي ومنه بدأ الاهتمام بالنفقات العامة وأهميتها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، ومع تطور المجتمعات وزيادة متطلباتها ازداد دور الدولة ليصبح ما يعرف بالدولة المتدخلة فازداد حجم الإنفاق وتنوع، مما شكل حقلا واسعا لمعظم الاقتصاديين للعمل على دراسة كل تغيرات الإنفاق وأنواعها وتبيان آثارها على الهيكل العام الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت بذلك أداة مهمة وفعالة لتدخل الدولة لتحقيق سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول:مفاهيم وتقسيمات النفقة العامة.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة.

I. تعريف النفقة العامة: عرّفت النفقة العامة بأنها " مبلغ نقدي ينفق من قبل شخص عام قصد تحقيق أو إشباع منفعة عامة ".[1]

أو أنها " كمٌّ قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بهدف إشباع الحاجة العامة "[2].

أو بتعريف آخر فهي " تمثل مجموعة إيرادات الدولة التي يعاد إدخالها أو توظيفها في الدورة الاقتصادية، وبافتراض أن هذه النفقات تمول عملة من الضرائب[3].

من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا استخلاص ثلاث عناصر أساسية تحدد مفهوم النفقة العامة:

1. مبلغ نقدي.
2. يخرج من شخص عام (هيئة عامة).
3. الغاية من النفقة العامة وهو الوصول إلى تحقيق النفع العام.

أولا: النفقة العامة لها صفة نقدية.

حيث أنه في ظل اقتصاد تركز فيه جميع المبادلات والمعاملات على عنصر النقد فإنه كان من واجب الدولة أن تتخذ النقود كأداة للإنفاق على السلع والخدمات التي تحتاج إليها كمخصصات التسيير لمجمل المرافق العمومية، واقتناء المستلزمات لذلك، والقيام بالمشاريع الاستثمارية والتنموية التي تمليها عليها متطلبات المجتمع والحياة الاقتصادية بما يتناسب مع السياسات المتبعة في ذلك، ومن هنا فإنه يعتبر من الأثمان التي تحتاجها الدولة في الحصول على رؤوس الأموال الإنتاجية و تقديم الإعانات المختلفة. بواسطة النقود،ففي ظل اقتصاد

[1].سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية،2003، ص27.
[2]. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 341.
[3]. Sylvie.Charlot; Dépenses Publique Et Croissance-Latec;univ De Bourgogne.France Décembre 96.

المقايضة كان الإنفاق العام يتم في صورة عينية، كانت الدولة آنذاك تصادر الممتلكات و ترغم الأفراد على العمل بنظام السخرة ،إلا أن هذا الاقتصاد لم يكن عادلا حتى ظهرت النقود و أصبحت وسيطا للتبادل .

نستنتج مما خلال ما سبق أنه كل ما ينفق من قبل الدولة وهيئاتها في شكل نقود فإنه يعتبر نفقة عامة، وإن كان في شكله النقدي فهو لا يعتبر نفقة عامة، هذا لا يمكن اعتبار بعض المزايا التي امنحها الدولة من قبل النفقات العامة شأن المزايا العينية كالسكن المجاني، أو المزايا الشرفية كالأوسمة و الألقاب و المزايا النقدية مثل الإعفاءات الضريبية[1].

أهمية الإنفاق النقدي:[2]

تتضح أهمية الإنفاق النقدي من المزايا التي يقدمها هذا النوع من الإنفاق في ما يلي:

1. تسهيل و تقرير مبدأ الرقابة على العمليات المالية و ضمان القدرة الأكبر من النفع العام[3].
2. إن الإنفاق العيني قد يتخلله عدم المساواة بين الأفراد، وهذا ما يؤدي إلى الإخلال في توزيع التكاليف العامة.
3. إن التعامل بواسطة النقود مبادئ الديمقراطية أدى هذين العاملين إلى تخلص من نظام العمل بالسخرة.
4. يعتبر الإنفاق النقدي أكثر عدالة بين الأفراد وأكثر تبسيطا من الناحية الإدارية والتنظيمية.

[1] عادل حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإنفاق العام"، دار الجامعة الجديدة،مصر،2006،ص:63.
[2] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره،ص:28.
[3] عادل حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإنفاق العام"،نفس المرجع،ص:63.

ثانيا:النفقة العامة مصدرها شخص عام.

وفقا لهذا المفهوم فإن المبالغ النقدية المنفقة ، إذا أصدرت من قبل أشخاص خاصة طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقات عامة، حيث يجب أن يقوم بإنفاقها الهيئة العامة، الدولة ومؤسسات وجماعات المحلية والإقليمية، وكمثال على ما سبق إذا قام لاعب كرة قدم بتجهيز ملعب ثم تبرع بذلك لصالح الدولة، أو مثل التبرعات التي تجمع من طرف الأفراد لبناء المساجد.

فهذا الإنفاق خرج من ذمة أشخاص من أموالهم الخاصة، وليس من المال العام رغم تحقيق النفع العام، إلا أن هذا الإنفاق لا يعتبر إنفاقا عاما.

ولكن هل يمكن اعتبار كل المبالغ المنفقة من قبل الهيئات العامة أو الدولة كنفقات عامة؟

يتوافق جل منظري المالية العامة في إن المبالغ التي تنفقها الدولة لتأدية مهامها وقيامها بمختلف الأعمال بموجب سيادتها وسلطتها الآمرة، تعتبر نفقات عامة، في حين أن النفقات الموجهة للقيام بنشاطاتها اقتصادية، ومشاريع إنتاجية تشبه ما يقوم به الأفراد أو أشخاص القانون الخاص فكانت محل اختلاف بين علماء المالية.

ولقد استند الفكر المالي[1] إلى معيارين لتبيان طبيعة هذا الإنفاق:

- ✓ معيار قانوني.
- ✓ معيار عام وظيفي.

أ. المعيار القانوني:

يعتبر هذا المعيار معيارا تقليديا (كلاسيكي)، حيث انه وفقا لهذا المعيار تتحدد طبيعة النفقة بواسطة طبيعة الشخص القائم بالإنفاق، فإذا قام بالإنفاق شخص ينظوي ضمن أشخاص القانون العام فهنا تعتبر النفقة عامة، مهما كان

[1]Maurice.duverger.Institutions financière,Paris, 1975,page :44-49.

هدفها، إما إذا كان الشخص المنفق من أشخاص القانون الخاص فتعد النفقة خاصة بصرف النظر عما كانت تهدف إليه هذه النفقة[1].

ومن هنا فإن النفقات التي يقوم بها شخص أو هيئة عامة تحت حكم القانون العام تعتبر نفقات عامة، ويستثنى من ذلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة حتى لو كان الغرض منها تحقيق النفع العام أي أنها نفقات خاصة بحتة ليس من جانب الهيئة العامة.

ويستند إتباع هذا المعيار بالاختلاف بين طبيعة النشاط لكل من أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص، فأشخاص القانون العام عند أدائهم لنشاطهم فإنهم يصوغون القوانين والقرارات الإدارية وفقا لصلاحياتهم الممنوحة من طرف السلطة السيادية تطلعا لتحقيق وإشباع الحاجات العامة[2]، على غرار أشخاص القانون الخاص فهم يهدفون أساسا للوصول إلى المطلب الفردي أو الحاجة الفردية استنادا إلى مبدأ التعاقد والتبادل.

ومما لا شك فيه أن التناقض في مضمون الصنفين مرده إلى فكرة الدولة الحارسة أو المحايدة، حيث كانت مهمة الدولة آنذاك تتمثل في توفير الأمن والدفاع عن المجتمع، وكذا إنشاء إدارة القضاء والعدالة، والأعمال والمؤسسات التي يستفيد منها غالبية المجتمع وهي الأعمال التي تسهل التجارة والمواصلات كالطرق الكبرى والموانئ وكذا خدمات التعليم والإرشاد[3]و ظل هذا المعيار القانوني سائدا لما كانت تقتضيه الأفكار المهيمنة، ولكن مع تغير الأوضاع والظروف في الحياة الاقتصادية استدعى ذلك انتقال دور الدولة من دولة حارسة(محايدة) إلى دولة متدخلة، إذ أصبحت تتدخل في مختلف الجوانب الاقتصادية وتقوم بالاستثمارات، الإنتاج وغيرها من الأعمال والأنشطة التي

[1] أحمد عبد السميع علام-المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي- مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ط1،2012، ص:43.
[2] عادل فليح العلي – مالية الدولة- دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، 2008، ص:91.
[3] Adam smith,recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (1776) livre v, traductions francaise de germain garnier,1881,édition revue 1843,édition numérique Jean-marie,québec 2002,page 31.

كانت ضمن نشاط الأشخاص،وبدأ هذا المعيار يزول لأنه لا يتلاءم مع تطور الدولة وكيفية تحديد طبيعة النفقات العامة.

ولهذا اقترح منظري المالية العامة[1] معيارا بديلا يتناسب مع الفكر الجديد لنشاط الدولة الذي يترجمه تشابه نشاط الأفراد ونشاط الدولة باعتبارها تقوم بالعمليات الإنتاجية، والتوزيع، الاستثمار...إلخ.

و يتركز هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص المنفق.

ب. المعيار العام الوظيفي:

وفقا لهذا المعيار تتحدد طبيعة النفقة على أساس الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بعملية الإنفاق وليس على الطبيعة القانونية لهذا الشخص المنفق فيعتبر هذا المعيار أن النفقة تعتبر عامة إذا قام بهذا شخص عام بموجب السلطة السيادية فقط.

وعليه فإن النفقات التي تقوم بها الدولة شأنها شأن النفقات التي يقوم بها الأفراد، فإنها لا تعتبر نفقات عامة وإنما تعتبر نفقات خاصة، في حين تعتبر النفقات التي يتولاها أشخاص خاصة نفقة عامة شريطة استعمال السلطة السيادة من قبل الدولة في ذلك، وأن يكون الشخص المنفق مخولا من طرف الدولة بالوسائل التي تمنحه صفة أشخاص القانون العام، ويخرج من نطاق هذا المفهوم إذا قام الشخص الخاص باستعمال النفقة حاله كحال الأفراد، فالنفقة هنا تعتبر خاصة، وكتعقيب فإن هذا المعيار يسلب جزء مهم لمالية الدولة ممثلا في النفقات العامة (جزء منها)، إذ أنه يعتبر النفقات العامة كنفقات خاصة، بالرغم من قيام الدولة بها، وهذا يعني تجاهل لدور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية إشباعا للحاجات العامة[2].

ومما سبق يمكننا وضع تعريف دقيق وموسع للنفقة العامة أنها:" تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة القومية والمحلية، بغض

[1] عبد الكريم صادق بركات،يونس أحمد البطريق،حامد عبد المجيد دراز – المالية العامة- الدار الجامعية، بيروت،1986،ص:68.
[2] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره، ص: 33.

النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو الطبيعة الوظيفية التي يصدر عنها الإنفاق العام لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة و توسعه".

ثالثا: الغاية من النفقة العامة تحقيق النفع العام.

لكي تكون نفقة ما نفقة عامة يجب أن تهدف إلى إشباع الحاجة العامة التي تتمتع بصفة الطلب الجماعي عليها ولا يمكن اعتبار النفقة التي تقوم بإشباع الحاجة الخاصة نفقة عامة لأنها تحقق نفع خاص لصاحبها، ويرجع سبب الغاية هذه إلى مبدأ المساواة بين جميع الأفراد من الناحية التكليفية، أو من ناحية التمتع والاستفادة من النفقات العامة للدولة كحق.

فالأفراد متساوون في تحمل التكاليف مثل الضرائب، ولهم الحق في العدالة والتوزيع للنفقات، إذا لا تقتصر النفقة العامة عل فئة دون غيرها.

ويتولى المنتخبين الذين يمثلون مجموع الأفراد التعبير عن حاجتهم و انشغالاتهم فتصبح السلطة السياسية هنا هي من يقر عمومية النفقة من عدمها، فكان من حق البرلمان إعطاء الحكومة الإذن بالحصول على المخصصات المالية اللازمة للشروع في تنفيذ عملية الإنفاق[1].

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

نظرا لمحدودية عملية الخدمات العامة في ظل الدولة الحارسة وتميزها بنفس الطبيعة، كان الاهتمام بتقسيم النفقات العامة ضئيل آنذاك، ولكن في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتغير وظيفتها إلى دولة منتجة، وتراعي جوانب مختلفة للمجتمع، أدى ذلك إلى ظهور العديد من النفقات الجديدة، إضافة إلى تنوعها وتعدد أهدافها، وهكذا أصبح من الضروري إيجاد معايير دقيقة ومنطقية تتناسب مع تطور

[1] محمود عباس محرزي – اقتصاديات المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية ط2،2005، ص:73-74.

الدولة وعملية الإنفاق تحقيقا لأقصى إشباع للمجتمع وكذا تماشيا مع أهداف السياسية الإنفاقية، وتتجلى أهمية هذه التقسيمات باعتبارها قواعد تقوم عليها الأهداف الآتية[1]:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ العمليات الميزانية،أنه من المجدي تقسيم النفقات لقياس مدى كفاءة تنفيذ الخطط المنتهجة (الخطط المالية الدولية).
- تسهيل خدمة المحاسبة والمراجعة والاعتماد.
- تمكين دراسة تطور الأنشطة العامة وأثارها وتكاليفها ومقارنة أهميتها النسبية لباقي الأنشطة.
- إعطاء البرلمان والرأي العام صورة واضحة عن الجانب المالي للدولة.

ومن أبرز التقسيمات للنفقات العامة هناك التقسيمات الاقتصادية العلمية:

التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة:[2]

حيث من خلال هذه التقسيمات يمكننا ملاحظة الطبيعة الاقتصادية للنفقة العامة وهذا التقسيم يراعي المبادئ العلمية، وتبرز أهميته من خلال تسهيل عمل المحللين الماليين في دراسة نفقات الدولة على كل نشاط من أنشطتها و ملاحظة التغيرات التي تطرأ على الإنفاق من فترة لأخرى.

وهذا ما يمكن الدولة من بناء التوجهات الاقتصادية في كل مرحلة، وينبع هذا الفكر من أهمية تحديد الطابع الاقتصادي للإنفاق وأثاره وأهدافه.

ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية ما يلي:

1. **تقسيم النفقات العامة وفقا لأهدافها:**

فالتقسيم هنا يكون تبعا للأهداف التي وضعت لأجلها أي تقسيم يعتمد على مهام الدولة وهي ثلاث أصناف محددة كأتي:

[1] محمود عباس محرزي – اقتصاديات المالية العامة- مرجع سبق ذكره، ص: 75-76.
[2] محمود عباس محرزي – اقتصاديات المالية العامة- المرجع نفسه،ص: 81-82-83.

أ. النفقات الإدارية.

ب. النفقات الاجتماعية.

ج. النفقات الاقتصادية.

أ. النفقات الإدارية:

وهي نفقات ترتبط بكيان الدولة واللازمة لتسير مختلف المرافق ويندرج ضمنها نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات تقليدية، كما كان الحال إبّان الدولة الحارسة، فهذه النفقات تلبي الحاجات الأساسية للسكان كالحماية والطمأنينة والتنظيم والعدالة.

ب. النفقات الاجتماعية:

تهدف هذه النفقات إلى المساعدة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد بقدر ما، وذلك بتوفير متطلبات التنمية الاجتماعية والبشرية من التعليم، ثقافة ومؤازرة الطبقات المحرومة ومحدودة الدخل، ومنح البطالة للعاطلين عن العمل[1].

وتشمل هذه النفقات أيضا تلك المتعلقة بشبكات النقل، والصرف الصحي والمياه والكهرباء.

وتولي أغلب البلدان المتقدمة اهتماما بالغا ومتزايدا لنفقات التعليم

وتكوين الرأس المال البشري باعتبارها تقيس درجة تقدم المجتمع، فعمليا ما يكون الجزء الأكبر من الإنفاق مخصص لهذا النوع، إضافة إلى نفقات الري والصحة والتأمينات، وأعلى نسبة كانت في الدول الإسكندنافية في القرن العشرين[2].

[1] عبد الكريم صادق بركات،يونس أحمد البطريق،حامد عبد المجيد دراز- المالية العامة- مرجع سبق ذكره، ص:74.

[2] Arye.L.HILLAN.Public finance and public policy (second edition) Cambridge univ,2009,page: 744.

ج. النفقات الاقتصادية:

وهي النفقات التي ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي، وتقوم بها الدولة لأجل زيادة الناتج القومي وخلق رؤوس أموال وتسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية.

وتتعلق هذه النفقات بمشاريع البنى التحتية والهياكل القاعدية الكبرى بما فيها المشاريع الصناعية، إضافة إلى الاقتصادية الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات العامة والخاصة لتشجيعها على الاستمرار والإنتاج والمنافسة[1].

وفي الدول النامية يكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة نظرا لأن الدولة تقوم بمفردها بعمليات التراكم والتكوين الرأس مالي، إذ أن هذه العملية تحتاج إلى نفقات كبيرة، وأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، فالقطاع الخاص لا يستطيع القيام بها وقد لا يرغب في ذلك، ورغبة من البلدان النامية في تحويل هياكلها الاقتصادية لهيكل الإنتاج، العمالة التجارة الخارجية...تطلب هذا التحويل استثمارات عامة الأمر الذي يستدعي المزيد من التمويل الذي يعتبر مصدره الدولة لوحدها بسبب قلة أو ضعف مستوى الادخار لدى الأفراد وتدني نشاط أسواق الأوراق المالية والتداولات لسد الحاجة التمويلية لهذه المشاريع.

ولما كان الأمر كذلك فإن هذا النوع من الإنفاق يأخذ الحصة الأوفر من نفقات الدولة ثم الدفاع ثم التعليم.

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:[2]

أول من قام بهذا التقسيم هو الاقتصادي الإنجليزي PIGOU، ويستند هذا التقسيم على أساس استعمال القدرة الشرائية أو نقلها و التغيير الذي يطرأ من خلاله على الناتج الوطني.

[1] محمد دويدار، " مبادئ الاقتصاد السياسي "، ج4، الاقتصاد المالي النظرية العامة في مالية الدولة – السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي – النظام الضريبي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص: 100.

[2] A.C.Pigou. a study in public finance MC MILLN, and Co, LTD, LONDON 1951, p: 19-31.

1. النفقات الحقيقية:

وتعبر عن الأثمان التي تدفعها الدولة لأجل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، إذن فهي تعتبر نفقات تضمن دفع أجور العمال. إذ يعتبر(بارو 1990) أن الحكومة تشتري خدمات مباشرة من القطاع الخاص حيث تدفع أموالا للمتعاملين مقابل أن تشتري خدمات مباشرة من القطاع الخاص حيث تدفع أموالا للمتعاملين مقابل توفير خدماتهم لها[1].

كما تسدد كذلك نفقات اقتناء الأثاث والمستلزمات و التجهيزات التي تحتاجها لتسيير المرافق العامة،كما يضاف هنا نفقات عمليات الاستثمار التي تقوم بها الدولة.

2. النفقات التحويلية:

هذا النوع من النفقات الحكومية يهدف إلى تحسين المقدرة الشرائية للأفراد نظرا لمحدودية دخلهم، وتنفقها الدولة دون نية الحصول على مقابل لها في شكل سلع أو خدمات من الذين استفادوا منها، وهي لا تعتبر كعنصر من عناصر الدخل الوطني ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في هذا الأخير، وقد تكون هذه النفقات قي صورة نقدية أي مبالغ مالية كإعانات البطالة والمسنين مثلا أو بطريقة عينية، كتوفير العلاج والتمدرس المجاني[2]وهذا يمثل دخلا إضافيا لهذه الفئات، كما لها أثر ناقل نتيجة لإعادة توزيع الدخل وفقا لمهام الدولة الاقتصادية حسب (RICHARD MUSEGRAVE) وذلك من الطبقات الميسورة ذات الدخل المرتفع (عن طريق ضرائب تصاعدية مثلا) نحو الطبقات المحدودة الدخل، وتسعى الدولة جراء ذلك لتحقيق نوع من العدالة.

ويمكن أن نميز النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية أو ما يعرف بالإعانات الاقتصادية و هي مجموعة من الإجراءات تتخذها الحكومة في إطار سياستها الاقتصادية بغرض تمكين

[1]Sylvie. Charlot; Dépenses Publique Et Croissance-Latec; univ De Bourgogne. France, Décembre 96.
[2]د.خالد شحادة خطيب،د.أحمد زهير شامية – أسس المالية العامة – دار وائل للنشر ط2 ، 2005، ص: 119-120.

مؤسسة ما للحصول على منفعة اقتصادية معينة وذلك تبعا لشروط مسبقة ودون مقابل[1].

ويمكن التفريق بين مختلف الإعانات الاقتصادية كالأتي:

❖ **إعانات الاستغلال:**[2]

تدفعها الدولة لقاء بعض الخدمات الاستثنائية التي تعرفها على نشاطات معينة، أو لإبقاء على الاستقرار الواسع، لكي يتمكن الفرد من الحصول عليها بثمن أقل من تكلفتها وتمنح هذه الإعانات للمؤسسات خلال مرحلة الإنتاج، كمثال على ذلك الإعانات التي تدفعها الحكومة الجزائرية للحفاظ على استقرار أسعار سعر الخبز والحليب والغرض من ذلك أي من هذه الإعانات توسيع استهلاكها وصولا إلى ذوي الدخل المنخفض ويمكن أن يعد هذا من قبيل الأهداف الاجتماعية لسياسة الإنفاق ويتجلى الهدف الاقتصادي لهذا الدفع في تشجيع الصناعة المحلية والمحافظة على مداخيل المنتجين ومقاومة سياسة الإغراق (DUMPING) للمنتجات الأجنبية.

❖ **إعانات تحقيق التوازن:**[3]

هي إعانات مباشرة تدفع للمؤسسات بعد معرفة حصيلة نشاطها، وذلك بهدف الحفاظ على نشاط المؤسسة باعتبارها ذات فائدة عامة كشركة السكك الحديدية، وشركة الطيران والميناء...وتمنح الإعانة للتخلص من العجز كليا أو جزئيا، وكملاحظة لا يدخل مقدار الإعانة في احتساب ثمن الخدمة أو المنتج كقاعدة عامة.

[1] إيناس جمعة، فهمي شكر، " المنح والإعانات الحكومية بين الخضوع الضريبي والإعفاء "، تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، المؤتمر الضريبي 17، 2011.

[2] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص:103.

[3]. محمد دويدار، المرجع نفسه، ص:103-108.

❖ **إعانات التجهيزات:**[1]

تمنح هذه الإعانات للمؤسسات أثناء مرحلة الإنشاء، وذلك لاقتناء وسائل الإنتاج (مساهمة في الأصول الثابتة) اللازمة خلال البدء في عملية الإنتاج أو للتوسع في النشاط الإنتاجي أو لتعويض خسائر رأس المال الثابت وتعطي في شكل رأس مال مجانا عن طريق قروض بسعر فائدة منخفض أو منعدم[2] من قبل الدولة، والغرض من هذه الإعانات تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني، ولا ينتظر من هذه الإعانات التأثير على الأسعار كإعانات الاستغلال أو على حصيلة النشاط مثل إعانات التوازن، وكمثال على هذا النوع الإعانات التي تمنح من طرف الحكومة الجزائرية للفلاحين لاقتناء وسائل الإنتاج الزراعي.

❖ **إعانات التجارة الخارجية:**[3]

تهدف إعانات التجارة الخارجية إلى تحقيق أثار على الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على التجارة الخارجية بشقيها صادرات وواردات، وهذا التأثير ينعكس على حجم ونوع المبادلات، ويكون بتشجيع تصدير منتجات وطنية أو تشجيع واردات معينة نظرا لأهميتها في العملية الإنتاجية (كالمواد الأولية و الآلات) أو لأنها سلع واسعة الاستهلاك، فبالنسبة لإعانات التصدير هدفها زيادة حصة الصادرات من السلع الوطنية وتشجيعها للمنافسة في الأسواق العالمية، وقد تباع السلع بأسعار قد تقل عن نفقة إنتاجها، وذلك لاعتبارات خاصة بالوضعية الاقتصادية البلد، وخاصة فيما يتعلق بآثار النظام الضريبي، فحينما يكون معدل الضرائب غير المباشرة ارتفع ليصل إلى حد تنافس السعر الاجنبي مع السعر المحلي فلذلك تمنح الإعانات حتى يتسنى له المنافسة في السوق الخارجي بثمن أقل.

[1].محمد دويدار، مرجع سبق ذكره،ص: 103-108.

[2]Dumoulin,Le support doctrinal et théorique des subventions publiques aux investissements des entreprises. Revue des sciences financières N^0 03 juillet-septembre 1967.

[3].محمد دويدار،المرجع نفسه، ص: 103-108.

وفي الحالة التي تمكن الإعانات من مواجهة أثار سعر الصرف الذي يعرف ارتفاعا في قيمة العملة الوطنية، فيصبح عائقا أمام الصادرات، مما يجعل من منح الإعانات أمرا مجديا لتخفيض قيمة العملة الوطنية (غير مباشر).

وفي حالة الكساد التي تعرف بركود النشاط الاقتصادي، هنا تقوم الدولة بتقديم إعانات التصدير بهدف خلق طلب خارجي عليها نحو التصدير، وبالتالي الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

النفقات العادية والنفقات الغير عادية:

تقسم النفقات حسب تكرارها الدوري في ميزانية الدولة إلى عادية وأخرى غير عادية.[1]

1/. النفقات العادية:

وهي النفقات التي لها صفة التكرار في ميزانية الدولة أي أنها تظهر بصورة منتظمة، حيث أنها لا تبتسم بتكرار النوع في كل سنة بغض النظر عن اختلاف حجمها من فترة لأخرى، ويمكن أن نمثلها في أجور الموظفين، نفقات تسير المرافق العامة. ويتم صرفها من الإيرادات العادية للميزانية.

2/. النفقات الغير العادية:

و هي عكس النفقات العادية، لا تتكرر بصفة دورية و منتظمة في ميزانية الدولة ولكنها تظهر في ظروف خاصة ومن أمثلتها نفقات الكوارث الطبيعية، الحروب...إلخ.

وتصرف من إيرادات غير عادية كالقروض أو الإصدار النقدي، وقد يعتبر الوضع مقلقا إذا أساءت السلطات المالية استعمال النفقات غير العادية كان تقوم بتغطية نفقات عادية واعتبارها غير عادية، وبهذا فإنها تكون قد قامت بتمويل نفقات عادية بواسطة القروض بدلا من الإيرادات العادية كالضرائب و غيرها.

[1] عادل حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 70-71.

و لكن ما يجب الإشادة إليه فإن متطلبات السياسية المالية حديثا توجبت اللجوء إلى القروض والإصدار النقدي، فأضحى كل منهما يعتبر من الإيرادات العادية وعلى هذا الأساس فالمالية الحديثة قد ميزت في هذا الشأن بين نوعين من النفقات، نفقات جارية (نفقات تسيير) تغطي مصاريف مختلف المرافق العامة، ولا تؤدي إلى خلق الثروة ونفقات رأسمالية وهي نفقات موجهة لإنجاز البنى التحتية والهياكل الكبرى مثل إنشاء الطرق السريعة، الموانئ... إلخ وهدفها خلق الثروة وإنشاء رؤوس الأموال العينية للمجتمع، وتشجيع زيادة الإنتاج والعمالة والنمو الاقتصادي.[1]

النفقات المركزية واللامركزية:

ويستند هذا التقسيم للنفقات العامة إلى جغرافيا المكان فمثلا إذا رصد مبلغ نفقة ما ضمن مجموع نفقات ميزانية الدولة وقامت بإنفاقه السلطة المركزية تعتبر هذه النفقة مركزية كالمخططات والبرامج التنموية الخاصة، أما رصد هذه النفقة ضمن ميزانية الهيئات المحلية كمجالس البلديات والولايات فتعتبر النفقة لا مركزية.

و قد اتخذت غالبية دول العالم بهذا التقسيم نظرا لزيادة عدد السكان والمحافظات وزيادة حاجتهم، أضف إلى صعوبة الرقابة على النفقات المركزية مما فرض على الحكومات أن تخول للهيئات المحلية التكفل والتصرف بتسيير النفقات العامة المحلية وتنفيذ سياسات الحكومة المركزية على المستوى المحلي، مما قد يضفي طابع الفعالية سواء في الرقابة أو التنفيذ، و الإلمام بمختلف ظروف وعادات ومتطلبات كل إقليم وما يناسبه من حجم ونوع في الإنفاق.

[1]ALINA Cristina, The Incidence of public Spending on economic grouth, Working paper, Alexander-Jean-cuza univ of IASI, Roumain, 2011

المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام

إنه من الضروري جدا مراعاة وتحديد الإنفاق العام لكي يتمكن هذا الأخير من بلوغ الرشادة والأمثلية الاقتصادية، ولكي يحقق الأهداف المتوخاة منه وفقا للسياسة المتبعة التي يأتي في مقدمتها إشباع الحاجة العامة للمجتمع، ولمعالجة هذا العنصر وجب علينا ذكر ضابطين مهمين يتعلق أوّلهما بتحقيق أكبر قدر من المنفعة والثاني في تحقيقه لمسعى الأول أن يتم بأكبر قدر من الاقتصاد و توفير النفقات.

المطلب الأول: ضابط المنفعة

ويعنى أن تحقق النفقة أكبر نفع ممكن أثناء الاستفادة منها وأن تشمل أكبر قدر ممكن من أفراد المجتمع دون تمييز[1] ولهذا فإن مقدار النفع المترتب عن النفقة هو ما يبرر وجودها،وقد بين الاقتصاديان (دالتون وبيجو) أن الإنفاق الأمثل يكون من خلال تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من خلال تساوي النفقة الحدية لمختلف أنماط الإنفاق أي أن تتساوى مثلا المنفعة الحدية(منفعة الوحدة الإضافية من الإنفاق) للإنفاق على التعليم و الصحة، وهكذا يحصل الأفراد على نفس المنافع الحدية لمختلف أوجه الإنفاق وهذا لا يستدعي من الحكومة الإفراط أو التفريط أثناء رصد المبالغ الموجهة للإنفاق تحقيقا لهذا المبدأ(الضابط) ولا بالضرورة أن تتساوى المبالغ المنفقة بغية التساوي في المنفعة[2] ولتحقيق أقصى منفعة للمجتمع تعين على الدولة من خلال دورها في الإنفاق أن تعمل على زيادة الدخل القومي ومراعاة إنتاجية النفقة في المديين القصير و الطويل.

المطلب الثاني: ضابط الاقتصاد في النفقة

كما تم الإشارة سابقا أن السلطات الحكومية في هدفها لتحقيق القدر الكافي من المنفعة من خلال القيام بعملية الإنفاق فإنها تراعي كيفية الاقتصاد في النفقة بمعنى أنه يمكن أن تؤدى نفس المنفعة من خلال مبالغ متباينة للنفقة، لذلك وجب الاختيار بين البدائل المتاحة التي تتضمن أقل قدر من هذه المبالغ وهذا قصد

[1].د.عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص:96.
[2].د.محمد شاكرعصفور– أصول الموازنة العامة- دار مسيرة للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2008، ص:306.

التخصيص الأفضل للموارد و تحقيقا لأهداف المجتمع، و يتطلب الأمر هنا إحصاء و تعداد المرافق العامة كلية حتى يتسنى تقدير احتياجات كل مرفق و بالتالي كل وجه من أوجه الإنفاق فمثلا التنبؤ بنفقات التعليم والصحة يتوقف على عدد المنتفعين من هذه الخدمات والذي يعكس المعطيات ذات الصلة بها مثل توزيع العمر لدى السكان وعدد الذين يحتاجون أو يفضلون الرعاية الصحية العامة[1]

وهذا ما يعرف بالخطة الإنفاقية للدولة حيث تكون هذه الخطة مبينة على أسس موضوعية يراعى فيها ترتيب الإنفاق وفقا لأهمية المشروع، وتتحدد معايير المفاضلة بين المشاريع في النقاط التالية:[2]

1. تحليل التكلفة - الفعالية.
2. تحليل التكلفة - العائد.
3. مدى كثافة استخدام عنصر من عناصر العمل.
4. حجم المشروع.
5. العائد الاجتماعي أي المنفعة الاجتماعية المترتبة عن المشروع.

يجب أخذ الاعتبارات السياسية في الحسبان بما يمليه ضغط الرأي العام حول جدوى المشاريع المقدمة من طرف الحكومة.

ومن خلال هذا المبدأ(الاقتصاد في النفقة) يتضح من خلال مظاهر الإسراف و التبذير الذي استخدام المال العام ينتج عنه تدمر ويأس وعدم ثقة المجتمع في السلطات المالية مما يكرس محاولات التهرب من أداء الضريبة من الطرف المكلف بها.

[1] HOLLey H.ULB rich.Public finance in theory and practice, second edition,2011 by rauledge New York, P: 129.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

ومن أهم مظاهر الإسراف والتبذير اقتناء أدوات واللوازم زيادة عن الحاجات... الخ.[1]

المبحث الثالث: حدود الإنفاق العام

إن دراسة حدود الإنفاق العام تهتم النسبة الواجب اقتطاعها من الدخل القومي لتوجيهها لتغطية النفقة العامة، إلا أن الإشكال الذي يطرح نفسه هو إشكالية وجود حدود للإنفاق العام وعدم تجاوزها في أي حال من الأحوال وذلك بعد تقدير الحاجات ومن تم المبالغ المخصصة للإنفاق، وهل هناك حجم أمثل لهذه الحدود؟

إن المالية التقليدية كانت تعتمد على اقتطاع نسبة معينة تقدر بـ 5%إلى 15% من الدخل القومي وهي تمثل القدر اللازم للإنفاق ولا يمكن تجاوزها[2]،غير أنه وفي الوقت المعاصر قد تم تجاهل الفكرة التقليدية لأن التقليديون لا يراعون العديد من الأحوال والظروف الاقتصادية والمذاهب الفكرية المالية التي كانت تسود آنذاك في نفس الدولة ومن فترة لأخرى.

فعند سيادة المذهب أولاَ الإيديولوجية الفردية في دولة ما فذالك يعني قلة حجم وتنوع النفقات بالنسبة للدخل القومي أي قلة نسبة الاقتطاع من الدخل القومي الموجه للإنفاق العام، وهذا يرجع إلى طبيعة دور الدولة الذي يتحدد في مهام الدولة المحايدة وتبقى معظم الأنشطة التي تسير الحياة من اختصاص وتصرف القطاع الخاص نظرا لمبدأ الحرية الاقتصادية، وقد انعكس هذا الدور على السياسة المالية للدولة .وفي سياق أخر من خلال الإيديولوجية التدخلية التي مفادها ولوج الدولة في العديد من المجالات والأنشطة وحتى تلك التي كانت تزاول من طرف الأفراد فنجد أن الدولة أصبح بإمكانها القيام بالمشاريع الإنتاجية، إضافة إلى التحكم وتوجيه الاقتصاد من خلال سياستها المالية والنقدية وكذا محاربة الآثار الضارة effects pervers للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات النقود، وتوفير الخدمة المجانية. وكمحصلة لذلك زاد حجم الإنفاق وتنوع.

[1] خالد شحادة الخطيب، زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص: 62.
[2] عادل حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 85-86-87.

في ظل الإيديولوجية الجماعية تتولى الدولة أغلب الأنشطة الاقتصادية وتمتلك لوحدها مجموعة وسائل الإنتاج كما أنها تحتفظ أيضا بمهامها التقليدية يطبع بتزايد حجم النفقات العامة وتنوعها سواء من طرف زيادة حاجات الأفراد أو الدولة نفسها، وارتفاع نسبة الاقتطاع من الدخل الموجه للإنفاق إلى حد التساوي بينهما وربما يزيد عليه.

وقد يتأثر الإنفاق العام في حجمه وحدوده من خلال الدور الذي أصبح يلعبه الأخير في التأثير في الاقتصاد العام وذلك من خلال استخدامه في إحداث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر جليا من خلال العلاقة المباشرة للنفقات العامة مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتحدد من خلاله مستوى التشغيل، الدخل، المستوى العام للأسعار وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعال (وفقا لجون مينارد كينز).

وبهذا أصبح بالإمكان تحديد مستوى معين من الإنفاق على النحو الذي يحقق الاستقرار والتوازن الاقتصادي المبني على توازن الناتج الكلي مع الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

ويمكن الاستدلال في ذلك من خلال الدولة الرأسمالية حيث أنه في فترات الكساد تشجع على زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحفيز الطلب الكلي وبالتالي تحقيق مستوى التشغيل الكامل، أما أثناء فترات الرخاء الاقتصادي فيتم ضغط الإنفاق تجنبا لارتفاع مستوى الأسعار والتضخم لأن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

ويظهر الحال غير ذلك في الدول النامية، إذا لا يجب أن تزيد النفقات العامة فوق حد معين لتلافي ارتفاع الأسعار وظهور التضخم وهذا يحدث قبل وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل بسبب ما تتميز به هذه الدولة من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة لعدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للطلب كالعمل غير

الفني والموارد الطبيعية غير المتاحة وعلية فإن حدود الإنفاق العام تتغير وفقا للسياسة الاقتصادية والمالية المتبعة من طرف كل الدول حسب درجة تقدمها.[1]

المطلب الأول: العوامل المالية المحددة للإنفاق العام

و يقصد بها أن حدود النفقات العامة لا بد أن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة العادية وغير العادية الكفيلة بتغطية هذه النفقات وهذا لا يكون مطلقا نظرا لأن توفير الإيرادات يخضع لدراسات عميقة وحدود معينة، بالرغم من قدرة الدولة في تحصيل الإيرادات نظرا لسلطتها بإصدار النقود والاقتراض

وتعتمد المقدرة المالية للدولة في تمويل نفقاتها بشكل أساسي على الضرائب في معظم الاقتصاديات، إذ من هذا المنطلق فلا بد من مراعاة الطاقة الضريبية للمجتمع على نحو سلس دون المساس برفاهية الأفراد ودون الإضرار بمستوى الاقتصاد الوطني.[2] ويرى vanroukas (1997) أن هناك علاقة سببية بتغذية رجعية بين النفقات الحكومية والإيرادات العامة حيث يمكن تحديد مستويات الإنفاق العام من جانب الأفراد عن طريق قياس مدى منفعتهم من الخدمات العامة المقدمة مقارنة بالتكاليف التي يتحملونها ويعتبر rickard et meltzer (1991) ممن لديهم الحجج والبراهين المقدمة لهذه النظرية في الو.م.أ.

والفرضية الثانية وتعرف أساسا بفرضية الضريبة والنفقة وتؤكد على أن أي توسع في الإنفاق لابد عليه أن يترافق مع مستوى الضريبة لذا فإن مستوى الإنفاق يتبع مستوى الدخل لأن مبلغ مداخيل الضريبة المتوفر أو المتاح هو الذي يحدد مستوى الإنفاق الحكومي، وهذه النظرية تبين أنه لو زادت المداخيل الضريبية فإنها تدفع إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

في حين يرى Buchanan (1978) أن هناك علاقة سلبية بين خفض مستوى الضرائب ومستوى الإنفاق الحكومي، حيث أن أي خفض في مستوى الضرائب

[1] عادل حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 88-89.
[2] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص:70.

يقابله الأفراد باعتقاد أن نفقات البرامج الحكومية سوف تنخفض، وكنتيجة لذلك فإنهم يطالبون بالرفع من هذه البرامج التي وإن اتخذتها الحكومة سوف تؤدي إلى زيادة النفقات العامة مم يؤدي إلى عجز في الميزانية وقد أجر Darret (1998) دراسة على تركيا وأثبت صحة هذه الفرضية.[1]

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

مع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، صاحب هذا التدخل تنوع وتزايد في حجم الإنفاق العام وفقا للسياسة الحكومية في توزيع النفقات العامة إلا أن الظاهرة التي لفتت الأنظار هي ظاهرة تزايد النفقات العامة، وكان الألماني أدولف فاكنغرAdolph Wagner (1835-1917) هو أول من قام بدراسة هذه الظاهرة وقد صاغ قانون سمي باسمه ومفاده أن " كلما حقق مجتمع معين معدلات معينة من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة المالي، وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي " أي أن هناك زيادة في النفقات الحكومية نسبة إلى الدخل القومي في المدى الطويل[2] وهذا بفعل العلاقة الوظيفية بين النمو الاقتصادي ومهام الدولة ووظائفها الذي ينتج عنه نمو نفقات القطاع الحكومي بوتيرة أسرع من النمو الاقتصادي المحقق.[3] حيث حصر فاكنغر وظائف الدولة في ثلاث، تتعلق الأولى بالوظائف التقليدية للدولة الحارسة (الدفاع، الأمن، العدالة) وشرح تزايد النفقات العامة وفقا لهذه الوظيفة إلى أن الدولة تأخذ بمبدأ مركزية الإدارة وإلى زيادة المكننة وقمع التوترات الداخلية، والثانية تتعلق بالوظيفة الإنتاجية للدولة حيث أصبحت الدولة تقوم بمختلف عمليات الإنتاج مما زاد من عدد المؤسسات العامة بدلا من شركات المساهمة وهكذا تزيد النفقات العامة الإنتاجية نتيجة لزيادة دور الدولة الإنتاجي، والوظيفة الثالثة هي

[1] Danniel K. Moalusi, causal link between government spending and Revenue, a case study of Botswana, Departement of economics fordham university 2004.
[2] Amos. C. peters an application of wagner's " law" of expanding state activity to totality diverse countries, monetarypolicy unit, Easterncaribbean central bank.
[3] MuritalaTaiwo, governmentExpenditure and economicdevelopment, European journal of business and managment, Vol 3 N09, 2011.

الوظيفة الاجتماعية التي مؤداها حسب فاكنغر إلى دور الدولة في تخصيص الموارد لا سيما القضاء على فشل الأسواق من خلال محاربة الإحتكارات التي تؤدي إلى الخلل الاقتصادي والاجتماعي وكذا توزيع الدخل القومي بصفة يستفيد منها كافة شرائح المجتمع والاستفادة كذلك من نتائج النمو الاقتصادي المحرز.

يفسر فاقنر أن اتجاه تزايد الإنفاق الحكومي له علاقة بالنمو الاقتصادي في حين أن بيكوك و وايزمن "Peackok and Wiseman" وبعد تقديمهما لبعض الانتقادات لقانون فاقنر والتي منها أنه ليس بالضرورة أن تزيد إنتاجية المجتمع بنفس الطريقة لكل الدول عندما تريد الحكومة أن تبقي على مستوى معين من الخدمات المقدمة مع تغير الأوضاع الاقتصادية والتقنية إذ أن هذا الإنفاق الذي يأخذ حصة متزايدة من دخل المجتمع ولتحقيق ذلك الهدف لابد أن يعتمد على كيفية التأثير على إنتاجية الموارد(بما فيها العمل) التي تستخدم في القطاعين العام والخاص.

وأن الزيادة أو التغيير في حجم الإنفاق يتأثر بالتوجهات والطبيعة السياسية للمجتمع والنظرة السائدة حول دور الدولة.

وعند دراستهما لنفقات المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 1955/1890 قد استنتجا أن الإنفاق الحكومي قد ازداد خلال الحربين العالميتين مقارنة مع الأوقات العادية مما يوضح اختلال الاتزان في الإنفاق الحكومي في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة لمواجهة هذه الظروف، في حين أن هناك عوامل أخرى غير دائمة تؤثر في الإنفاق الحكومي من بينها عدد السكان والتوسع الحضاري، وحيث أن المجتمع لا يتقبل مستويات أعلى في معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الإنفاق إلا أنهم يتقبلون ذلك في مثل أوقات الحروب ولكن الإنفاق الحكومي بعدها لا يمكن أن يرجع إلى مستويات ما قبل الأزمة وبذلك

ينتقل الإنفاق والإيراد الحكومي إلى الأعلى دون الرجوع إلى ذي قبل وهو ما يسمى بأثر الاستبدال.[1]

ومما تجب الإشارة إليه أن الزيادة في النفقات العامة ليس مطلقا أن تؤدي إلى زيادة المنفعة المترتبة عنها كما أنها كذلك لا تعني الزيادة في الأعباء العامة على الأفراد، فقد تكون هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية وذلك من خلال الزيادة في الأرقام دون الزيادة في المنافع الحقيقية أو الأعباء أو التكاليف وهذا على عكس الزيادة الحقيقية في النفقات العامة، حيث أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي بالضرورة الحتمية الزيادة في المنافع الحقيقية أو الزيادة في التكاليف العامة على الأفراد وهنالك أسباب وراء زيادة النفقات العامة الظاهرية منها والحقيقية، فالأسباب الظاهرية يمكن تعدادها كالآتي:

الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

1. تدني (تراجع القدرة الشرائية للنقود):

ويتعلق الأمر هنا بظاهرة ارتفاع الأسعار فنفس كمية النقود التي كانت تمكن من الحصول على سلع وخدمات بحجم معين في الماضي (وقت معين)، في الوقت الحاضر لا يعادلها ذلك الحجم السابق بل أقل منه، والدولة في سعيها من خلال الإنفاق، تشتري السلع والخدمات وفي ظل تدني القوة الشرائية للنقود فإنها تدفع وحدات نقد أكبر مما كانت تدفعه قبلا بغرض الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات السابقة، وهو ما يترجم زيادة حجم الإنفاق العام إلا أن هذه الزيادة لا ينشأ عنها زيادة ف الكميات ولا زيادة في المنافع الحقيقية للأفراد ولا التكاليف.

2. اختلاف طرق المحاسبة المالية[2]:

[1] Alan T. Peacock, Jack Wiseman, The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom, Princeton University Press, 1961, P: 24-29.

[2]. د. مجدى محمد شهاب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 65.

في الماضي كان الإجراء المتخذ في عملية إعداد الميزانية الاعتماد على الناتج الصافي (الميزانية الصافية) حيث أنه كان يتم خصم نفقات المرافق العمومية من إيراداتها وما يظهر في الميزانية سوى صافي الفرق بين الإيرادات ونفقات المرفق أي أن نفقات هذا الأخير قد غطتها الإيرادات مما حجب ظهورها في الميزانية العامة للدولة، ولكن مع إتباع قاعدة العمومية كمبدأ من مبادئ الميزانية ومبدأ الناتج الإجمالي (الميزانية الإجمالية دون إجراء مقاصة بين الإيرادان والنفقات) استدعى الأمر ظهور نفقات لم تكن بارزة قبلا، وقد أدى ذلك إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة نتيجة لتغير طرق المحاسبة الحكومية.

3. الاتساع الجغرافي وزيادة عدد سكان الدولة:

اتساع مساحة الدولة مرده إلى صف أقاليم جديدة أو باحتلال دولة أخرى يترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة ولا يؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة في المنافع العامة أو التكاليف لسكان خاصة الأصليين بل تبقى معظم الخدمات المقدمة من طرف الدولة كما كانت سابقا، ولمعرفة ما إذا كانت الزيادة حقيقية يكون ذلك عن طريق الزيادة في نصيب متوسط الفرد من النفقات العامة.[1]

الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

المقصود بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة هو زيادة المنفعة الحقيقية الناتجة عن هذه النفقات عند استفادة الأفراد منها وكذا زيادة الأعباء والتكاليف العامة الملقاة عليهم وهذا يترجم بزيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنفاق العام وتعود أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة على حسب الظروف السائدة أو السياسات المتعبة ومستوى النمو والتطور لكل دولة فاتخذت هذه الأخيرة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية وحتى الحربية منها.

[1]. محمد شاكر عصفور، ص 326.

أ- الأسباب الاقتصادية:

ترتبط الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير واعتناق الفكر الكينزي الذي اعتبر أن الدولة هي المسؤولة عن إحداث التوازن الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي وذلك من خلال عدة قنوات يعتبر أهمها تحفيز الاستهلاك والاستثمار، فأخذت الدول تقوم بالاستثمارات العامة مثلا لزيادة الدخل القومي وتحقيق التشغيل الكامل، كما أنها أيضا تقوم بتوجيه الاقتصاد ومحاربة التقلبات الاقتصادية والاحتكارات، مثل سياسة حكومة روزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، وسياسة القدرة الشرائية في فرنسا 1936.[1]

كما أن للمنافسة الاقتصادية الدولية وانفتاح الدول على الأسواق العالمية أدى بها إلى حماية منتوجاتها بواسطة منح الإعانات لتشجيع صادراتها أو إعانات الإنتاج لمواجهة المنافسة الأجنبية داخل أسواقها الوطنية.

ويمكن إجمال أنه كل ما سبق ذكره يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة زيادة حقيقية.

ب- الأسباب الاجتماعية:

لم تكتف الدولة بمراعاة وضمان التوازن الاقتصادي بل فرضت عليها الأحوال الاجتماعية النظر في كيفية أحداث التوازن والتناسق الاجتماعي، إذ لم يعد هدفها هو زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي وإنما في كيفية توزيع هذا الدخل بعدالة، والسعي نحو إشباع حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية وضمان المساواة في الحقوق، فاختلفت تلك الحاجيات من صحة وتعليم وإسكان...إلخ إضافة إلى تطوير الرعايا الاجتماعية وزيادة متطلبات المجتمع لها من خلال الاهتمام بالمسنين والمعاقين وكذا تقديم الإعانات للعاطلين ونفقات الضمان الاجتماعي، إذن من هنا نلاحظ أن الاهتمام بنفقات الجانب الاجتماعي

[1]. د. خالد شحادة الخطيب و د. أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة "، مرجع سبق ذكره، ص 82-83.

يحافظ الظروف المعيشية للأفراد بقدر معين ويحارب الفقر والحرمان داخل المجتمع وهذا حسب معظم المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق حقوق الإنسان.

وتعدد هذه النفقات الاجتماعية وزيادة حجمها مرتبط بالظروف الدولة وتوجهاتها والغالب في معظم الدول أن هذه النفقات هي في تطور مستمر.

ج- الأسباب السياسية:

ونذكر أهم هذه الأسباب في:

1/ انتشار مبادئ الديمقراطية وتعددت الأحزاب السياسية التي تحاول إرضاء منتخبيها عن طريق الدود والدفاع عن حقوقهم فأصبحت الدول تحت هذه الضغوط السياسية تهتم بمطالب الطبقات الفقيرة وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وهذا ما أدى إلى التوسع في النفقات العامة.

2/ العلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي للدولة يحتم عليها نفقات عديدة أهمها حقوق الاشتراك والعضوية في بعض المنظمات العالمية ونفقات سفاراتها في الدول الصديقة ورعايا مصالحها هناك، إضافة إلى مصاريف استقبال الوفود الأجنبية.

3/ المنح والمساعدات المقدمة في إطار التعاون والتضامن بين الدول، فهذا من شأنه زيادة حجم النفقات العامة.

4/ نمو مسؤولية الدولة فقد أصبحت الدولة تعتبر كشخص طبيعي أمام القضاء لما يحكم به كتعويضات عليها لصالح المتضررين.

د- الأسباب المالية:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1/ سهولة الاقتراض،حيث أصبح بإمكان الدولة إصدار القروض العامة بغرض الحصول على الإيرادات اللازمة لمواجهة النفقات المتزايدة،

[1] حلمي مراد، "مالية الدولة" ، القاهرة، 1960، ص: 102-103.

كما أنه ينجر عن هذه القروض دفع أقساط والفوائد المرتبة عليه وهو ما يعرف بخدمة الدين حيث أن خدمة الدين تعتبر نفقات .

2/ تحقيق فائض في الإيرادات بعد تغطية كافة النفقات ينتج عنه مبالغ غير مخصصة لهدف معين مما يغري الحكومة لإنفاقها وإيجاد مسلك معين لهذه المبالغ في أبواب لا تستدعي إليها بالضرورة فيعد هذا من صور الإسراف والتبذير وتصبح هذه الأبواب مفتوحة يصعب صدها أثناء الحاجة إلى ضغط الإنفاق نتيجة لظروف معينة تحتم اتخاذ السياسات الرشيدة.

ه- الأسباب العسكرية:

ترجع الأسباب العسكرية في زيادة النفقات العامة إلى كونها تعتبر أهم بند من بنود الإنفاق نظرا لارتباطها بمهمة الدفاع والأمن وهو أبرز واجب للدولة اتجاه مواطنيها، مما زاد في حجمها هو التطور التكنولوجي لوسائل الدفاع وقيمة العتاد فأصبحت الدولة مرغمة على اقتناءها بمبالغ هائلة فقط لضمان حماية ترابها من الأخطار الخارجية، ويندرج أيضا ضمن النفقات العسكرية زيادة أفراد الجيش وتكفل الدولة بأجورهم، ونفقات صيانة الآلات والمعدات الحربية، وقد عرفت هذه النفقات زيادة كبيرة في الحربيين العالميتين الأولى والثانية، لتستمر كذلك بعدها لتشمل خدمة المعاشات وتعويض ضحايا الحرب، وإعادة الإعمار...إلخ.

- **تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014:**

✓ **الفترة 1990-1999:**

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ الزيادة المطردة في النفقات العامة من سنة لأخرى وهذا التزايد بمعدلات مختلفة حيث بلغت أعلى نسبة زيادة في مجموع النفقات سنة 1991 إذ بلغت 235200 م.دج مقارنة بسنة 1990 حيث قدرت بـ 142400 دج بنسبة زيادة قدرها 65% دعت أهم الأسباب تخفيض قيمة العملة

والشروع في اتفاقيات التمويل مع الصندوق الدولي نظرا لصعوبة تمويل الاقتصاد الوطني فخلال فترة 1990-1999 وبداية من سنة 1991 تخلت الجزائر عن الاقتصاد المخطط وباشرت جملة من الإصلاحات تحت مظلة المؤسسات المالية الدولية خلالها حافظت الجزائر بالقدر الكافي واللازم لسير مؤسسات الدولة ومصالحها إضافة إلى استحداث جملة من التدابير لمنح إعانات البطالة والفئات المحرومة نظرا لتفشي الأوضاع الاجتماعية خلال المرحلة، هذا ما ترجم الزيادة المحسوسة لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز على امتداد هذه الفترة وبلغت نسبة نفقات التسيير 68% من مجموع النفقات سنة 1990 وظلت في حدود 76% إلى أن وصلت إلى 80,5% من مجموع النفقات سنة 1999 حيث بلغت 774800 م.دج بزيادة قدرها 16,6% عن السنة الفارطة وتضاعفت حوالي 7 مرات مقارنة بسنة 1990.

وفيما يخص نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت ارتفاعا واضحا من سنة لأخرى ولكن أقل من حيث الحجم مقارنة بنفقات التسيير، وكانت أعلى زيادة في نسبتها السنوية هي سنتي 1992 و 1993 حيث بلغت نسبة الزيادة 39,6% مقارنة بـ 14% لسنة 1991 إذ قرت نفقات التجهيز سنة 1990 بـ 45600 م.دج ثم سنة 1991 بـ 52000 م.دج بينما سنتي 1992 و 1993 على التوالي 72600 م.دج و 101400 م.دج والسبب في ذلك هو الحاجة الملحة لضرورة القيام بمشاريع البنى التحتية وبث المشاريع المنتجة لتسهيل الاستثمارات الخاصة حيث أن هذه البرامج تم تمويلها من طرف صندوق النقد الدولي من خلال الحصول على قرض يتم توزيعه على 04 دفعات حيث حصلت الجزائر على الدفعة الأولى في جوان 1991 والأخيرة في مارس 1992[1]، بينما شهدت فترة 1995-1999 تراجعا ملحوظا في نسبة زيادة نفقات التجهيز إذ قدر متوسط الزيادة السنوية بـ 10,5% حيث أبرمت

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006،ص: 374.

الجزائر اتفاقية التعديل الهيكلي التي اشترط فيها ضرورة كبح الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه وتشجيع الاستثمارات الخاصة ومواصلة سياسة الخوصصة وكان الانخفاض شديدا في النفقات الاستثمارية سنة 1999 إذ تراجع عن سنة 1998 بـ 11,8% وهذا نظرا لانتهاء برنامج التعديل الهيكلي وتحسنت الأوضاع الاقتصادية بفعل هذا البرنامج وركزت السلطات المالية حينها على ضرورة التحكم في الميزانية العامة فأعقب ذلك الحذر والتخوف من الصدمات في أسعار المحروقات وعدم المباشرة في المشاريع الاستثمارية الكبرى، غير أن السياسة الحذرة فشلت في خفض نفقات التسيير.

وعموما شهدت حصة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام زيادة مطردة من سنة لأخرى خلال مرحلة 1990-1999 حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 1993 حيث بلغت حوالي 32,8% وأقلها نسبة سنة 1990 بـ 25,68%، والملاحظ أن معدل تزايد النفقات العامة أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء سنوات 1994، 1995، 1996، 1998، 1999 حيث أن نسبة الزيادة في النفقات العامة لسنة 1994 بلغت 18,31% بينما تقابلها زيادة بنسبة 25% في الناتج الداخلي الخام وسنة 1995 بـ 27,6% وتقابلها بالنسبة للناتج 34% وسنة 1996 بـ 22,95% ويقابلها نسبة زيادة في الناتج بـ 28% وسنة 1999 بـ 9,75% بالنسبة للنفقات و 14% بالنسبة للناتج، أي أن هذه السنوات التي رافقت برنامج التعديل الهيكلي.

جدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014.

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع	نسبة الزيادة	الناتج الداخلي الخام (PIB)	نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام (%)
1990	96800	45600	142400	-	554388,1	25,68
1991	183200	52000	235200	65,16	862132,8	27,28
1992	236100	72600	308700	31,25	1074695,8	28,72
1993	288900	101400	390300	26,43	1189721,9	32,80
1994	344600	117200	461800	18,31	1487403,6	31,04
1995	444600	117200	589300	27,60	2004994,7	29,39
1996	550600	174000	724600	22,95	2570028,9	28,19
1997	643600	201600	845200	16,64	2780168	30,40
1998	664300	211900	876200	03,66	2809999,8	31,18
1999	774800	186900	961700	09,75	3212543,5	29,93
2000	656200	321900	1178100	22,50	4123513,9	28,57
2001	963600	357400	1321000	12,12	4227113,1	31,25
2002	1097700	452900	1550600	17,38	4522773,3	34,28
2003	1199000	553600	1752600	13,02	5252321,1	33,36
2004	1179380	698400	1877780	07,14	6149116,7	30,53
2005	1200000	750000	1950000	03,84	7561984,3	25,78
2006	1283447	1347988	2631435	34,94	8501635,8	30,95
2007	1574943	2048815	3623758	37,71	9352886,4	38,74
2008	2017996	2304892	4322861	19,29	11043703,5	39,14
2009	2593741	2597717	5191458	20,00	9968025,3	52,08
2010	2838000	3022900	5860900	12,89	11991563,9	48,87
2011	3434306	3184120	6618426	12.92	14526608,3	45.56
2012	4608250	2820416	7428666	12.24	16115429,5	46.09
2013	4335614	2544206	6879820	7.38-	16569270,8	41.52
2014	4714452	2941714	7656166	11.28	-	-

المصدر: http.mf.gov.dz

- **قوانين المالية للسنوات.**
- **ONS, les comptes économiques de 2000 à 2013**

✓ الفترة 2000-2014:

تميزت هذه الفترة بعدة تطورات اقتصادية واجتماعية هامة منها ارتفاع المداخيل البترولية وانطلاق عدة برامج تنموية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2009-2014، والملاحظ من الجدول هو الزيادة المتواصلة في النفقات العامة للدولة، حيث

بلغت سنة 2000 (بداية الفترة) مقدار 1178100 مليون دج، لتصل في سنة 2014 إلى 7656166 م.دج أي تضاعفت حوالي 6,5 مرة وكانت أعلى زيادة لها قدرت بـ 37,71% سنة 2007 حيث بلغت 3623758 م.دج مقارنة بـ 2006 أين بلغت 2631435 م.دج، وأقل نسبة زيادة بلغت 11,8% سنة 2013 بتراجع قدره 548846 م.دج عن سنة 2012، وقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق العام (حصة الإنفاق) إلى الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة 37,62% مقارنة بـ 29,46% للفترة التي سبقتها مما يوحي إلى سياسة إنفاقية توسعية خلال هذه الفترة، إذ ارتفعت النفقات العامة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي بنسبة 42% التي تخللها انطلاق برامج ومشاريع لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية والأشغال الكبرى، وقد رافق هذه المرحلة كذلك مشروع إعادة الإعمار بعد زلزال 2003 أين شهدت سنة 2004 زيادة في نفقات التجهيز بـ 26,1% عن سنة 2003، كما خصت سنة 2001 بارتفاع رخص البرامج وكانت أعلى نسبة منها خصصت للهياكل القاعدية ثم الصناعية.[1]

ومع بداية سنة 2005 باشرت الحكومة برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تدعيم البنى التحتية الاقتصادية والتنمية البشرية والتوازن الجهوي من خلال برامج دعم الجنوب والهضاب العليا وتحسين ظروف معيشة المواطن وتطوير الفلاحة وقد احتاج ذلك إلى 4200 مليار دينار جزائري، كما يسعى هذا البرنامج إلى ترشيد الإنفاق العام واستقرار الكتلة الأجرية وإدارة أحسن للدين العام والملاحظ خلال سنة 2005 تراجع نفقات التجهيز بسبب إنجاز معظم المشاريع المسجلة سابقا وتسلمها وبداية الاستعداد لبرامج أخرى كبيرة لفترة 2005-2009، كما شهدت فترة 2000-2005 ارتفاع التحويلات الحكومية إلى 120,9% عن سنة 2000[2]، وارتفعت النفقات العامة خلال مرحلة 2005-2009 بنسبة 166% وبلغت النفقات

[1] Ministère de finance, Rapport de présentation du projet de la loi du finance pour 2005, septembre 2004.
[2] Bank of Algeria, Rapport 2005 ,16 Avril 2006.

العامة سنة 2009 مبلغ قدره 5191458 م.دج بنسبة 52,08% إلى الناتج الداخلي الخام مع العلم أن الناتج الداخلي الخام قد انخفض بالأسعار الجارية وهو ما زاد من هذه النسبة.

أما عن نفقات التجهيز فتميزت بتزايد قوي منذ 2005 (25,8% في 2005 و 2006) وفاقت المستوى سنة 2007 و 2008 بمعدل 41,3% و 37,5% على التوالي وانخفضت سنة 2009 بـ 2,7%[1] ونفقات التسيير عرفت قفزة منذ سنة 2007 حيث بلغت 1574943 م.دج بزيادة قدرها 12,7% خصص منها 64% وزعت على إعادة مراجعة الأنظمة التعويضية لعمال وزارة الداخلية (أكثر من 15,4 مليار دج) وأخرى تعلقت بالدين العام، أما عن ميزانية التجهيز فقد كلف إعادة تقييم بعض المشاريع التي هي في طور الإنجاز أكثر من 745,4 مليار دينار وتسجيل عمليات جديدة بـ 557,5 مليار دينار[2].

وفي سنة 2009 ارتفعت نفقات التسيير بسبب التكفل بأعباء الدين العمومي (أكثر من 12,5 مليار دج) وزيادة نفقات أجور العمال والخاصة بالمناصب الجديدة لسنة 2010 حوالي 59569 منصب تتوزع على 14 دائرة وزارية وزيادة تخصيصات الصندوق المشترك للجماعات المحلية حيث قفزت من 158 مليار دج سنة 2009 إلى 168 مليار دج سنة 2010، إضافة إلى زيادة المساعدات المقدمة للمؤسسات العمومية الصحية ومختلف الدواوين ذات الخدمة العمومية والمطاعم المدرسية وتعويضات للديوان الوطني للحليب والحبوب عن الأسعار المرجعية خاصة بعد أزمة 2008 وارتفاع أسعار المواد الغذائية.[3]

[1] Bank of Algeria, Rapport 2009, juillet 2010.
[2] Ministère des finances, la note de présentation de la loi de finance pour 2007, 18 septembre 2006.
[3] Ministère des finances, la note de présentation de l'avant projet de la loi de finance pour 2010, 28 novembre 2009.

الشكل رقم (01) : التمثيل البياني لتطور النفقات العامة في الجزائر.

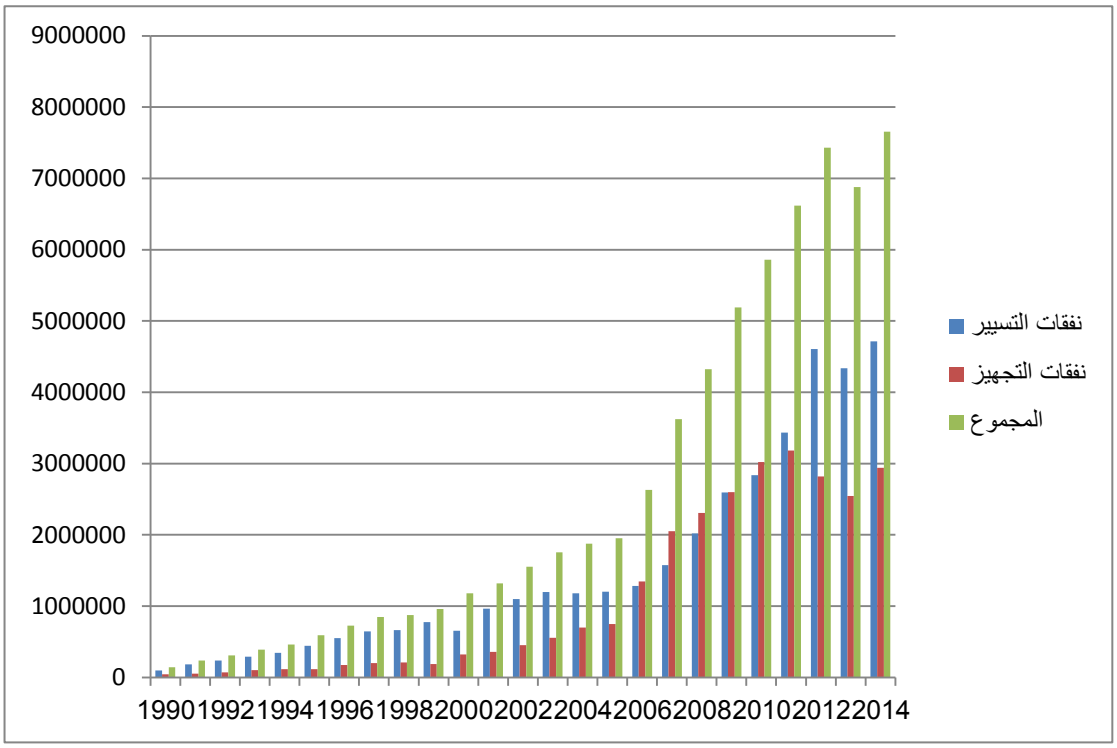

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (01).

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة

المطلب الأول: آثار النفقات العامة على الإنتاج[1]

تؤثر النفقات العامة على الناتج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي،ويزداد هذا التأثير من خلال تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، باعتبار أن النفقات التي تقوم بها لها حصة معتبرة من هذا الطلب (سواء من الاستهلاك الحكومي أو الاستثمار).

ويعتمد تحقيق الأثر على الحجم ونوع هذه النفقات، فالنفقات الحقيقية تؤثر على حجم الطلب على السلع والخدمات، أما النفقات التحويلية فإن أثرها ينحصر في سلوك المستهلك المنتفع منها غالبا.

ومن زاوية أخرى يمكن تقدير أثر النفقة العامة بقياس أثر تحفيز الطلب على كل من الإنتاج و العمالة و الذي له صلة مباشرة بمرونة الجهاز الإنتاجي للدولة (الاقتصاد) ولتبيان أثر النفقات العامة على الإنتاج لابد من الوقوف على التقسيمات الرئيسية للنفقات وبالأخص:

النفقات الإنتاجية(الرأسمالية) حيث أنها تهدف بصورة أساسية للعمل على زيادة إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة، وباعتبار أن رأسمال الخاص مكملين لبعضهما لتحقيق النمو الاقتصادي، فرأسمال العام يتألف كل ما من شأنه توفير الخدمات العامة والسلع الجماعية، ورأس المال الخاص يتكون من السلع الخاصة (كالبناءات، الآلات...) فزيادة في النفقات الاستثمارية تؤدي حتما إلى زيادة الناتج الوطني وكذلك زيادة في إنتاجية باقي عوامل الإنتاج الأخرى حتى العمل، ويمكنها تحفيز الاستثمارات الخاصة (أنظر النموذج بارو "barro"في المدى القصير1990[(2)]).

[1] عادل حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

[2]Edward.Anderson,Paolo de Renzio,Stephanieleyy.Wp 263, The role of public Investissement in poverty reduction,march 2006.

الشكل رقم (02): نموذج بارو "Barro" أثر النفقات الاستثمارية على الدخل الوطني.

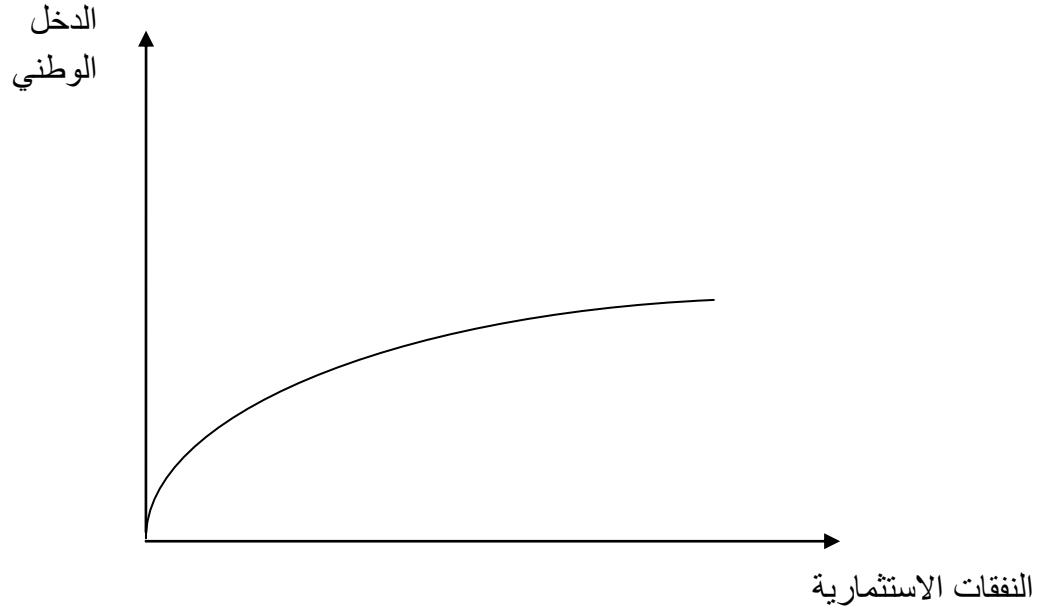

المصدر:

Edward Andeson,Paolo de Renzio and Stephanie Levy, workingpaper 263, the role of public investment in povertyreduction :theories ,evidence and methods,OverseasDevelopment Institute 111 Westminster Bridge Road London SE1 7JD UK, March 2006

P: 06.

ففي الدول التي تتميز دون حالة التشغيل الكامل، النفقات الاستثمارية من ِشأنها أن ترفع مستوى العمالة، وفي المدى القصير تحفز الطلب، وكمثال لدراسة أجراها كلمن Okidi، Deininge لاحظا أن العائلات في أوغندا التي لها ربط بشبكة الكهرباء حققت نموا في معدلات دخلها خلال نفس المدة المقارنة بالعائلات التي ليس لها ربط بشبكة الكهرباء، وكما نعلم أن نمو الدخول يرتبط ارتباطا موثقا بزيادة الإنتاجية الحدية للعمل.

وقد تقوم الدولة بمنح بعض المشاريع والمؤسسات العامة والخاصة إعانات ومساعدات لتحقيق أغراض اقتصادية تهدف للرفع من إنتاجية المجتمع و تزيد في الناتج الإجمالي، وتمنح هذه الإعانات لتشجيع بعض أنواع المنتجات

وزيادة حجمها والرفع من القدرة المالية للمؤسسات لمواصلة عملياتها الإنتاجية مما يزيد في أجمالي الناتج الكلي[1] .

والشكل البياني رقم (03) يوضح أثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج،وكمثال لذلك تم إدراج حالة المؤسسات العامة الإنتاجية وتبيان كمية الإنتاج قبل وبعد منح الإعانة مع افتراض أن هذه المؤسسات تتميز بالسلوك الحدي في الإنتاج (أي أن المؤسسة تسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح من خلال زيادة الكمية المنتجة ولا يتم ذلك إلا إذا كان الإيراد الحدي أكبر من النفقة الحدية وعند التساوي يتحقق التوازن وتتوقف الزيادة في الإنتاج عند كمية معينة لتحقق أقصى ربح).

الشكل رقم (03):
قياس أثر الإعانة على كمية الإنتاج

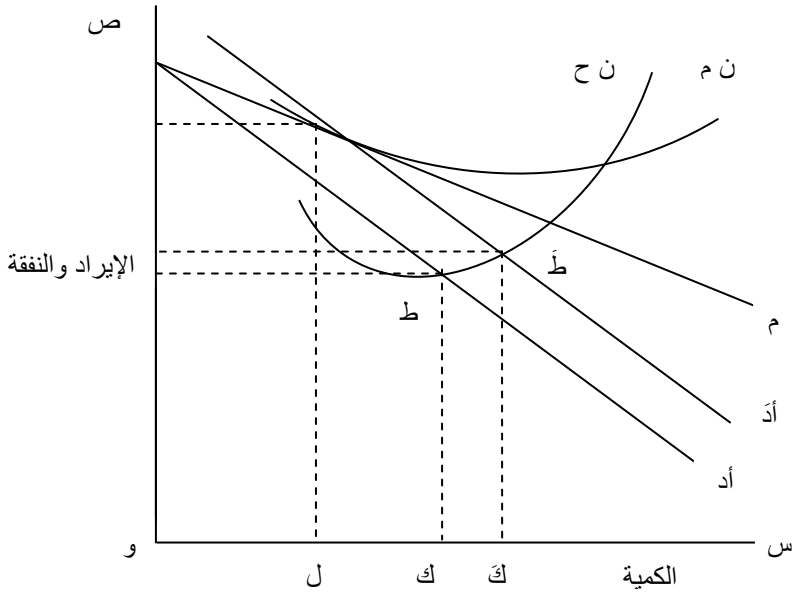

المصدر: محمد دويدار،مرجع سابق،ص:157.

في الشكل السابق يمثل المستقيم (أد) منحنى الإيراد الحدي قبل منح الإعانة، فإنه بعد ذلك ينتقل هذا الأخير إلى ناحية اليمين ويصبح ممثلا بالمنحنى (أدَ) فهو منحنى الإيراد الحدي بعد إضافة الإعانة إلى المؤسسة وقيمة هذه الإعانة محددة بالمقدار [أب]، وتفسير ذلك يرجع إلى أن توازن المؤسسة يتحقق عند تساوي الإيراد الحدي والنفقة الحدية في ظل سلوك تعظيم الربح أي أن الكمية المنتجة تتحقق عند نقطة تقاطع المنحنى (أد) والمنحنى (ن ح) فهو منحنى النفقة الحدية وتكون نقطة التقاطع

[1] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص: 144-146.

ممثلة بالنقطة "ط" وبالإسقاط على منحنى الفواصل "السينات" نجد الكمية المقابلة وهي الكمية "ك"، هذا قبل منح الإعانة، أما في حالة وجود الإعانة فإن نقطة التقاطع تنتقل إلى النقطة "طَ" والتي تقابلها الكمية "كَ" وهي كمية إنتاج أكبر من الكمية "ك".

كما أن رد فعل أو الأثر التي تحدثه الإعانة على مستوى الإنتاج يخضع لعدة عوامل متباينة تتعلق بالأسعار ونفقات الإنتاج.

ويتأثر الإنتاج من خلال الإنفاق العام بواسطة عمل السلطات المالية على التأثير على هيكل الإنفاق العام الذي هو عبارة عن حاصل إنفاق الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين العوام والخواص حيت بتأثر هذا الاتفاق بموجب التغير في الإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار أو كلاهما فيتأثر الإنتاج على المديين.

- **في المدى القصير Shortrum:**

يعتبر تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وتصحيح الانحرافات effets perveres عبر الدورة الاقتصادية أهم الأهداف المتوخاة من التأثير في هيكل الإنفاق وترجع أهمية نصيب الطلب العام في التأثير على الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنفاق في فترات الانكماش و الركود لتحفيز كل من الاستهلاك والاستثمار و الحد من هذا الأخير في فترات التوسع الاقتصادي لتفادي التضخم وهذا التدخل يعرف بالدور التعويضي للإنفاق العام وهو مستوحى من النظرية الكينزية في نموذج الطلب والعرض الكلي أي التغير في الطلب أو العرض من شأنه أن يحدث تغيرات في الناتج والعمالة في المدى القصير.[1]

[1] www.mcgrawhillconnect.com2014/02/26 أطلع عليه يوم.

➢ **في المدى الطويل Longrum:**

إن من ميزات الإنفاق العام لطول الفترة الزمنية تهدف من خلاله الدولة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الدخل القومي و يكون ذلك من خلال توجيه الموارد الإنتاجية توجيها مباشرا بفعل الإنفاق على الاستثمار العام و الذي من أهم ميزاته تحقيق الوفرات الخارجية مما ينقص من نفقات الإنتاج ويزيد العرض[1] و فيما يخص التوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فإن ذلك يتحقق عن طريق أثر الإنفاق على معدل الربح بالنسبة للأنشطة التي تريد الدولة أن توجه إليها الموارد الإنتاجية و التأثير على معدل الربح يأخذ عدة أشكال كأن تضمن الدولة للمؤسسات إيرادا معينا عن طريق التعهد بشراءها لمنتجات المؤسسة أو تعويض العجز أو مسح الديون، كما حدث في الجزائر بالنسبة للمؤسسات العامة، وهذا خلال فترة السياسة المتبعة، كما يمكن أن يتم تغطية بعض نفقاتها مثل نفقات التجهيز أو نفقات تضمن تحسين المهارات الفنية المتعلقة بزيادة إنتاجية الفرد.

المطلب الثاني: أثار النفقات العامة في المستوى العام للأسعار

إن حركة الأسعار في الاقتصاد ككل تتأثر بظاهرتين اقتصاديتين هما التضخم والانكماش فالتضخم الذي يتميز في ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة المعروض النقدي عن المعروض السلعي والخدمي بمعنى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن عرضها أو نتيجة لنقص هذا العرض بسبب ظروف إنتاجية معينة ولارتفاع التكاليف مثلا، إلا أن ظاهرة ارتفاع الأسعار لا يمكن أن تحدث إذا استجاب الجهاز الإنتاجي لزيادة الطلب.

أما ظاهرة الانكماش التي تخص انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي مما ينتج عنه انخفاض في المستوى الأسعار.

[1] www.mcgrawhillconnect.com op cite.

وهنا ممكن ظهور أثر الإنفاق العام حيث أنه نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن الإنفاق العام الذي يعتبر طلبا إضافيا على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ولا سيما في النفقات الجارية إلى جانب طلب القطاع الخاص المتزايد، فإنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأن الجهاز الإنتاجي لا يستجيب للطلب المتزايد وإذا كان العرض مرنا حيث يستجيب للزيادة الحاصلة في الطلب فإن النفقات العامة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج والاستقرار في مستوى الأسعار[1].

ولهذا كان تدخل الدولة من خلال سياستها الإنفاقية ضروري بفعل تأثيرها على العوامل المحددة للأسعار (العرض والطلب)، ولا سيما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة في الاستهلاك

لدراسة هذه الآثار توجب علينا تبيان أثر النفقة العامة التي تصرفها الدولة على مكونات الاستهلاك الكلي حكومي وخاص.

أ- أثر النفقات العامة على الاستهلاك الحكومي:

تتحدد أثار نفقات الاستهلاك الحكومي من خلال النفقات التي تخصصها الحكومة في شكل أجور للعاملين، والمصاريف اللازمة لتسير مختلف نشاطات المرافق العامة والمؤسسات الحكومية من اقتناء اللوازم والمكاتب والخدمات المختلفة، وتعتبر هذه النفقات كتحويل للاستهلاك من الأفراد إلى الدولة لأن الدولة تقوم باقتناء المستلزمات والخدمات بدلا من أن تعطيها مباشرة للأفراد.

ب- آثار النفقات العامة على الاستهلاك الخاص:

يشمل الاستهلاك الخاص استهلاك الأفراد أو العائلات واستهلاك المؤسسات.

حيث أنه وفقا للنظرية الكينزية فإن معادلة الاستهلاك هي دالة للدخل المكتسب وهذا الدخل يسمى أيضا بالدخل الجاري:

[1] د.عادل فليح العلي – مالية الدولة- دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 183-184.

$C=c(y)$, $C = c_0 + \alpha y_d$

حيث أن: C : الاستهلاك، c_0: استهلاك مستقل، α : الميل الحدي للاستهلاك

y_d : الدخل المتاح.

ويعتمد استهلاك العائلات على عدة عوامل أهمها: الدخل المتاح، الثروة، الأسعار، الأذواق، وكما قسمها كينز في نظريته إلى عوامل موضوعية وعوامل ذاتية.[1]

ويعرف الميل الحدي للاستهلاك بالعلاقة الآتية:

$$Mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

حيث: Mpc : الميل الحدي للاستهلاك.

Δc: التغير في الاستهلاك.

Δy: التغير في الدخل.

حيث أنه نتيجة لتغير الدخل بوحدة واحدة فإن الميل الحدي للاستهلاك يعبر عن مقدار التغير في الاستهلاك. وبالتالي إذا زاد الدخل فإن الاستهلاك يزيد حتما.

ويعتمد الدخل على الخدمات المقدمة من قبل الحكومة كالضمان الاجتماعي ومداخيل أخرى كالتحويلات، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي تزيد من مؤشر الأسعار للمستهلك[2]، وتأخذ النفقات النهائية للعائلات الحصة الأكبر في حسابات الإنفاق الوطنية، وقرارات العائلات في الإنفاق لها آثار محسوسة على توزيع النشاط الاقتصادي بين مختلف النشاطات والمناطق والصناعات وهو ما يؤثر بشكل مباشر في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

كما يتحدد الاستهلاك الخاص حسب الدخل الدائم وفق المعادلة التالية:

[3] $C = k\, y^p$

[1] John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, A Project Gutenberg of Australia eBook, February 2003, P:67.

[2] Khaldoun. M. AL- Qaisi," The impact of general expenditures on economic changes in Jordan", Inter.Displinary Journal of contemporary research in business Vol 4 N^0 05, sept 2012.

[3] ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 173-174.

حيث أن : C: الاستهلاك، y^p : الدخل الدائم، k : الميل الحدي للاستهلاك وهو نسبة ثابتة من الدخل موجهة للاستهلاك.

والدخل الدائم هو الدخل المتوقع مستقبلا ولعدة سنوات، حيث أن الأفراد يفضلون الحصول على مستوى معيشي أفضل عبر السنوات هذا حسب فريدمان الذي اقترح أن الميل الحدي للاستهلاك هو أصغر مما يقترحه كينز.[1]

إذ أن العائلات حسب فرضيات التوازن الريكاردي فإنها تمتلك نظرة مسبقة جيدة ومعرفة تامة حول الاقتصاد، فباستطاعتهم تغيير خطط استهلاكهم بين الحاضر والمستقبل وذلك حسب سياسات الحكومة بما فيها تمويل الضرائب وتمويل الدين العام، فالتوازن الريكاردي يبين أنه أي صدمة مالية ليس لها أي تأثير على خطط الادخار والاستثمار للعائلات.[2]

وحسب النظرية النيوكنزية فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار جمود الأسعار وتأثيرها على الدخل الحقيقي، إذ يؤدي هذا إلى زيادة الدخل الجاري للعمل وبدوره يحفز الاستهلاك وكله بفعل الاستجابة للتدخل الحكومي بالإنفاق.[3]

ويكون أثر الإنفاق الاستهلاكي عموما خاص وعام بزيادة في الدخل الوطني من خلال أثر المضاعف (مضاعف الاستهلاك).

نفرض أن :

$$C = c_0 + \alpha y \quad , y = C$$

لنفرض أن : c_0 تتغير من c_0 إلى Δc_0 وبالتالي يتغير y إلى $y+\Delta y$ ويكون لدينا:

$$y+ \Delta y= c_0+ \Delta c_0 + \alpha y+\alpha \Delta y$$

$$\Delta y = \frac{1}{\alpha-1} \Delta c_0$$

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، 2008، الأردن، ص: 298.

[2] Mir Nahid Mahumd and Mansur Ahmed, Munich personal RePEC archive, government expenditure and house hold consuption in Bangladesh through the lens of economic theories: an empirical assessement. 16 January 2012.

[3] Jordi Gali, J.David Lopez, Javier Vallés, "understanding the effect of governement spending on consuption",working paper series N^0 339, European central bank, April 2004.

حيث أن: $\frac{1}{\propto -1}$: يمثل مقدار التغير في الدخل إذا تغير الاستهلاك بمقدار Δc_0، وهذا هو أثر المضاعف.

ج- أثار النفقات العامة في توزيع الدخول:

طريقة توزيع الدخل تعني الطريقة التي تقوم على أساسها توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع ومن ثم يتحدد نصيب كل فرد لهذه الطبقات والفئات من الدخل[1]، وهو توزيع من خلاله قد يتنازل فيه الأغنياء عن جزء من أموالهم كحق مالي للفقراء الذين هم في حاجة ملحة لسد متطلبات العيش الأساسية، كما أنها تعرف كتيار نقدي وسلعي يصب في أيدي الفقراء في شكل استهلاك أو استثمار مما يساعدهم لضمان حد الكفاية[2].

وفي أغلب الأحيان وعامة يكون تحديد طريقة توزيع الدخل مرتبطة بطبيعة سياسة تمويل الإنفاق العام وفي مقدمتها السياسة الضريبية، إذ أن إتباع سياسة إيرادية تعتمد على فرض الضرائب على تلك الفئات المستفيدة من النفقات الناقلة أو الإعانات بهدف زيادة نصيب هذه الفئات من الدخل الوطني سوف تذهب سدى بسبب الضرائب المفروضة عليها، كما ينتقد النقديون استخدام الضرائب لتوزيع الدخول إذ لابد بدلا من ذلك أن تستعمل كإيرادات فقط[3]، ولا يتحقق أي أثر من هذا الإنفاق ولذلك توجب تحديد أثر السياسة الإيرادية للدولة على توزيع الدخول قبلا، وقد يكون أثر الإنفاق على طريقة توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشرا فيتلخص الأثر المباشر لذلك من خلال التحويلات والإعانات النقدية التي تزيد من القوة الشرائية وتحفز الاستهلاك والطلب لدى الأفراد والوحدات الإنتاجية.

ويكون الأثر غير مباشر في تمكين فئات معينة من الحصول على السلع والخدمات بثمن أقل من تكلفتها أي بثمن اجتماعي وليس ثمن اقتصادي، ويتم

[1] محمود عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص:122-123.
[2] أ.د. صالح صالحي، توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009.
[3] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

ذلك بمنح إعانات الاستغلال للمؤسسات المنتجة لهذه السلع والخدمات[1]. ويدخل في نطاق ذلك أيضا استفادة الأفراد من سلع وخدمات تنتجها الهيئات العامة بلا مقابل أو بثمن يقل عن تكلفتها الفعلية.

كما أن للإنفاق العام أثر مباشر في نمط توزيع الدخل من خلال السياسة الإنفاقية المتبعة من قبل الدولة وذلك بإحداث عجز في الميزانية يغطى هذا الأخير عن طريق الاقتراض من البنوك (دين عام) مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود في تداول وفقا لنظرية النقود ومعادلة فيشير فإن حدث وكانت زيادة الكتلة النقدية المطروحة في التداول تتم بمعدل أعلى من معدل زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد فإنه حتما ينتج عنه ارتفاع الأسعار قد يصل إلى حد التضخم.

[1]Alain.Barrére,Economie financière 2ème édition, dalloz, paris, 1971, page :128.

خاتمة:

و كخلاصة لهذا الفصل الذي بينا فيه بعض المفاهيم التي تتعلق بالنفقات العامة وأنواعها وتأثيرها في مختلف مكونات الاقتصاد الكلي و ظاهرة تزايد النفقات العامة يمكننا القول أن هذه الأخيرة تعتبر من إحدى السبل لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي بمثابة محرك للنشاط الاقتصادي وتوجيهه . كما لا يمكننا أن نستشعر وجود وقيام كيان دولة ما دون أن تأخذ على عاتقها رعاية مصالح وشؤون سكانها والتكفل بمختلف الجوانب الاجتماعية الثقافية ..... وعلى هذا تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية خاصة و السياسة الاقتصادية عامة مستعملة إياها للإحداث التوازنات ومعالجة الاختلالات التي تنجم عن الدورة الاقتصادية إلى أن معظم الدول و إن كانت كلها تعاني من ظاهرة التزايد للنفقات العامة حيث لا تزال الدراسات والبحوث العلمية والعملية محاولة أن تعثر على طريق نحو كيفيات ترشيد الإنفاق العام موازاة مع تحقيقه للقدر الكافي من إشباع الحاجات العامة و هو ما يتعلق بإدارة الإنفاق العام الذي لا مناص في اتباعه لاسيما في بلادنا بغية الاستعمال الرشيد للمال العام و التخصيص الأمثل للموارد المتاحة . و الأخذ بالطرق الحديثة في الإنفاق التي تعتمد على دراسات جدوى المشاريع و الاستشراف الدقيق .

الفصل الثاني

تطور القطاع الزراعي في الجزائر.

مقدمة:

دخل القطاع الزراعي الجزائري في عدة أطوار وتجارب حتمتها الضرورة الملحة لتطوير القطاع وتمكينه من المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني وتوفير حاجيات السكان من الغذاء، وعليه انتهجت الحكومات المتعاقبة مجموعة من السياسات والإصلاحات، فبعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات كانت السياسة الزراعية مركزية تتسم بتسيير حكومي للمزارع والتعاونيات وتجلت هذه السياسات في إمداد الدعم للقطاع وخاصة دعم المدخلات الإنتاجية بغية تحفيز الإنتاج وتكثيفه، إلا أن هذا لم يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة نتيجة لعدة عقبات تعلقت بطبيعة الهيكل الإنتاجي وأخرى بعوامل تنظيمية، وقد ظلت مستويات الإنتاج تعاني تدنيا مقارنة بالدول الأخرى، إضافة إلى زيادة العجز المالي للوحدات الإنتاجية وثقل العبء على نفقات الدولة، وبعد أزمة سنة 1986 التي رافقها تدني العوائد النفطية، أظهرت الدولة نيتها في التخلي عن تسيير القطاع وبالتالي خوصصته فباشرت جملة من الإصلاحات سنة 1987 تعلقت بقانون المستثمرات الفلاحية الذي يمنح للخواص حق استغلال الأراضي الحكومية، وقد أعقب ذلك تقليص الدعم الحكومي لأسعار مدخلات وعوامل الإنتاج تهيئا للدخول في اقتصاد السوق مع بداية التسعينات ونظرا للضائقة المالية التي عانتها الجزائر توجب ذلك تبني سياسات التعديل الهيكلي التي تفضي بضرورة إلغاء الدعم لإضفاء المزيد من المرونة في القطاع الزراعي وتقليص الإنفاق الحكومي، إلا أن ذلك انعكس بشكل مباشر على أسعار الإنتاج وارتفاع كلفته وعجز المنتجين عن اقتناء مستلزمات الإنتاج، ومع بداية الألفية وفي ظل الوفرة المالية قامت الدولة بوضع العديد من المخططات استجابة للظروف الخاصة بالأمن الغذائي للبلاد خاصة مع تزايد الفاتورة الغذائية من سنة لأخرى، هذه المخططات سخرت لها مجموعة من الصناديق السيادية تستهدف دعم وإسناد الفلاحين بمختلف الوسائل والطرق بغية تحقيق معدلات أوفر من الإنتاج النباتي والحيواني، وسأحاول من خلال هذا الفصل تبيان تطور القطاع الزراعي في مختلف المراحل، وقد قمت بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث من

خلال المبحث الأول سوف أستعرض مرحلة تسيير القطاع العمومي للمزارع والتي تمتد من 1962 إلى غاية الدخول في اقتصاد السوق 1990 والخوصصة، وفي المبحث الثاني الذي يعبر عن مرحلة 1990- 1999 التي عرفت صعوبة مالية ووجوب تقليص الدعم إثر سياسات التعديل الهيكلي والتطرق إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والصناديق المدعمة خلال هذه الفترة، ثم يأتي المبحث الثالث الذي يتناول مرحلة 2000 – 2014 ومختلف البرامج التي وضعتها الحكومة وكذا الصناديق والمبالغ المصروفة لدعم القطاع.

وخلال كل مبحث وعلى سبيل التقييم قمت بتحليل حصيلة الإنتاج لكل مرحلة.

المبحث الأول: القطاع الزراعي في ظل الاقتصاد الموجه مرحلة 1962- 1990.

المطلب الأول: القطاع الزراعي خلال مرحلة 1962- 1971(سياسة التسيير الذاتي):[1]

1- نشأة قطاع التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال الوطني أصدر المجلس الوطني "برنامج طرابلس" الذي يعتبر أساس بناء المبادئ الاشتراكية في الجزائر آنذاك، ومن أهم بنوده الملكية الشعبية لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض وكذا بناء مخطط لاشتراك الفلاحين في العملية التنموية للاقتصاد وحسب ميثاق 1964 اتضح الطابع الإيديولوجي لمبادئ التسيير الذاتي بحيث دل على الاتجاه الغالب والأساسي للجزائر نحو التحول الاشتراكي.

فالتسيير الذاتي يترجم رغبة الطبقات المحرومة في المساهمة في النشاط السياسي والاقتصادي. وتجلى في هذا الأسلوب انعكاس الثورة الوطنية إلى ثورة اشتراكية من شأنها تشخيص جميع مشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لذلك بفضل الانفتاح على الطريق الاشتراكي حيث يأخذ دور العمال في المدن والعمال الزراعيين دورا حاسما.

2- مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي:[2]

مرّ تطبيق أسلوب التسيير الذاتي بثلاث مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى:**

بدأت هذه المرحلة بعد رحيل المستعمر وتميزت بالاستعلاء الفردي والجماعي على المزارع من طرف الأفراد والمنظمات، فاقتض الأمر من السلطات إلى ضرورة حماية الممتلكات تحت غطاء المصلحة العامة (مرسوم 24 أغسطس 1962) الذي يحمي كل الأملاك الشاغرة وتأسيس لجان التسيير الذاتي في تلك المزارع الشاغرة (22 أكتوبر 1962).

---

[1]. محمد السويدي، " التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 139-141.

[2]. محمد سويدي، المرجع نفسه، ص 142-143.

ونجم عن هذه الإجراءات إلى تجميع ما يقارب 782.000 هكتار سنة 1963 وشغل القطاع المسير ذاتيا نصف مزارع الأوروبيين وقسمت هذه المساحة على وحدات إنتاجية تتربع الوحدة منها على أكثر من 100 هكتار، وحوالي 200.000 هكتار تمثلت في وحدات صغيرة تقل مساحتها عن 100 هكتار والباقي لأكثر من 300.000هكتار تعتبر كمساحات مستريحة.

- **المرحلة الثانية:**

امتدت هذه المرحلة خلال سنة 1963، وكان الهدف منها تأميم المساحات الزراعية لكبار المعمرين، حيث وصل تعدادها 127 مزرعة قدرت بـ 200.000 هكتار.

- **المرحلة الثالثة:**

تعتب هذه المرحلة استكمالا لسياسة التأميم حيث تم التأميم الكامل للأراضي في 1963/10/02، وبلغ مقدار مساحة المؤممة حوالي 2.632.000 هكتار، أصبحت تحت لواء التسيير الذاتي، وعقب هذا تم إنشاء 2.191 وحدة إنتاجية كبرى كل وحدة تضم عدد من المزارع في الفترة 1964- 1965 كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): عدد المزارع خلال الفترة 1964-1965

الفئـــــــات	العـدد	%	المساحة الكلية	%
أقل من 100 هكتـــار	67	% 3,1	373.000	% 14,1
من 100 إلى 500 هكتـار	686	% 30,9	213.000	% 8,2
من 500 إلى 1000 هكتـار	620	% 29	448.000	% 17
من 1000 إلى 2000 هكتار	510	% 23	711.000	% 27
من 2000 إلى 5000 هكتار	286	% 12,9	743.000	% 28,2
أكثر من 5000 هكتـــار	22	% 1,1	144.000	% 5,5

المجمـــــــوع	2.191	% 100	2.632.000	% 100

المصدر: محمد السويدي، مرجع سابق، ص 144.

- ✓ نلاحظ من الجدول أن نسبة المساحة الزراعية للأراضي من 200 إلى 500 هكتار تمثل 28,2% كم المساحة الكلية للمزارع وهي تعتبر نسبة كبيرة من غير المقدور استغلالها في أحسن الأوجه وصعوبة إدارتها وتسييرها لقلة الإطارات والتقنيين، الشيء الذي أدى إلى عدم التحكم الأمثل في نختلف الموارد المالية والطبيعية حيث كان التسيير عشوائيا مما انعكس بصورة واضحة على الإنتاج والمردود.

3- المخططات المصاحبة لفترة التسيير الذاتي:

3-1- المخطط الثلاثي والرباعي الأول:

تلخصت أغلب الاعتمادات الموجهة للقطاع الزراعي المسير ذاتيا آنذاك في نظام التخطيط المركزي الذي يعتبر الموجه والمحرك الأساسي للعمليات التنمية الاقتصادية مجملا لذلك سوف نتطرق للاعتمادات المخصصة للقطاع من حيث نصيبها في كل مخطط.

3-1-1- المخطط الثلاثي1967- 1969:

يعتبر المخطط الثلاثي كأول مخطط تبنته الجزائر في عهد المخططات تحصل القطاع الزراعي بمقتضى تقسيمات الاعتمادات على ما قيمته 1,62 مليار دينار من مجموع الاستثمارات الإنتاجية المقدرة بـ 7,48 مليار وهذا المقدار إنما يعبر عن إلحاح المسؤولين لضرورة توفير المنتوجات الزراعية النباتية والحيوانية لمواجهة الاستهلاك المتزايد في المجتمع والتي تعتبر من ضمن مدخلات الصناعات الغذائية كذلك. في حين تم تخصيص ما نسبته 77,7% من إجمالي المخصص للزراعة للنهوض بالقطاع وتعزيز مكانته عبر عصرنة التجهيزات الفلاحية وزيادة تغطيتها لمختلف المزارع والمساحات وتحسين المردودية الإنتاجية. وللإشارة فقد اعتمد في

نفس المخطط نسبة 21,6% من مجموع الاستثمارات لتوسيع هياكل الري وزيادة المساحات المروية.

والملاحظ بصفة عامة من الناحية المالية أن الاعتمادات المستهلكة أو المحققة فعليا كانت أكبر من المخصص إذ تم تخصيص 1,62 مليار لكن الحصيلة النهائية بلغت 1,88 مليار دينار.

3-1-2- المخطط الرباعي الأول:1970-1973

خصص للقطاع الزراعي ضمن هذا المخطط ما قيمته 3,32 مليار دينار من مجموع الاستثمارات التي قدرت قيمتها 19,21 مليار دينار وقد مثلت هذه القيمة نسبة 25,71%مقارنة بـ 64,55% للقطاع الصناعي، وهذا ما يعكس بداية توجه الدولة إلى مرحلة التصنيع بإقامة الصناعات الثقيلة وتقوية الاستثمارات الصناعية، إلا أن الارتفاع في قيمة المخصص للقطاع الزراعي لهذا المخطط مقارنة بالمخطط السابق (1,62 مليار) يعكس السياسة الزراعية بتجسيد قانون الثورة الزراعية الذي بدأ العمل به في جوان 1972.[1]

وعموما فقد شهد المخطط الرباعي الأول زيادة معتبرة في الاستثمارات الفلاحية حيث بلغت 4,94 مليار دج بشكل فعلي مقارنة بالمخطط السابق إذ قدرت هذه الأخيرة بـ 1,87 مليار دج، وقد خصصت خلال هذا المخطط قيمة 1,9 مليار دج لجهاز الري حيث وصلت الزراعات المسقية من 300.000 هكتار في بداية المخطط إلى 341.000 هكتار في نهايته أي (1973)، وتم كذلك رصد 2,92 مليار دج للنشاط الزراعي كان الغرض منه دعم صغار المنتجين الذين يشغلون حوالي 2,8 مليون هكتار، وكذا توفير الأسمدة والبذور التي تعتبر كمدخلات أساسية لعملية الإنتاج الزراعي.

4- تطور الإنتاج الفلاحي: لقد شهدت الفترة تطبيق مخططين هما الثلاثي والرباعي الأول خلالها ارتفعت قيمة الإنتاج الفلاحي وفقا للأسعار النباتية سنة

[1]. حسن بهلول، "القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 292.

1963 وعلى أساس معدل التضخم السنوي الذي بلغ 2% في المخطط الثلاثي و 7,5% في المخطط الرباعي الأول، حين بلغت قيمة الإنتاج 5,2 مليار دج سنة 1967 و 5,6 مليار دج سنة 1973[1].

1. إنتاج الحبوب:

تمتد زراعة الحبوب على معظم مناطق الهضاب العليا وتتميز هذه الزراعة كونها زراعة مطرية أي تعتمد على كمية الأمطار، وهو الأمر الذي يفسر تذبذب الإنتاج على مر السنوات ومن موسم لآخر والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج الحبوب لهذه المرحلة:

الجدول رقم (03): تطور إنتاج الحبوب 1962-1971

السنوات / الحبوب	/1962 1963	/1963 1964	/1964 1965	/1965 1966	/1966 1967	/1967 1968	/1968 1969	/1969 1970	/1970 1971
القمح الصلب	12700000	9178180	10031210	4815500	9125130	10630910	8573050	9139730	7939920
القمح اللين	3200000	2446380	3221650	1485010	3529930	4707030	4688850	5205730	5234000
الشعير	6900000	2780210	3786430	1297700	3396190	5378520	4663770	5714380	3717680
الخرطال	300000	355210	205950	65210	264410	413720	437330	418080	383490
الذرة الصفراء	47000	58400	41800	34480	42150	66710	61510	64380	50520
الذرة البيضاء	18000	14090	12730	8900	13610	24340	32670	16960	13190
الأرز	67000	50140	41930	55500	45580	61100	67110	21660	15690
المجموع	**23200000**	**14882610**	**17341700**	**7762300**	**1641700**	**21282330**	**18524290**	**20580920**	**17354480**

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية فلاحية 1962-2011
www.ons.dz

نلاحظ من الجدول أن مجموع إنتاج الحبوب خلال الفترة يتميز ببعض التذبذب ويعتبر الموسم 1963/1962 الموسم الأكثر إنتاجا على الإطلاق لمختلف الأصناف خلال السنوات بالرغم أن بلغ 23200000 قنطار من أنه الموسم الأول في تاريخ الجزائر المستقلة وباعتباره تاريخ انطلاق عملية التسيير الذاتي ولا يمتلك القطاع تجربة كافية مقارنة بالسنوات أو المواسم التي تلته ويرجع السبب لذلك كون أن جل الأراضي كانت لا تزال خاضعة لبعض

[1]. لوزري نادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال، " انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي"، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 31.

المعمرين وتميزت هذه الأراضي بشساعة مساحتها، كما أن للمعمر خبرة كافية في المجال مقارنة بالجزائريين ويمتلكون وسائل الإنتاج العصرية، أضف إلى ذلك وباعتبار أن زراعة الحبوب كما سبق وأن ذكرنا هي في الغالب زراعة مطرية وهذا دليل على ارتفاع التساقط خلال ذلك الموسم. وخلال موسم 1964/1963 تراجع إنتاج الحبوب بصفة معتبرة حوالي 1/3 ليبلغ 14882610 ق وتفسير ذلك هو هجرة المعمرين بصفة كاملة وبدء تأميم الأراضي الفلاحية في إطار موسم (المتضمن 1963/03/22 التسيير الذاتي) فلم تزرع كل المساحة نظرا لعملية التأميم وكذا النزاعات الظرفية حول ملكية الأراضي، إضافة إلى نقص الخبرة لدى الفلاحين وتخريب الآلات من طرف المعمرين، وعدم تحكم الدولة في جميع الأراضي التي تركها المعمرين كونها دولة فتية تواجه عقبات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية أفرزها الاستعمار. هذا ونظرا لتراجع المساعدات المقدمة من فرنسا بعد الاستقلال لتمويل القطاع حيث كانت استثماراتها تفوق 1.1 مليار دج وعليه فقد انخفض الإنتاج إلى نحو 35% وكما أن عملية التأميم وتوزيع الأراضي كانت بطريقة عشوائية نتج عنها منح مساحات كبيرة جون مراعاة إمكانيات الفلاحين الذين واجهوا صعوبات في استغلالها حيث بلغت نسبة المساحات سنة 1964 في ظل التسيير الذاتي ما مجموعه 2299080 هكتار[1]. والملاحظ كذلك أن نسبة الإنتاج كل من القمح الصلب واللين والشعير قد تراجعت باستثناء الخرطال حيث أن الأخير لا يحتاج إلى لآلات عصرية وكذا خبرة وتقنية بينما سابقيه فهناك اعتماد كلي على الأخيرة التي يمتلكها المعمر الفرنسي.

ويعتبر موسم 1966/1965 الأسوأ حيث انخفض الإنتاج بشدة بمختلف أصناف الحبوب أي حوالي النصف مقارنة بموسم 1964/1963 باعتبار أن موسم 1965/1964 قد عرف انتعاشا، ويرجع السبب في تراجع الإنتاج بعض

[1]. حاشي معمر الأزهر، "إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية،والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 85.

النظم للظروف المناخية إلى اشتراط هيئة الإصلاح الزراعي على لجان التسيير ضرورة إيداع المحاصيل على أن يتم تحويلها بالبذور في الموسم القادم، وهذا ما أثر سلبا على عمليات الحصول على البذور وتذبذبها وكذا نوعية البذور التالفة سبب سوء التخزين من قبل لجان المزارع وتوجه المزارعين لشرائها من التجار[1] ويمكن كذلك توجيه المسؤوليات إلى طرق وعمليات تمويل المزارع المسيرة ذاتيا إن كانت مهمة التمويل تتم بواسطة ضخ الأموال مباشرة من الخزينة العمومية إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بدلا مما كانت توجه إلى الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط وتحول الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى هيئة بيروقراطية وفشل في مهمة متابعة وتجسيد المخططات التمويلية مما أثر سلبا على مدخلات العملية الإنتاجية وبالتالي الإنتاج بصفة عامة.

وتراجع إنتاج القمح الصلب والقمح اللين خلال الفترة حوالي 1/4 و 1/3 على التوالي مقارنة بموسم 1963/1962(بالرغم من تأميم كامل الأراضي)ويعود الأمر في ذلك لتراجع نسبة استخدام الأرض إذ بلغت المساحة المستقلة لإنتاج الحبوب لموسم 1966/1965 حوالي 1902 وحدة مقارنة بالمواسم .

أما لكل من المواسم 1967/1966 و 1968/1967 فقد شهد إنتاج الحبوب ارتفاعا محسوسا من سنة لأخرى، إذ بلغ في موسم 1967/1966 "1641700 ق" وارتفع قدرتها لإنتاج الحبوب بنوعيه الصلب واللين بمقدار الثلاثين ونصف على التوالي مقارنة بالموسم الذي سبقه وقد عرفت المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب ارتفاعا قدر بـ 699 وحدة بالنسبة للموسم السابق إذ بلغت 2601 وحدة وفي موسم 1968/1967 الذي يعتبر كأول موسم يتم فيه مباشرة المخططات المركزية أي عهد التخطيط، إذ عرف هذا الموسم انطلاق

[1]. حاشي معمر الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المخطط الثلاثي 1969/1967 وبلغ إنتاج الحبوب قدر لم يسبق له منذ الاستقلال إذ بلغ الإنتاج في موسم 1963/1962 "23200000" ومنذ ذلك الوقت أخذ في تأرجح من موسم لآخر إلى غاية موسم 1968/1967فقد رقد الإنتاج بـ 21282330ق الذي شهد ارتفاعا ملحوظا لمختلف الأصناف ويرجع ذلك إلى المجهودات المقدمة من طرف الوزارة خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات 1.62 مليار دينار (سبق ذكره) وتم خلال هذا الموسم توفير المعدات والآلات بنسبة 77% من الاعتمادات إضافة إلى البذور والأسمدة لصالح المزارع، كما نلاحظ من الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عرفت قفزة ملحوظة مقارنة بمختلف المواسم إذ بلغت ما يربو عن 3018 وحدة، وحتى من حيث المردودية في الهكتار، إذ تجاوزت مردودية الهكتار 7 ق/هـ .

وعن باقي المواسم إلى غاية سنة 1971 ظلت قيمة الإنتاج متقاربة نوعا ما، لكن الملاحظ أنه هناك زيادة في حجم المساحات المخصصة للزراعة الحبوب من موسم لآخر، على غاية سنة 1971 حيث قدرت المساحة حوالي 2952 وحدة وأعلى قيمة من حيث استخدام الأرض لغرض الحبوب عرفتها موسم 1970/1969(3228 وحدة) وبالرغم من ذلك تعتبر مردودية موسم (1968/1967) أحسن بالمقارنة إذ بلغ الإنتاج في موسم 1970/1969 قيمته 20580920 ق في حين بلغ هذا الأخير 1282330 ق لنفس الموسم بمساحة قدرها 3018 وحدة باعتبار أن موسم 1968/1967 حقق مردودية قدرها 7.05 ق/هـ بينما موسم 1970/1969 قدرت مردودية بـ 6.37 ق/هـ وعلى العموم فإنه في المواسم الأخيرة من تطبيق نظام التسيير الذاتي كانت مردودية الحبوب تتميز بالضعف والثبات النسبي رغم اختلاف نسبة الاستخدام للأرض مما يوحى أنه هناك عوامل أخرى غير المساحة المستخدمة لها الأثر في الإنتاجية وقيمة الإنتاج على غرار نوعية البذور وكذا الأسمدة والمكننة والعوامل الطبيعية رغم توسع هياكل الري من خلال مباشرة مجموعة من الاستثمارات الكبرى لإنشاء السدود والمحطات المائية إلا أنها لم تستخدم بالقدر الكافي لسقي محاصيل الحبوب كما أن هذه الاستثمارات

في مجموعها ..... ضئيلة إذ خصص لها في المخطط الثلاثي نسبة 21% من الاعتمادات المخصصة للقطاع ككل.

2. **إنتاج البقول الجافة:** (انظر الملحق رقم 01). إن إنتاج البقول الجافة تقريبا كان في تزايد مستمر من سنة لأخرى باستثناء موسم 1966/1965 الذي عرف تدهور لمختلف أنواع المنتوجات ككل، هذا التحسن في الإنتاج يتناسب مع زيادة المساحات المخصصة لهذا الغرض. فقد شهد موسم 1968/1967 أعلى معدل إنتاج قدر بـ 439150 ق في مساحة قدرها 90 وحدة أي بمردودية 4.87 ق/هـ وهي تعتبر مردودية ضعيفة جدا، أما الأصناف التي حققت أرقاما مهمة ضمن صنف البقول الجافة نجد أكبرها في إنتاج محصول الفول والفول المصري وكذا الحمص ويعتبر موسم 1964/1963 أحسن موسم بالنسبة للفول 210830 ق بنسبة 53% من مجموع الإنتاج وموسم 1968/1967 بالنسبة للحمص 167070 ق أي بنسبة 33%، ورغم هذا فإن إنتاج البقول الجافة يظل ضعيفا وخاصة لمواجهة الطلب المحلي علما أن منتوج العدس، الحمص، الفصولياء تعتبر من أهم المنتوجات ذات الطلب الواسع وفي مجموعها تمثل نسبة 62% منها الحمص بنسبة 61% وهي تعتبر نسب غير متجانسة، (سنة 1968/1967) باعتباره أحسن موسم.

3. **<u>مجموعة الخضر:</u>** تتركز زراعة الخضر في المناطق الساحلية والسهول ذات الأراضي الخصبة إضافة إلى اعتمادها على مياه السقي سواء من السدود أو الوديان، وقد حقق موسم 1970/1969 على نسبة إنتاج بـ 7246150 ق بمردودية 67 ق/هـ، ويعتبر محصول البطاطا أهم محصول في هذه المجموعة نظرا للطلب المحلي عليه، وقد حقق هذا المنتوج حصة معتبرة من الإنتاج الكلي للخضر إذ بلغ متوسط الإنتاج في مرحلة 1963-1971 "2900660 ق" بنسبة قدرها حوالي 43% من مجموع إنتاج الخضر لنفس المرحلة، وكذلك توسع المساحة المزروعة لغرض الخضر ففي موسم

1964/1963 كانت حوالي 84 وحدة لتصل في نهاية المرحلة إلى 116 وحدة، ويأتي كثاني محصول بعد البطاطا البطيخ من حيث حجم الإنتاج، وقد عرف إنتاج هذا الأخير تطورا عبر المواسم إلا أن هذا الحجم لا يساهم في التغذية على مدار السنة نظرا لموسميته (المنتوج)، والملاحظ كذلك أن حجم إنتاج الطماطم في تناقص مستمر من سنة لأخرى أي ذو ميل سالب على غرار المنتوجات المتبقية التي تشهد تقلبات من موسم لآخر بسبب عدم وضع إستراتيجية هادفة وتنظيم عمليات الإنتاج الأمر الذي يؤثر على أسعار المنتجات ويصعب من عملية التخزين، إذ أن معظم التعاونيات كانت لا تملك وسائل التخزين الملائمة.

4. **الكلأ (العلف)**: (انظر الملحق رقم 01) وينقسم منتوج الكلأ إلى نوعين الاصطناعي وهو العلف الجاف والكلأ الطبيعي، وكلاهما يوجه للاستهلاك الحيواني.

أ- **العلف الاصطناعي:** ظلت نسبة إنتاج العلف الاصطناعي مستقرة نسبيا وذلك من موسم 1964/1963 إلى غاية موسم 1967/1966 حيث كانت في حدود 900 ألف قنطار مع انخفاض من سنة لأخرى وهذا باعتبار الثبات النسبي للمساحات المخصصة لزراعته ، لتنخفض إلى 1317010 قنطار سنة 1968/1967 وهو الموسم الذي عرف قفزة نوعية في الإنتاج ككل. مع زيادة المساحة المخصصة لزراعة العلف الاصطناعي لتصل إلى 74 وحدة مع زيادتها من وسم لآخر إلى غاية 1971 لتبلغ 122 وحدة وهو ما يفسر زيادة الإنتاج منذ 1967 إلى 1971 ليصل إلى 2463880 ق بنسبة زيادة قدرها 53% مقارنة بسنة 1968/1967.

ب- **العلف الطبيعي:** عرف العلف الطبيعي استقرارا عبر المواسم سواء من حيث المساحة أو الإنتاج مع تغيرات طفيفة، حيث كان في حدود 1800 ق

و 1900 ق باستثناء موسم 1968/1967 و 1971/1970 أين حقق إنتاجا أفضل من باقي المواسم إذ قدر موسم 1968/1967 بـ 2284460 ق و1971/1970 بـ 2325210 ق وبالمقارنة مع الإنتاج الكلي للعلف نجد أن العلف الطبيعي يغطي ما نسبته 57.83% من الإنتاج بينما تقريبا العلف الاصطناعي 42.17% رغم أن المساحة المستخدمة للعلف الاصطناعي تعبر عن نصف المساحة المستغلة للعلف الطبيعي.

5. **الكروم:** (انظر الملحق رقم 01). إن المساحة المخصصة لزراعة الكروم أخذت تقرصا تدريجيا حيث كانت في بداية الاستقلال وخلال مواسم 1964/1963 و 1965/1964 حوالي 350 إلى 352 وحدة بعدها تراجعت في حدود 292 وحدة سنة 1971. وكان إنتاج الكروم يعرف سيطرة شبه كلية بالنسبة لكروم الخمر على حساب عنب المائدة، وذلك لأن المستعمر كان يشجع هذه الزراعة أبان الاستعمار وكذا ارتفاع أسعار الخمور في السوق العالمية، وكان هناك تأرجح في مستويات الإنتاج لكروم الخمر بينما عنب المائدة كان في تزايد مستمر وهذا بسبب العادات الاستهلاكية للمواطن الجزائري ومحاولة إحلال عنب المائدة محل عنب الخمر.

6. **الحمضيات:** (انظر الملحق رقم 01). بلغ إنتاج الموسم 1964/1963 أعلى نسبة إنتاج للحمضيات حيث قدرت بـ 4636820 ق ثم بدأ يتناقص من موسم لآخر إلى غاية 1968/1967 أين قفز إلى 9316370 ق وهذا التراجع في الإنتاج يتلخص في عدة عوامل أهمها الظروف المناخية والأمراض التي تصيب الأشجار في ظل إهمال أو نقص المبيدات، أما بالنسبة لمساحة الحمضيات فإنها ظلت مستقرة عموما.

7. **الزيتون:** إن إنتاج الزيتون استقر لموسمين متتاليين هما 1964/1963

و 1965/1964 وذلك بقيمة 1500000 ق كما أخذ في التباين بالرغم من نقص المساحة المستغلة لزراعة الزيتون حيث انتقلت من 106 إلى 91، كما أنه مع انطلاق المخطط الثلاثي عرف إنتاج زيت الزيتون وزيتون المائدة وهي منتجات زراعية مصنعة وهذا دليل على قيام الصناعات الزراعية بتوفير مشتقات الزيتون في السوق المحلية بدلا من الاستيراد.

8. **التمور:** (انظر الملحق رقم 01). شهد إنتاج التمور تقلبات عديدة واختلافات يمكننا إيجار أهمها إلى المساحة المستخدمة وكذا تضرر الأشجار وقدمها وعدم غرس أشجار جديدة وقلة الخبرة والأدوية للعناية بها، حيث أن كمية الإنتاج لسنة 1964/1963 قدرت بـ 1771670 قنطار بمساحة قدرها 48 وحدة ثم تناقصت هذه الكمية في المواسم التابعة (1965/1964 و 1966/1965) تقريبا بنسبة (38% و 35%) مع تراجع الأرض المستخدمة إلى 39 وحدة خلال الموسمين، ثم تحسن الإنتاج في موسم 1967/1966 ليصل إلى 1556890 مع زيادة في استخدام الأراضي إلى 43 وحدة، ويعتبر موسم 1970/1969 أسوأ موسم بالنسبة لإنتاج التمور إذ بلغ الإنتاج 792650 ق بانخفاض قدره 50.89% مقارنة بالموسم السابق.

المطلب الثاني: مرحلة 1971-1990

1- مرحلة قطاع الثورة الزراعية 1971- 1983:

جاء مشروع الثورة الزراعية كإعادة ترتيب للقطاع الزراعي بصفة عامة، ونظراً للصعوبات والمشاكل التنظيمية والتقنية التي شهدها القطاع المسير ذاتيًا وللاستكمال الإصلاحات لتطبيق التوجه الاشتراكي، وقد أعلنت الدولة في 08 نوفمبر 1971 عن سياسة الثورة الزراعية تحت شعار **" الأرض لمن يخدمها وليس لمن يملكها"**.

1-1- مبادئ الثورة الزراعية وأهدافها:

من خلال الملخص الصادر في 08 نوفمبر 1971 المتمثل ميثاق الثورة الزراعية يمكننا تلخيص أهم المبادئ التي يرتكز عليها هذا النهج الجديد:

1- مبدأ الأرض لمن يخدمها، إذ أن الثورة الزراعية ترفض عدم استغلال الأرض، ولا يملك الأرض إلا من يستثمرها ويساهم في الإنتاج بشكل مباشر.
2- المساواة في توزيع الأراضي وتكافؤ الفرص والحد من الاستغلال والملكيات الكبيرة.
3- التوزيع العادل لوسائل الإنتاج وتوفير الإمكانيات وكل الطرق الممكنة لمساعدة الفلاح بالارتقاء لمستوى معيشة وكذا الرفع من إنتاجية القطاع الفلاحي.
4- إقامة نظام تعاوني بين الفلاحين والقضاء على الاستغلال.
5- تكثيف زراعة الحبوب وتحسين إنتاجها.
6- تشجيع التوسع في الأراضي واستصلاحها خاصة البور منها للرفع من استخدامات الأراضي الصالحة لزراعة العلف لتمكين الفلاحين من مضاعفة تربية المواشي.
7- إلغاء كل أشكال المتاجرة بالأرض.

1-2- مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

شهد تطبيق الثورة الزراعية وبغية تحقيق أهدافها تدريجياً في مراحل وهي:

❖ **المرحلة الأولى:** وقد انتهجت بداية 1972/06/17، وكان الإجراء المتخذ يتمثل في إحصاء جميع الأراضي وطلبات المستخدمين الذين يتمتعون بحق الانتفاع من الأرض وهم من فقراء الفلاحين، وغير المالكين للأرض، وتضم هذه الأراضي إلا الأراضي العمومية التابعة للدولة والحبوس والعرش وأراضي الخواص وقد انتهت العملية في مارس

1977 أين تم إحصاء 1403788 هكتار تمثل منها 640 ألف هكتار صالحة للزراعة و160 ألف هكتار قابلة للاستصلاح وتم إقرار بناء ألف قرية اشتراكية تضمن تجميع الفلاحين لتسهيل إدارة المزارع.

- **المرحلة الثانية:** وكانت بعد سنة من بدء العملية الأولى أي تاريخ 1973/06/17 وقد شرع في هذه المرحلة بتأميم جميع الأراضي وتحديد الملكيات الخاصة وقد أوكلت مهمة جمع وتأميم الأراضي إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية "FNRA". وقد اعتبرت الأراضي التابعة لهذا الصندوق هي ملك للدولة، وقد بلغت نسبة التأميم في سنة 1977 بـ 557619 هـ ووزعت منها 456906 هـ على أكثر من 60 ألف عائلة ريفية استحداث 3092 تعاونية فلاحية منها تعاونيات الخدمات لتسهيل التقنية والمادية وتعاونيات بلدية "CAPCS".

- **المرحلة الثالثة:** شرع في هذه المرحلة الأخيرة في 1975/10/08 وشملت مناطق الهضاب وشمال الصحراء حيث عرفت توزيع قطعان الماشية والمقدرة بـ 13 مليون رأس بمعدل 104 رأس للفلاح واستصلاح الأراضي السهبية لتنمية النشاط الرعوي حيث قدرت مساحة الرعي نحو 15 مليون هكتار بغية استدراك الوضع خاصة أن المعمر الفرنسي لم يكن يهتم للنشاط الرعوي بل تركز استغلاله في مناطق الشمال والسهول.

1-3- النتائج النهائية للثورة الزراعية:

عند انتهاء عملية الإحصاء سنة 1979 واستكمال جميع مراحل الثورة الزراعية تمخض عن ذلك عدة نتائج ترجمت على أرض الواقع وهي:

1/. حجم الأراضي التي تحت سلطة الصندوق الوطني للثورة الزراعية قدرت حوالي 964747 هكتار منها 691.282 هكتار صالحة للزراعة

أي بنسبة 71% من مجموع الأراضي منها 561.316 هكتار للقطاع الخاص.

2/. تم ضم حوالي 337233 نخلة للصندوق الوطني للثورة الزراعية.

3/. استفاد حوالي 99776 فلاح منهم 12488 يشتغلون بصفة فردية و 87288 ضمن تعاونيات.

4/. بلغ عدد التعاونيات 4590[1] وتم تشكيل 887 تعاونية للإنتاج المشترك و524 تعاونية تحضيرية للاستثمار[2] و 658تعاونية بلدية متعددة الخدمات.

1-4- المظاهر السلبية للثورة الزراعية:

إن إجراءات الثورة الزراعية رافقتها بعض الصعوبات وانعكس الوضع بشكل سلبي على المجال الفلاحي حيث ظهر عليه تشتت قانوني وتخلف في الإنتاج تلخص أهمها في النقاط التالية[3]:

1. الارتباك والخلط أثناء توزيع الحصص الأرضية مقارنة بعدد المستفيدين نتج عنه تدني المداخيل وصعوبة تسيير الذاتي للتعاونيات.

2. وقوع بعض التعاونيات في مناطق تضاريس صعبة تستلزم تكلفة كبيرة لاستغلالها.

3. عدم الإحصاء الدقيق للمساحات ورسم الحدود بشكل واضح بين أراضي التعاونيات مما أدى إلى قيام صراعات بين ممثلي التعاونيات.

4. تأخر إنجاز وإتمام القرى الفلاحية مما تسبب في تنازل الكثير من الفلاحين عن الاستفادة من حصصهم نظرًا لبعد المسافة عن مساكنهم.

---

[1].Mohamed Alyes Mesli, les vicissitudes de l'agriculture Algérienne de l'autogestion à la restitution des terres de 1990. P 46.

[2]. M.E. Benssad. Economie de développement de l'Algérie. O.P.U. Alger. 1979. P 292.

[3].حاشي معمر الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص: 97-98.

5. لم يكن الخيار أمام المستفيدين لتحديد الشركاء في التعاونية الأمر[1] الذي نتج عنه تدهور في الإنتاج بسبب كثرة الخلافات بين الأعضاء وبالتالي سوء التسيير.

6. إن الالتزام بالمخططات الوطنية للإنتاج قد أضر بالتعاونيات وانعكس سلبياً على[2] إنتاجها إذ أن هذه المخططات تفرض زرع أنواع معينة من المنتوجات في حين أن الأرض المستخدمة ونوعية المناخ أي بصفة عامة شروط الإنتاج الطبيعية لا تتوفر لدى التعاونية، مما يؤدي بالتعاونيات إلى تكاليف تتحول إلى خسارة.

7. لم يكن قرار تسويق المنتوجات في يد أصحاب التعاونيات وإنما كان يفرض على التعاونيات بترك هذا المجال إلى مؤسسات أخرى تابعة للدولة[3].

ويمكننا أن نقول أن مختلف هذه المظاهر السلبية التي تسيير التعاونيات كان لها أثر في كبح نمو وتطور القطاع الفلاحي لمجابهة التغيرات الميدانية وللواقع الاقتصادي والاجتماعي وعجز القطاع عن توفير الاحتياجات الغذائية من جهة نظرا لتردي المردودية والإنتاج وحالات العجز والخسائر على مستوى الوحدات بنسبة 80%ومن جهة أخرى بسبب عدد السكان المتزايد إذ عرف نسبة نمو قدرها 3.11% ما بين سنة 1970 و 1986، مما سمح باللجوء للاستيراد لتغطية العجز الحاصل، بلغت نسبة الواردات 23% في 1973 ثم 26% في سنة 1976 ثم 28% سنة 1979 و 29% سنة 1980 وهو ربع الإيرادات[4]، وعلى العموم بالرغم من تحقيق سياسة الثورة الزراعية نتائج إيجابية لكنها كانت متذبذبة من سنة لأخرى

[1]. بويهي محمد، " القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 67.
[2]. بويهي محمد، المرجع نفسه، ص 67.
[3]. إسماعيل شعباني،" آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر" أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 47.
[4]. حاشي معمر الأزهر، مرجع سابق، ص: 100

إضافة إلى أنها لم تكن فعالة نظراً لهشاشة قاعدتها وأمام هذا الوضع انتقلت الدولة إلى إصلاح جديد وهو قانون إعادة الهيكلة.

2-إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

2-1- النشأة:

ظهر قانون إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بسبب فشل السياسات الفلاحية السابقة لقطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية في احتواء مشاكل القطاع وتنظيمه وخاصة مشكل العقار والإنتاج وكذا تسيير الوحدات الإنتاجية وهي الأسباب التي حالت دون تطور القطاع بالشكل الكافي. قانون إعادة الهيكلة يأتي استكمالا لسياسة الإصلاحات في القطاع الفلاحي ومعالجة الأوضاع التي آل إليها حيث أعلن عن هذا القانون في 15 أكتوبر سنة 1981 بمنشور وزاري رقم 770.[1]

2-2- أهداف ومضمون قانون إعادة هيكلة:

تضمن قانون إعادة الهيكلة إعادة النظر في تركيبة الأرض الفلاحية وإعادة عمليات التقسيم وذلك عن طريق دمج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين والمزارع المسيرة ذاتياً والقضاء على حجم الأراضي الواسعة بهدف سهولة السيطرة على مواردها ومختلف مدخلات الإنتاج والتحكم الجيد في عمليات الاستثمار والاستغلال.

والملاحظ أن هذا القانون قد ركز على الوحدات الإنتاجية، وقد مرّ تطبيقه على مرحلتين حيث عرفت المرحلة الأولى دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية التسيير والاستغلال ووضع قرارات تتماشى مع تحسين وضعية الوحدات الإنتاجية ومسّت المرحلة مستثمرات التسيير الذاتي حيث عدلت مساحتها من متوسط 1000 هـ إلى 350 هـ لتصبح متجانسة وهكذا فإن 1994 من مزارع التسيير الذاتي تولد عنها 3200 من الوحدات الاشتراكية.

[1]. عزالدين سمير، "انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص.38

أما خلال المرحلة الثانية فقد باشرت مختلف المصالح الفلاحية بتطبيق العملية وذلك بإلغاء تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعيين المسؤولين وتعزيز الوحدات الجديدة التي سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية "DAS" بالإطارات والفنيين وتوزيع مختلف وسائل الإنتاج.وتتلخص أهداف هذا المشروع في:

- تثمين الموارد الفلاحية للقطاع العمومي[1].
- تحسين أداء القطاع الفلاحي والرفع من القدرات الإنتاجية للوحدة (المزرعة).
- تسوية مشاكل العقار الفلاحي وكذا التنظيمات التي تخص تسيير الوحدات وذلك إثر عمليات الدمج (المزارع الاشتراكية DAS).
- حرية اتخاذ قرارات التسيير وإنشاء هيئات الإشراف والمتابعة والتزويد بمختلف الخدمات الزراعية.
- دعم الفلاحين وتشجيعهم على التصدير وإعطاء الاستقلالي المالي للمزارع.
- إعادة تنظيم الدواوين المساعدة للقطاع الفلاحي حسب الاختصاصات ونوعية المنتوجات.
- تهيئة المحيط الريفي للقطاع الاشتراكي.

3-قانون الملكية واستصلاح الأراضي:

3-1- محتوى القانون:

تمثل قانون الملكية واستصلاح الأراضي في المرسوم رقم 18/83 الصادر في 13 أوت 1983 وقد تعرض القانون إلى إعادة النظر تبعية ملكية العقار الفلاحي وكذا استحداث إجراءات تخص استصلاح الأراضي ليس من جانب القطاع العمومي الاشتراكي وإنما من جانب الخواص. خاصة وأن القطاع الخاص له رغبة

[1]. Lazhar Baci, Les réformes agraires en Algérie, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes; n. 36, Montpellier, 1999, p 289.

جدية في العمل الزراعي مقارنة بالقطاع العام. وأتت هذه الخطوة كتشجيع هذا القطاع وتراجع عن فكرة التأميم، فأصبح بإمكان الأفراد تملك الأراضي نظيرا استصلاحها وتحويلها إلى أراضي منتجة. كما تقوم الدولة بالدعم التقني والمالي لهذه المستثمرات الجديدة في شكل قروض استثمار، والمرافقة، إضافة إلى وسائل الإنتاج الفلاحي ومختلف عوامل الإنتاج.

3-2- الأراضي التي استهدفها القانون:

يشمل قانون الأراضي الآتية:

- الأراضي العمومية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.
- الأراضي العمومية التي لا زالت بوراً بما فيها المتوقعة في مناطق وعرة.
- أراضي المناطق السهلية.

أما الاستثناءات فهي:[1]

- أراضي التعاونيات وصندوق الثورة الزراعية.
- الأراضي العمومية التي تخص إنجاز مشاريع استثمارية.
- أراضي المناطق العمرانية.
- أراضي القطاع الخاص.

وقد ضم هذا القانون الأراضي الصحراوية بنسبة 76.6%. أما الهضاب العليا والسهوب بنسبة 22% وبعض الأراضي في الشمال بنسبة 2%.

4-قانون المستثمرات الفلاحية والقانون العقاري:

قصد تنظيم النشاط الفلاحي وفي ظل الإصلاحات المتعاقبة لهذا القطاع والتي تثبت فشله في إدارة مهامه الإنتاجية وتطوير المنتوج، إضافة إلى زيادة تكاليف هذا

[1]. هاشمي الطيب، " تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي لولاية سعيدة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص: 60.

القطاع على حسب ميزانية الدولة بسبب تراكم عجز الوحدات والتعاونيات وعدم الوفاء بالقروض المقدمة لها فتحملت الدولة على عاتقها هذه الديون وقامت بتطهير التعاونيات وأضف إلى ذلك مختلف أساليب الدعم المقدمة في سبيل تشجيع القطاع إلا أن النتائج لم تكن مرضية، وتم الإعلان عن عهد جديد في القطاع الفلاحي وهو إلغاء الاشتراكية والتوجه إلى اقتصاد السوق ويعتبر قانون المستثمرات الفلاحية أول خطوة تبنتها الدولة للولوج إلى نظام جديد.

4-1- الإجراءات التي تضمنها قانون المستثمرات الفلاحية:

سجل هذا القانون ضمن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة أزمة سنة 1986، وقد أُخذ بصفة استعجالية حيث كان عبارة عن منشور وزاري مشترك في أوت 1987 وبعدها أخذ شكل مشروع قانون أين تم الموافقة عليه في 1987/12/08.

ويرتكز القانون على ثلاث محاور أساسية:

[1] إعادة التعريف وتقوية حقوق وواجبات المجموعات (المنتجة).

[2] إعادة النظر في حجم المساحات المستغلة وكذا هيكل العمال في إطار تسهيل عملية التسيير.

[3] إعادة تنظيم محيط العمل وذلك بغية إزالة العراقيل وتحسين أداء القطاع.

وهكذا فإن نيّة تنظيم العمال والتسيير المستثمرات الفلاحية قد تحدد وفق هذا القانون عن طريق إنشاء مستثمرات جماعية (EAC)أو ما يعرف بالمستثمرات الفلاحية الجماعية وتتكون من ثلاثة فما فوق ويكون الانضمام إلى أعضاء المستثمرة اختياريا لتفادي مشاكل التسيير وبث روح العمل[1]وأخرى فردية حددت كحد أقصى بـ 100 هكتار للمستثمر عندما لا تسمح الظروف بذلك، هذا الإصلاح تم في بداية الأمر بتطبيقه على مزرعة من المزارع الاشتراكية التي كانت تعاوني

[1]. القانون 19/87 الصادر في 1987/12/08، المتضمن بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية.

العجز ليعلن عن تعميمه على كافة المزارع القطاع الاشتراكي[1](DAS، تعاونيات قدام المجاهدين، تعاونيات الثورة الزراعية)، وهذه المستثمرات تتبع القانون الخاص وتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ويقتصر دور الدولة هنا بالرقابة[2] وتوجيه الإنتاج وتحديد مختلف السياسات المكملة كالإقراض والتجارة الخارجية[3].

وهذا أهم الإجراءات المتخذة في ظل هذا القانون هو معالجة النتائج السلبية لدور الاستغلال التي من بينها استقلالية دخل الفلاح عن مستوى الإنتاج والإنتاجية، فكان الفلاح يتقاض أجر لا يتحدد وفقا لإيرادات المزرعة، ومنه قد تم إجراء ربط دخل الفلاح بمستوى الإنتاج، مما يحفز على الرفع من العمل والإنتاج وكذا منح الاستقلالية الكلية للمستثمرات كما ذكرنا سابقا.

- منح حق الانتفاع الدائم للمستثمرين.

وكنتيجة لهذه الإجراءات تم تأسيس 28033 مستثمرة على مساحة 2.3 مليون هكتار وزعت كالآتي:

- ✓ 22356 مستثمرة جماعية تضم 156548 مستفيد قدرت مساحتها بـ 2322588 هكتار .
- ✓ 6577 مستثمرة فردية مساحتها 55969 هكتار.
- ✓ 188 مزرعة نموذجية مساحتها 187799 هكتار ضمت إطارات التقنية والإرشاد الفلاحي.

5-قانون 1990(قانون التوجيه العقاري) أو إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية:

يتضمن قانون الإصلاح العقاري 25/90 أو ما يسمى بقانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية الصادر في 1990/11/18، يتضمن تصحيح نقائص وسلبيات

[1]. بن يوسف بن رقية، "شروط وإجراءات إسقاط حق الانتفاع الدائم في قانون المستثمرات الفلاحية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، جزء 42، سنة 2000، ص 15.

[2]. Lazhar Baci, Op.Cit, p 290.

[3]. Omar BESSAOUD, « l'agriculture en Algérie de autogestion à l'ajustement structure 1963- 1992 option méditerranéennes, Montpellier, serie B, N° 8, 1994, p15.

قانون 19/87 المتضمن قانون المستثمرات الفلاحية حيث ظهرت عدة مشاكل أثناء المضي في تطبيقه منها:

1/. التباين الكبير في عملية التوزيع واستحواذ مزارع على حساب الأخرى، إضافة إلى المحسوبية في تقييم نوعية الأرض.[1]

2/. الاختلاف في تحديد أسعار الأصول المتنازل عليها لعدم تطرق القانون لذلك.

3/. شكل اقتناء العتاد لكثرة المزارع وكذا التموين بالبذور والأسمدة جعل الحصول عليها يتم عن طريق السوق الموازي مع ارتفاع أسعارها[2]. وكذا تدني مداخيل الفلاحين باعتبارها مرتبطة بالإنتاج.

4/. تأخر الحصول على عقود الانتفاع 26% استفادة من العقود حتى جوان 1994[3]. واسترجاع الأراضي المؤممة في ظل الثورة الزراعية التي يعتبر جزءا منها ضمن المستثمرات الجديدة، وهذا قد نسج عن الفراغ القانوني في قانون 19/87 الذي لم يراعي الأراضي المؤممة.

5/. استفادة الكثير من المؤسسين وآخرين ليس لهم صلة بالزراعة من الأراضي.

6/. عدم استغلال الأمثل للأرض وزيادة تقسيمها من قبل المستفيدين جراء النزاعات.

7/. عدم التزام الإدارة بمتابعة المستثمرات.

8/. عدم احترام القانون حسب مواده المدرجة والفهم الخاطئ للبنود والشرع في تطبيقه.

وعليه شرع في تبني مشروع قانون الإصلاح العقاري لتكريس المزيد من الفعالية وتشجيع الفلاحين للعمل خاصة فيما يتعلق بتسوية مشكل العقار، لما جاء

---

[1]. حاشي معمر الأزهر، مرجع سابق، ص 144.

[2]. بن الحبيب طه، " أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر –دراسة حالة منتوج القمح-"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 57.

[3]. حاشي معمر الأزهر، المرجع نفسه، ص 115.

هذا القانون سبقا للوضعية الحرجة للاقتصاد الوطني والمعني في سياسة الخوصصة ونظام السوق خاصة مع انطلاقها في اتصالات مع المؤسسات المالية العالمية للخوض في التجربة الجديدة لإنقاذ الوضع.

المطلب الثالث: المخططات المصاحبة للفترة 1971-1990

1- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

خصص خلال المخطط الرباعي الثاني ما قيمته 16.72 مليار دينار للقطاع الفلاحي وقد شمل مختلف فروع القطاع وهي: "الزراعات النباتية وتربية المواشي والري والصيد البحري" وتم التركيز في هذا المخطط على تطوير كيفيات الإنتاج عن طريق الاهتمام بتنظيم العلاقات الإنتاجية ومختلف العوامل التي تدخل ضمن هذا النطاق وتوزعت هذه الاستثمارات بتخصيص 12 مليار دج للزراعة النباتية والحيوانية وهي تمثل نسبة 72% من مجموع الاستثمارات المخصصة للقطاع ثم يأتي نشاط الري بنسبة 27% بقيمة 4.6 مليار دج والصيد البحري بـ 0.15 مليار دج وقد بلغت تكاليف البرنامج أي ما استهلك فعلا خلال مدة المخطط بالنسبة للزراعة النباتية والحيوانية ما قيمته 9.224 مليار أي نسبة 76.83% من رخصة البرنامج المخصص لهذه الأخيرة أما الري فقدرة قيمة الاستثمارات الفعلية 4.84 مليار دج بنسبة 10.5% نتيجة للمراجعة في الأسعار وإعادة التقييم.

وبالنظر إلى الجدول (04) نلاحظ أن مجموع النفقات المرخصة للقطاع الزراعي تمثل نسبة 17% من مجموع النفقات المرخصة في المخطط وأُعطيت الأولوية للقطاع الصناعي بـ 44% وذلك الاهتمام المتزايد بالتصنيع واعتباره أساسا للتنمية خاصة الصناعات الثقيلة والاستخراجية بما فيها البترول، أضف إلى هذا التوجه نحو إنشاء معامل تكون مهمتها مكملة للنشاط الزراعي كتركيب العتاد ومعامل الأسمدة.

الجدول رقم (04): مجموع النفقات المرخصة للقطاع الزراعي

القطاعات	مجموعة النفقات المرخصة	%	تكاليف البرنامج	%
الصناعـــة	48000	44	65.350	51.7
الزراعـــة	12.005	11	9.224	7.3
الـــــري	4.600	5	4.840	3.8
السياحـــة	1.500	2	1.200	0.9
الصيد البحـري	0.155	1	0.054	-
المرافق الأساسيـة	15.521	14	16.718	13.2
التكوين والتعليـم	9.947	9	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية	14.610	14	16.330	12.9
التجهيـز الإداري	1.399	2	1.304	1.03
شؤون أخـــرى	2.520	3	2.463	1.9
المجمـــوع	110.217	100	126.471	100

المصدر: جمال الدين لعويسات،"التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1986"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 40.

2- المخطط الخماسي الأول "1980-1984":

في ظل هذا المخطط اتضحت سياسة جديدة تسعى لإنعاش الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي شهدتها فترة السبعينيات ومن ضمن هذه الإصلاحات التي مست كافة الفروع هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وفي مقدمتها القطاع الفلاحي(قانون 81 و83) ويستند المخطط الخماسي الأول على عدة أهداف لتنمية القطاع الفلاحي وأهمها:

- ✓ التركيز على جانب التسيير والإنتاج.
- ✓ التوسيع الأفقي للإنتاج الفلاح (استصلاح الأراضي) وتشجيع التوسع الرأسي (تكثيف الإنتاج) وهذا للحد من التبعية الغذائية.
- ✓ تدعيم الجانب التكويني للفنيين والتقنيين.

وبلغت تكاليف الاستثمارية للقطاع الفلاحي لهذا المخطط 59.4 مليار دج موزعة على الفلاحة والغابات والري والصيد البحري وهي تمثل نسبة 10% من مجموع الاستثمارات. وخصص للري 30 مليار دج نسبة 50.5% والزراعات النباتية والحيوانية 23.9 مليار دج بنسبة 40.2% والغابات 4 ملايير دج بنسبة 6.7% والصيد البحري 1.5 مليار دج بنسبة 2.6%.

3- المخطط الخماسي الثاني "1985-1989":

مع زيادة مداخيل البترولية وارتفاع دخل الأفراد كانت مؤشرات القطاع الفلاحي (نسبة المساهمة في الدخل الوطني العمالة، نسبة نمو القيمة المضافة، الأجور) قد انخفضت نسبياَ ففي الفترة 1970-1985 تناقصت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني من 14% إلى 19%، كما عرفت المرحلة زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة لارتفاع المداخيل وزيادة عدد السكان وتم تغطية هذا الطلب بالواردات حيث انتقلت قيمة الواردات من 680 مليون دج سنة 1970 إلى 9.7 مليار دج سنة 1985 بمعدل نمو سنوي قدره 30% خلال المدة 1970-1985.

وأمام هذا الوضع قررت السلطات زيادة بذل الجهود الرامية لاستعادة النمو في هذا القطاع باعتباره قطاعا منتجاَ للثروة، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص الذي ظل مهمّشاَ منذ الاستقلال، كما يهدف المخطط الخماسي الثاني إلى محاولة تثبيت سكان الأرياف وبعثت التنمية المحلية من خلال تطوير الأنشطة في المناطق الريفية، وتحسين مداخيل الفلاحين، والاستغلال الأمثل للأرض، وتحفيز ودعم الزراعات الإستراتيجية، وقد رافق هذا المخطط القيام بإصلاحات جزئية تضمنها قانون 19/87 المستثمرات الفلاحية وتم تخصيص 115.42 مليار دج لقطاعي الفلاحة والري وهي تمثل 14% من مجموع الاستثمارات القطاعية البالغة 828.38مليار دج قسمت كالآتي:

- ✓ الزراعة 54.70 مليار دج.
- ✓ الري 60.72 مليار دج.

المطلب الرابع: سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة "1962-1990"

سوف نركز في بحثنا هذا على الدعم المقدم من قبل الحكومة أو إحدى مؤسساتها في شكل مساهمات مالية أو عينية وهذه المساهمات تكون نهائية أي بدون تعويض أو رد المبالغ أو الاستفادات من قبل المنتفعين بها حيث أن الدعم يهدف إلى التحفيز الإنتاج الزراعي. وسياسة الدعم خلال الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) كانت موجهة أساسا وفي الغالب إلى مزارع القطاع العمومي الاشتراكي باعتبار أن القطاع الخاص كان مهمشا، واتخذ دعم القطاع الزراعي آنذاك شكل قروض بالمساهمات النهائية من قبل الدولة في جملة الاستثمارات المقدرة من قبل لجان ومسيري هذه المزارع والتعاونيات هذه المساهمات تعتبر ضمن المخططات التي شهدتها المرحلة الاشتراكية[1]. كما أن هذا الدعم أصبح يقدم كذلك في شكل دعم أسعار عوامل الإنتاج ودعم أسعار المنتجات الزراعية، ودعم عمليات الاستصلاح.

والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات دعم مدخلات الإنتاج والاستثمار:

الشكل رقم (04): تطور مؤشرات دعم مدخلات الإنتاج والاستثمار

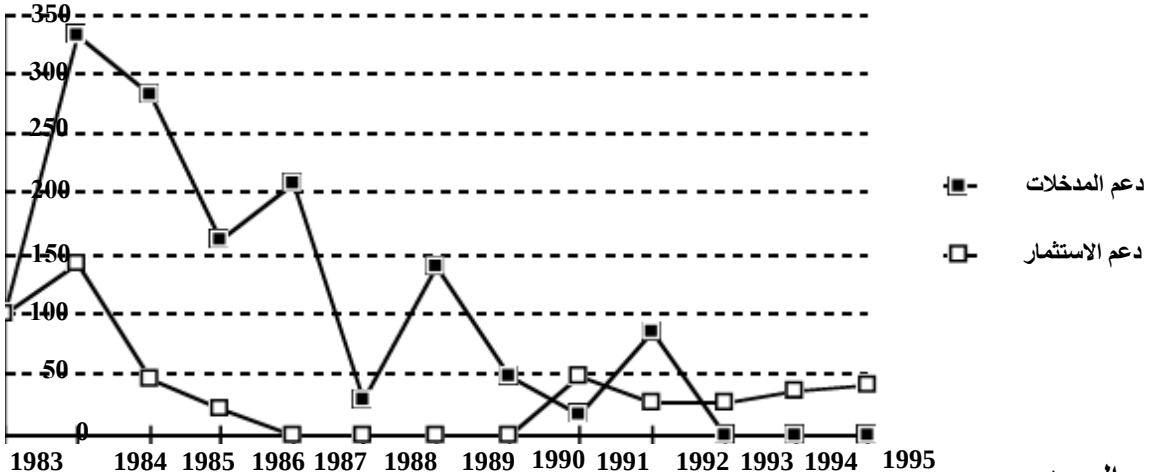

المصدر: Bedrani S., Boukhari N., Djenane A.-M, Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de la fiscalité sur l'agriculture en Algérie, In : Akesbi N. (ed.), Maraveyas N. (ed.).Prix et subventions : effets sur les agricultures familiales méditerranéennes (étudesnationales).Montpellier : CIHEAM, 1997. P 134.

[1]. زبيري رابح، "الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها عل تطوره "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص 78.

1. دعم أسعار المنتوجات:

خلال المرحلة التي سبقت سنوات الثمانينيات كانت أسعار المنتوجات الفلاحية تخضع لقوانين تضبطها وتحددها عن طريق السعر الأدنى المضمون، وهذا حفاظا على التوازنات المالية للمستثمرات والمزارع الفلاحية، ويتم تحديد قوائم للمنتوجات المحددة ويشترط تسويقها لدى الدواوين التابعة للقطاع الحكومي، غير أن المبالغ المالية التي صرفت من قبل الحكومة في هذا الشأن لم تكن كبيرة نظرا لأن معظم المنتجين كان لديهم تفضيل بالتوجه إلى الأسواق غير الحكومية لتسويق منتجاتهم ذلك لتعقد إجراءات الدفع وارتفاع الأسعار مقارنة بتلك الأسعار المحددة (المثبتة) ما يزيد في هامش الأرباح هؤلاء المنتجين.

وخلال الثمانينات تم تحرير الأسعار وفقا لقواعد السوق (العرض والطلب) وقد مس هذا الإجراء معظم المنتوجات الفلاحية باستثناء السلع ذات الاستهلاك الواسع مثل "الحبوب، البقول الجافة، الحليب...إلخ".[1]

غير أن الإشكال الذي طرح آنذاك هو عدم استجابة المنتجين لهذه الأسعار لأن هذه الأخيرة كانت في صالح المستهلك على حساب المنتج، وخلال منتصف الثمانينات أصبحت هذه الأسعار المحددة قانونا مشجعة نسبياً للمنتج تحت عدة تأثيرات أهمها أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية كما أن تعويض فارق الزيادة الناتجة في هذه الأسعار (للمنتجين) حفاظا على القدرة الشرائية للمستهلك قد تم من خلال الإيرادات البترولية.

[1]. Hilel HAMADACHE, Reute pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie « syndrome. Hollandais et echangrabilité, Master of science. Institut Agronomique méditerranéenne de Montpellier, CIHEAM.2010, p 78.»

2. دعم مدخلات الإنتاج:

يوجه هذا الدعم لكافة عوامل الإنتاج الزراعية، ويكون باحتساب أسعارها أقل من تكلفتها على أن الفارق يدفع من خزينة الدولة وقد تمثلت في دعم البذور والأسمدة والآلات.

3. دعم الاستثمار:

اتخذ هذا الإجراء في الإعفاء الكلي من أسعار الفائدة أو الجزئي عند الافتراض من البنوك وكان البنك المسؤول عن التمويل خلال سنوات الثمانينات هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكانت معدلات الفائدة التفضلية تتراوح ما بين 4% و 6%.

- إجراءات تقليص الدعم على القطاع الفلاحي:

بسبب فشل سياسة الدعم وتدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على مداخيل الدولة وعدم قدرتها على تلبية الإنفاق المتزايد، لاسيما من خلال إلغاء الديون التي تراكمت على مزارع القطاع العمومي حيث قدرت المزارع العاجزة بـ 75% سنة 1986 إضافة إلى أن سياسة الأسعار لم تكن تخدم المنتجين ذلك لكونها غير مرتبطة بالأسعار الحقيقية مما يشكل غموض في معرفة الأسعار الحقيقية لتكاليف الإنتاج ومحاولة لتدارك الأمر شرعت الجزائر في إصلاحات جديدة تتعلق بسياسة الأسعار وكيفيات الدعم وكان أول إجراء بمقتضى هذه الإصلاحات المرسوم الرئاسي 1982/01/09 الذي نص على تحرير التدريجي لأسعار المنتوجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي وفي السنة الموالية (1983)تم تطبيق هذا القانون على مراحل بتقليص الدعم بشتى أنواعه وكان في بداية الأمر يخص العتاد والتجهيزات ثم بعدها الأسمدة ثم جاء كخطوة تالية قانون رقم 12/89 بتاريخ 1989/07/05 المتضمن الشروط والأسعار، وآليات الضبط الاقتصادي والذي بموجبه ربط الأسعار المضمونة بأسعارها الحقيقية بالنسبة لعوامل الإنتاج باستثناء المنتوجات الإستراتيجية.

إضافة إلى ما سبق ذكره هناك آثار أخرى انعكست على الإنتاج الفلاحي بفعل تغيرات التي مست استعمال مداخلات ووسائل الإنتاج سوف نلخصها لاحقا.

ومن أسباب فشل سياسة الدعم ما يلي:

- أن سياسة التسعير لم تمس مختلف المنتوجات إلا المواد الإستراتيجية مع استفادة محدودة من جانب الفلاحين.
- تأخر نشر قائمة الأسعار الأمر الذي أثر على توجيه الإنتاج.
- عدم كفاية سياسة الدعم في تحفيز المنتجين للاستخدام الأمثل لرأس المال المنتج.
- سياسة دعم المدخلات أدت إلى التبذير والإسراف جراء الاستخدام غير الرشيد من قبل الفلاحين (خاصة مزارع القطاع العام)لأنها كانت تقريباً مجانية.

- **آثار تقليص الدعم على القطاع الفلاحي:**

إن نتائج تقليص الدعم المقدم إلى القطاع الفلاحي ظهرت بشكل تدريجي من خلال ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الفلاحي وكذا مدخلاته، الذي لا شك سوف يؤثر على الإنتاج النباتي والحيواني سلبا كما سنرى لاحقا، وتأثرت من خلاله مؤسسات إنتاج العتاد الفلاحي بقلة مبيعاتها إضافة إلى مختلف المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات المكملة لعمليات الإنتاج وفيما يلي سوف نستعرض تطور أسعار الأسمدة من خلال الجدول:

الجدول رقم (05): تطور أسعار الأسمدة (1980-1993)

نوع الأسمدة / السنـوات	AN 33.5%	TSP 46%	NPK
1980	349	462	552
1981	349	462	552
1982	349	462	552
1983	349	462	552
1984	482	590	690
1985	706	839	1006
1986	77	100	1120
1987	840	1120	1240
1988	924	1232	1364
1989	924	1232	1364
1990	1109	1472	1637
1991	4450	4770	5800
1992	2700	3900	3900
1993	2700	3900	3900

الأسعار: دج/طن

المصدر: Banque mondiale , Revue des politiques Agricoles et service à l'agriculture 1987-1993, Rapport N012534-AL, 29 Décembre 1994.

نلاحظ من الجدول ثبات أسعار الأسمدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 1983 ثم بداية الارتفاع المستمر بدأت من سنة 1984 وهذا عقبا للمرسوم الرئاسي في 1982 المتضمن تحرير الأسعار المتعلقة بعملية الإنتاج إذ سبق وأن قلنا أن تطبيق هذا المرسوم كان بشكل تدريجي وبطيء، إذ كان مؤشرة أسعار الأسمدة سنة 1983 في حدود 95 ثم انتقلت إلى 103 سنة 1984 ليقفز تدريجيا إلى 266 سنة 1990 وارتفعت خلالها أسعار الأسمدة حوالي 68% خلال هذه السنة التي باشرت تطبيق قانون الأسعار والخدمات وآليات الضبط المؤرخ في جويلية 1989.

إن واقع ارتفاع أسعار الأسمدة قد قابلته رد فعل انعكس على كميات استعماله كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تطور استهلاك الأسمدة (1980-1992).

السنـــة	الكميـــة (الطن)
1980	165947
1981	612585
1982	521929
1983	470559
1984	569308
1985	770941
1986	865864
1987	764698
1988	638642
1989	467619
1990	370075
1991	338530
1992	306508

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجدول ص 88 من Rapport 93.

ونظرا لأن غالبية الفلاحين هم خواص **(**قانون 1987**)** وأما الوضعية المالية الصعبة التي يعيشها معظمهم كونهم لا زالوا في إطار التحضير لعمليات الاستغلال للأراضي والمستثمرات الناتجة عن قانون المستثمرات الفلاحية، وانعكس هذا الارتفاع في الأسعار بتقليص كمية الأسمدة وهو ما يؤثر على عمليات التكثيف والتوسع وبالتالي الإنتاج بالرغم من القدرة الإنتاجية الوطنية الكافية لتغطية الطلب إذ تقدر بإنتاج 82500 طن الأمونتيرات و 45000 طن من TSPوNPK سنويا.

وانخفض استعمال مواد الصحة النباتية الصلبة مقارنة بالسائلة متأثرة بتقليص الدعم وارتفاع أسعارها مقارنة بالسائلة منها، فقدرت استعمالاتها سنة 1980 بـ 24853 طن وهذا خلال الثورة الزراعية ووجود مزارع الاشتراكية وتحمل القطاع العام لتكاليفها لتلبيتها سنة 1983 بانخفاض نسبي توافق مع قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية وكذا مرسوم التحرير التدريجي للأسعار سنة 1982، لتبلغ أدنى مقدار سنة 1990 (قانون ضبط الأسعار1989). فقد بلغت كمية المواد

السائلة 1577 ألف لتر بانخفاض قدره 64% مقارنة بنسبة 1980 ونفس النسبة لمواد الصلبة حيث بلغت 9013 طن مقارنة بـ 24853 طن سنة 1980.

هذا وإضافة إلى جملة الآثار التي خلفها تقليص الدعم هو انخفاض إمدادات البذور خاصة القمح اللين في مجموعة الحبوب والفاصولياء في مجموعة البقول إذ بلغت هذه الكميات بالنسبة للقمح اللين 621979 طن بنسبة 22.2% من إجمالي المجموعة لموسم 1984/1983 ثم 540406 قنطار (21.7%) لموسم 1985/1984 والفاصولياء من 5645 قنطار (3.3%) لموسم 1984/1983 من مجموعة البقوليات إلى 584 قنطار (05%) لموسم 1988/1987.كما يوضحه الجدول رقم (07):

الجدول رقم (07): إمدادات البذور (القنطار)

المواسم / نوع البذور	1984/1983		1985/1984		1988/1987	
الحبـــــــوب	**الكمية**	**نسبة إلى مجموع الحبوب**	**الكمية**	**نسبة إلى مجموع الحبوب**	**الكمية**	**نسبة إلى مجموع الحبوب**
القمح الصلب	729902	% 26.1	632.312	%25.4	788211	% 27.2
القمح اللين	621979	% 22.2	540.406	%21.7	581970	% 20.1
الشعير	1069659	% 38.3	947010	%38	1091813	% 37.6
الخرطال	373844	% 13.4	371042	%14.9	438769	% 15.1
البقـــــــــول	**الكمية**	**نسبة إلى مجموع بذور البقول**	**الكمية**	**نسبة إلى مجموع بذور البقول**	**الكمية**	**نسبة إلى مجموع بذور البقول**
العدس	21248	12.5 %	12352	%8.2	7268	% 5.9
الفاصولياء	5654	% 3.3	2371	%1.6	584	% 0.5
الحمص	30675	18.0 %	41295	%27.5	44907	% 36.5
الفول	80276	47.1 %	68702	%45.8	53684	% 43.8
الجلبان	32431	19.1 %	25345	%16.9	16455	% 13.3

المصدر:من إعداد الطالب استناداً إلى مجموعة من إحصائيات وزارة الفلاحة.

والجدول رقم (08) يبين تطور الأرقام القياسية لمؤشر أسعار البذور .

الجدول رقم (08): تطور الأرقام القياسية لمؤشر أسعار البذور.

السنوات	بذور الحبوب	بذور البقول الجافة	شتلات الفواكه	الأسمدة	أغذية الدواجن	أغذية المواشي
1983	133	120	100	95	90	100
1984	133	120	114	103	92	100
1985	183	157	118	147	106	108
1986	190	175	137	181	117	155
1987	190	175	138	202	124	155
1988	192	188	143	221	126	170
1989	215	205	143	221	126	170
1990	259	219	143	266	148	188
1991	273	239	173	681	202	288
1992	554	434	220	648	331	375

المصدر: زبيري رابح، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004.

أما بالنسبة لوسائل الإنتاج كسابقاتها عرفت ارتفاعا ملحوظا في أسعارها، الشيء الذي أثر على عملية الاستصلاح الأراضي (قانون إعادة الهيكلة)، إضافة إلى تراجع المساحات المزروعة.

كما يبين الجدول رقم (09) تطور مبيعات العتاد الفلاحي، فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع المستمر لمختلف مؤشرات الأسعار وكان الارتفاع كبيرا سنة 1987 وخاصة آلات البذور والتسميد وعتاد خدمة الأرض فبالمقارنة مع سنة 1986 نلاحظ ارتفاع مؤشر الأول بنحو 60% والثاني حوالي 40% ثم سنة 1940 (السنة التي تلت قانون 1989 ضبط الأسعار) حيث واصلت الأخيرتين التقدم فارتفاع مؤشر أسعار آلات البذور والتسميد إلى 75% مقارنة بسنة 1989 وبنفس النسبة للثانية.

وعموما أثناء ملاحظتنا للجدول تطور مبيعات العتاد نستنتج التغير الكبير الذي يميل إلى نقصان الكميات المباعة من سنة لأخرى وفقا لمؤشرات الأسعار إذ انخفضت مبيعات الجرارات سنة 1989 بـ 76% مقارنة بسنة 1984 حيث كانت في صدور 8140 وحدة سنويا فأصبحت سنة 1989 فقط 1942 وحدة وانخفضت آلات

البذور والتسميد سنة 1984 مقارنة بسنة 1990 بنسبة 80% وآلات الحصاد بـ 56%(سنة 1984 مقارنة بـ سنة 1989).

الجدول رقم (09): تطور مبيعات العتاد الفلاحي

العتاد / السنوات	الجرارات بعجلات	آلات الحصد والدرس	عتاد بالبذر والتسميد	عتاد تهيئة الأرض	عتاد العلاج للأرض
1984	8140	9158	2307	3382	5433
1985	7541	9372	3480	3895	3895
1986	6939	7446	2038	2900	9123
1987	5226	4857	946	2527	1892
1988	1983	6731	1806	4873	5234
1989	1942	3998	524	2954	13680
1990	3085	5055	449	2127	24803
1991	6130	4423	887	5005	72896
1992	4809	3989	1383	3997	31328
1993	3893	3401	1135	3506	20427
1994	2092	2169	570	2459	13603
1995	1718	944	252	1671	9029
1996	1142	1934	374	1153	2194

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى مجموعة من إحصائيات وزارة الفلاحة.

- **تطور الإنتاج للفترة "1972-1990":**

1/. خلال مرحلة الثورة الزراعية "1972-1981":

1/ إنتاج الحبوب: (انظر الملحق رقم 02).عرف إنتاج الحبوب ارتفاعا مع البداية الموسم الأول 1972/1971 للثورة الزراعية وبلغ حجم 23626250 ق واحتل القمح الصلب الحصة الأكبر بـ 911900 ق بنسبة 30% من إنتاج الحبوب ثم القمح اللين بـ 7439540 ق بنسبة 31% والشعير بـ 6439950 ق بنسبة 27%، ثم بدأ الإنتاج ينخفض لموسمين متتاليين مع تراجع نسبة الأراضي المزروعة لفئة الحبوب حيث انتقلت المساحة المزروعة من 3518 ألف هكتار لموسم 1972/1971إلى 2979 ألف هكتار لموسم 1974/1973، وعرف موسم 1975/1974 حجم إنتاج كبير مقارنة بالمواسم السابقة إذ حقق حوالي 26804520 ق بزيادة قدرها 81% نسبة إلى موسم 1974/1973،

ولم يثبت إلى أن تراجع مرة أخرى سنة 1977/1976 إلى 11425090 ق، وظل يتأرجح بالزيادة والنقصان من موسم لآخر تحت عوامل متعددة أهمها استخدام الأراضي أي المساحات المزروعة والتوريد بالبذور الذي غالبا ما يكون متأخرا وكذا الظروف الطبيعية كالتساقط، البرد.

والملاحظ أنه منذ موسم 1975/1974 زاد إنتاج الشعير مقارنة بالقمح اللين بعدما كان القمح اللين يحتل المرتبة الثانية في كمية الإنتاجية بعد القمح الصلب وظل هكذا إلى غاية نهاية مرحلة الثورة الزراعية 1981/1980. أما إنتاج الأرز أخذ في التناقص ابتداءا من 1974/1973 أين حقق أعلى نسبة إنتاج لهذه المرحلة بـ 25200 ق ليبلغ حجم 2910 ق لموسم 1978/1977 وهي أضعف بمعدل انخفاض 88% مقارنة بموسم 1974/1973.

2/ إنتاج البقول الجافة: (انظر الملحق رقم 02). إذا ما لاحظنا استخدامات الأراضي لهذه الفترة يتسنى لنا الزيادة التدريجية في المساحات المزروعة للبقول الجافة عبر مختلف المواسم، إذ بلغت هذه الأخيرة سنة 1972 حوالي 88 ألف هكتار تنتقل إلى أقصى حد بمساحة مزروعة خلال هذه المرحلة في حدود 126 ألف هكتار (1979-1980)، هذا ما يفسر سياسة الثورة الزراعية والتوسع في استغلال الأراضي، لكن ما يعاب عليه هو التأخر والإبطاء لمضاعفة هذه المساحات، وبلغ مجموع النتائج للبقول الجافة في موسم 1972/1971 حجم 392280 ق بمردودية قدرها 4.5 ق/ هكتار وهي تعتبر مردودية ضعيفة، ومن خلال الجدول (11) وبقراءة سريعة نلاحظ الارتفاع المحسوس في الإنتاج بداية من موسم 1973/1972 إلى موسم 1975/1974 الذي عرف فيه حجم الإنتاج قمة جديدة قدر بـ 745430 ق وهذا الارتفاع يقارب 52% مقارنة بموسم 1972/1971 كما شهد هذا الموسم تحسن في المردودية أيضا حيث بلغت 7.76 ق/ هكتار وانتقل هذا الحجم بشكل إيجابي في الموسم 1976/1975 ليزداد بنسبة 1.2% بنفس المردود نظرا لزيادة

المساحة المستغلة من 96 ألف هكتار إلى 97 ألف هكتار وبالنسبة لباقي المواسم التي تلت هذا الموسم لاحظنا الاتجاه السالب للإنتاج تدريجيا بالرغم من زيادة المساحات المزروعة مما يوحي بتناقص المردودية وكان آخر موسم هو موسم 1980/1979 قد حقق قيمة إنتاج بـ 507460 ق أبي بتراجع بلغ نسبة 32% عن موسم 1976/1975، وللإشارة فإن نسبة مساهمة الفول في الإنتاج ضمن هذه المجموعة قدرت كمتوسط بـ 46% ثم يأتي منتوج الحمص بـ 31% وكانت الفاصوليا اليابسة قد شهدت انخفاضا شديدا في مستويات إنتاجها فقد بلغت في موسم 1974/1973 حجم 39160 ق لتصبح في موسم 1981/1980 حوالي 9770 ق أي انخفض إنتاجها حوالي أربعة أضعاف.

3/ إنتاج زراعات السباخة: (انظر الملحق رقم 02). عرفت هذه الزراعات تطور هاما منذ المواسم الأولى للثورة الزراعية وكان موسم 1975/1974 قد حقق حجم وفير من الإنتاج قدر بـ 12474700 ق مقارنة بالمواسم السابقة 1972/1971

و 1973/1972و1974/1973 التي ازدادت بالتدريج في إنتاجها حيث قدر على التوالي بـ 7681230 ق و 7613500 ق و 8963600 ق، أما لبقية المواسم التالية فقد عرف الإنتاج استقرارا نسبيا في متوسط 10592065 ق إلى غاية موسم 1980/1979 أيم ازداد بشكل كبير ليبلغ 14270510 ق أي بزيادة نسبية قدرها 34%عن متوسط السنوات السابقة، مرد ذلك إلى ارتفاع نسبة استخدام الأراضي (المزروعة) إذ بلغت خلال هذا الموسم 223 ألف هكتار، علما أن المساحات المزروعة كانت في خلال الانطلاق حوالي 120 ألف هكتار، وأما من حيث المردودية فظلت تتأرجح بين 56 ق/هكتار و 82 ق/هكتار وكان موسم 1975/1974 قد حقق أحسن مردودية بـ 82 ق/هكتار (استخدام للأرض قدره 162 ألف هكتار)، وفي هذه الفئة (السباخة)نجد أن

إنتاج البطاطا يحل دوما في المرتبة الأولى بمساهمة قدرها 43% من إجمالي متوسط الإنتاج لهذه المواسم.

4/ إنتاج الأعلاف: (انظر الملحق رقم 02). تعتبر زراعة الأعلاف نشاط مهم باعتبارها تساهم في تغذية الثروة الحيوانية وغالبا ما تمتد هذه الزراعات في مناطق المراعي خاصة العلف الطبيعي، وتم الاهتمام بزيادة المساحات المزروعة لهذه الأخيرة لمضاعفة إنتاج العلف الموجه للاستهلاك الحيواني للمحافظة وتنمية هذه الثروة فانتقلت حجم هذه المساحات في بداية 1972/1971 من 155 ألف هكتار إلى 210 ألف هكتار في موسم 1975/1974 وهي أعلى نسبة خلال المدة المدروسة (1980/1971). وشهد إنتاج الأعلاف بمختلف نوعيها الطبيعي والاصطناعي سيل نحو الزيادة (سيل موجب) خلال المواسم الأولى1972/1971 إلى غاية موسم 1975/1974 أين حقق إنتاجا يعتبر ذروة هذه المواسم بـ 8750330 ق تقدر فيها كمية العلف الاصطناعي بـ 5869420 ق والطبيعي بـ2880910 ق، علما أن العلف الطبيعي تراجع مقارنة بموسم 1974/1973 بـ 188720 ق (6%) بالرغم من زيادة المساحة المخصصة لزراعته من "208 ألف هكتار إلى 210 ألف هكتار" هذا بفعل الظروف المناخية والجفاف وبالنسبة لبقية المواسم فقد شهدت تناقص وتأرجح مستمر في الإنتاج (7754210، 5654380، 6535880، 7391730) إلى غاية 80179 أين ارتفع حجم الإنتاج إلى 9413320 ق بنسبة 37% مقارنة بمتوسط حجم إنتاج هذه السنوات السابقة.

5/ إنتاج الحمضيات: (انظر الملحق رقم 02). ظل إنتاج مجموعة الحمضيات مستقرا نسبيا مع تفاوت طفيف خلال المواسم التي سبقت الموسم 1978/1977 أين بدأت في الانخفاض إلى غاية 1981/1980 ويعد موسم 1972/1971 "5330760 ق" الموسم الذي حقق أكبر قدر من الإنتاج وتلته

المواسم الأخرى بالانخفاض إلى غاية موسم 1980/1979 أين ارتفع إلى 5208630 بعد ما كان في مستوى أقل للمواسم 1975/1974 بـ 5000570 ق ليزداد انخفاضا لموسم 1981/1980 بـ 3553270 ق بنسبة 33% "1777490 ق" ومن أسباب انخفاض الإنتاج كبر عُمر الأشجار إضافة إلى الأمراض التي أصابت المحاصيل مع العلم أن مساحة الحمضيات كانت مستقرة نوعا ما.

6/ إنتاج الزيتون، الكروم، التمور: (انظر الملحق رقم 02). بلغ متوسط إنتاج الزيتون في هذه المدة 1560729 ق بعدما كان في المرحلة السابقة 1467671 ق أي بزيادة قدرها 93057 ق بنسبة 5% وتعتبر هذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بالاستثمارات التي انجزت خلال مختلف السنوات، وكذلك نسبة الزيادة في المساحات المخصصة لهذه الزراعات إذ بلغ متوسط استخدام الأراضي لهذه الفترة 188 ألف هكتار وهو يعتبر ضعف متوسط المدة السابقة 99 ألف هكتار، وكان أسوأ موسم الذي انخفض فيه الإنتاج بصفة استثنائية هو موسم 1978/1977 حيث بلغ 884140 ق وتراجع بـ 1326010 ق بنسبة قدرها 60% عن موسم 1976/1975 الذي شهد معدل إنتاج لم يسبق له من قبل قدره 2210150 ق.

أما إنتاج الكروم فتميز بالتطور التدريجي في إنتاج عنب المائدة مع انخفاض واضح لعنب الخمور، فبعدما كان يقدر إنتاج عنب الخمور في موسم 1974/1973 بـ 6281720 ق وهو أكبر حجم ضمن هذه المدة أخذ في الميل نحو التناقص ليبلغ في نهاية الموسم 1981/1980 حجم إنتاج 2668880 ق وبالمقارنة مع موسم 1974/1973 نجد أن نسبة التناقص قدرت بـ 57.5%، أما عنب المائدة ففي موسم 1972/1971 قدر إنتاجه بـ 323390 ق وأخذ بالزيادة والتذبذب دون أن يهبط تحت مستواه الأول إلى أن بلغ في نهاية هذه

المدة موسم 1981/1980"660560 ق" بنسبة زيادة قدرت بـ 104% وهذه رغبة في تطوير عنب المائدة ذو الاستهلاك المحلي الواسع.

وبالنسبة لإنتاج التمور عرف تأرجح بالزيادة ثم النقصان خاصة مواسم 1976/1975 و 1977/1976 حيث بلغ الإنتاج 1370290 ق و 1175720 ق على التوالي، وعرف الإنتاج بعدها تحسن منذ 1977 إلى غاية 1980 ليبلغ 208310 ق و 2007560 ق على الترتيب مع ثبات مساحات الواحات والنخيل حيث قدرت بمتوسط 71 ألف هكتار.

2/. خلال فترة 1982-1990: (انظر الملحق رقم 03).

1/ إنتاج الحبوب: بلغ متوسط إنتاج هذه الفترة حوالي 16,84 مليون قنطار من الحبوب حيث تراجع عن الفترة السابقة أين قدر بـ 18,47 مليون قنطار وعلى غرار باقي الفترات تميزت هذه الفترة بتأرجح الإنتاج وميوله نحو الانخفاض خاصة خلال المواسم الأولى (1982,1981)، (1983,1982)، (1984,1983) إذ تقلص على التوالي وبلغ على الترتيب 15,23 مليون قنطار، 12,97 مليون قنطار، 14,60 مليون قنطار ثم ارتفع بزياة قدرها 14,56 مليون قنطار في موسم (1985,1984) بنسبة 99,71% ثم يرجع إلى النقصان في غالب المواسم الموالية.

ونلاحظ أن موسم (1988,1987) هو الموسم الأسوأ من حيث الكمية المنتجة إذ قدر الإنتاج بـ 10,3 مليون قنطار ولعل السبب الوجيه هو ظهور قانون المستثمرات الفلاحية وبداية تقسيم الأراضي مما أثر على استخدامها، والملاحظ كذلك أن إنتاج الشعير قد فاق مختلف الأصناف بما فيها القمح الصلب خلال مواسم (1990,1987,1986,1985,1984) حيث بلغ على الترتيب 13,3 مليون قنطار، 10,8 مليون قنطار، 8,19 مليون قنطار، 8,33 مليون قنطار في حين قدر إنتاج القمح الصلب في نفس المواسم على الترتيب 9,6 مليون قنطار، 7,8 مليون قنطار،

7,7 مليون قنطار، 5,5 مليون قنطار بالرغم من ارتفاع الأسعار المضمونة لكلا النوعين مقارنة بالشعير وذلك حسب الجدول الذي يبين تطور الأسعار المضمونة للحبوب:

الجدول رقم (10): تطور الأسعار المضمونة للحبوب

دج/طن

الحبوب / السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
1980	1250	1150	800	700
1981	1250	1150	800	700
1982	1400	1300	800	700
1983	1400	1300	800	1000
1984	1600	1500	1000	1000
1985	2000	1900	1400	1300
1986	2200	2100	1550	1450
1987	2700	2200	1700	1600
1988	2700	2200	1700	1600
1989	4000	3000	2300	2200
1990	5000	3300	2300	2600
1991	5400	3700	2300	2600
1992	10250	9100	4700	5100
1993	10250	9100	4700	5100

المصدر: Banque mondiale , Revue des politiques Agricoles et service à l'agriculture 1987-1993, Rapport N012534-AL, 29 Décembre 1994.

إلا أن هذا التوجه لا يخدم بالدرجة المثلى توفير الغذاء الأساسي الذي يعتبر بالدرجة الأولى القمح اللين ثم الصلب، ما يفسر تطور واردات الجزائر من هذه المواد.

2/ إنتاج الخضروات (السباخة):

خلال هذه الفترة شكل إنتاج الخضروات ارتفاعا محسوسا حيث انتقل من 12366040 قنطار موسم (1982,1981) إلى 2765140 قنطار في موسم (1989،1988) ليتراجع خلال الموسم الموالي إلى 22607550 قنطار وهذا كأثر لسياسة تقليص الدعم (بذور وأسمدة).

وقد بلغ متوسط إنتاج الخضروات لهذه الفترة 2075892 قنطار، ويعد منتوج البطاطا الأكثر مساهة في الإنتاج بـ 40% من مجموع الإنتاج خلال الفترة وقد تحسن إنتاج هذا الأخير في المواسم الأخيرة ابتداءا من (1985,1984) بمتوسط قدره 8731688 قنطارا مقارنة بالمواسم الثلاثة الأولى إذ بلغ متوسط الإنتاج 4755836 قنطارا، ونفس الشيء بالنسبة للأنواع الأخرى من الخضر حيث قدر متوسط الإنتاج في الثلاث سنوات الأولى بـ 315668 قنطار وتحسن خلال المواسم التابعة إلى متوسط 6293855 قنطار.

3/ إنتاج البقول الجافة :

تتشكل البقول الجافة من الفول والجلبان والعدس والحمص والفاصولياء، وقد عرفت هذه الفترة تزايدا ملحوظا متواليا ابتداءا من 1981 إلى غاية 1987 حيث قدر إنتاج موسم (1981-1982) حوالي 3,3 مليون قنطار ثم انتقل إلى 3,6 مليون قنطار و 4,5 مليون قنطار و 5,7 مليون قنطار و 6,7 مليون قنطار خلال المواسم الموالية على الترتيب إلى غاية (1986-1987) ثم انخفض في موسم (1987-1988) إلى 3,4 مليون قنطار كما ذكرنا سابقا نتيجة لظهور قانون المستثمرات الفلاحية، وارتفع بعدها في الموسم التالي إلى 4,7 مليون قنطار ثم ينخفض مجددا في موسم (1989-1990) كنتيجة لتقليص الدعم وفقا للمرسوم الرئاسي 1982/01/09 الذي نص على التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

ويساهم منتوج الفول بنسبة 59% من مجموع إنتاج البقول الجافة ثم يليه منتوج الحمص بنسبة 37% أما العدس والفاصولياء فمجموعها لا يتجاوز نسبة 5% من مجموع الإنتاج رغم الحاجة الاستهلاكية لهما.

- أما عن بقية المنتوجات كالعلف والكروم والحمضيات والزيتون والتمور فهي كالآتي:

حيث قدر متوسط إنتاج العلف خلال هذه الفترة بـ 9704101 قنطار (9,7 مليون قنطار) وقد عرف تحسنا ملحوظا بالفترة التي سبقتها إذ بلغ متوسط الفترة

السابقة 7,6 مليون قنطار مع طغيان كمية العلف الاصطناعي في مستوى الإنتاج.

وبالنسبة لزراعة الكروم يمكننا القول أنها تعاني من الإهمال نظرا لتدني كمية الإنتاج وميلها نحو الانخفاض عموما خاصة كروم الخمر الذي عرف انخفاضا كبيرا من بداية إلى نهاية الفترة حيث بلغ 1514050 قنطار ثم انخفض إلى 503730 و 228650 خلال الموسمين الأخيرين من الفترة.

في حين أن الحمضيات ظلت تتأرجح بين 2,4 مليون قنطار و 31,9 مليون قنطار والحصة الأكبر في الإنتاج استحوذ عليها البرتقال بنسبة قدرها 65,5%.

كما أن الزيتون هو الآخر عرف تذبذبا حيث بلغ أقل مستوى إنتاج لموسم (1984-1983) بـ 1,02 مليون قنطار وأقصى حد في موسم (1985-1986) بـ 2,01 مليون قنطار.

أما إنتاج التمور فقد شهد انخفاضا خلال المواسم الأولى مقارنة بموسم بداية الفترة حيث قدر إنتاج التمور في موسم (1981-1982) بـ 2,06 مليون قنطار وظل تحت هذا المستوى إلى غاية موسم (1986-1987) حيث ارتفع إلى 2,24 مليون قنطار وما ود الانخفاض مجددا لبقية المواسم ولكن بمتوسط إنتاج أحسن من المواسم الأولى.

المبحث الثاني: مرحلة 1990-2000

المطلب الأول: إجراءات الاندماج في اقتصاد السوق (أو إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق)

اتضحت معالم بداية هذه المرحلة بالتدهور الشديد لمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كارتفاع معدل التضخم بسبب النفقات الحكومية المتزايدة والعجز المتزايد في الميزانية العامة وميزان المدفوعات الذي سجل عجزا بـ 4,30 مليار دولار تم تغطيته أو تمويله باستهلاك احتياطات الصرف، وإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية ولانعدام وسائل التمويل فقد لجأت الجزائر حينها إلى صندوق

النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برامج عدة ضمنت انتقالها من الاقتصاد المخطط والموجه إلى اقتصاد السوق، وقد انقسمت هذه البرامج والاتفاقيات إلى قسمين حسب الهيئتين التي تقوم بعملية التمويل، إذ أن صندوق النقد الدولي اختص بأساسيات التثبيت وترتكز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية انكماشية حيث أن السياسات المالية التوسعية من خلال المخططات كانت السبب وراء التضخم والعجز الخارجي وتفاقم مشكلة الديون بالإشارة لذلك إلى تدني أسعار البترول، وتتجلى إدارة الطلب في ضغط الإنفاق الحكومي لغرض تحقيق فائض في الميزانية العامة وكانت لها عدة قنوات من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث كان الاستعداد الائتماني الأول نهاية 1989 حصلت بموجبه الجزائر على 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS في إطار اتفاق STANBY[1]، وقد رافق هذا كما ذكرنا سابقا قانون الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار الذي نص على الانتقال إلى الأسعار الحقيقية لعوامل الإنتاج[2]، والاستعداد الائتماني الثاني سنة 1991 (03 جوان 1991) وحصلت الجزائر بموجبه على 300 مليون وحدة سحب خاصة DTS أو 403 مليون دولار بشروط تثبيت قصيرة الأجل خلال 10 أشهر أهمها رفع معدل الفائدة على القروض البنكية والتقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع وقد ترتب عن هذا تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تحرير 40% من الأسعار ...، وأمام الوضعية الحرجة والاختلالات المالية عادت الجزائر مرة أخرى لطلب المساعدة من خلال اتفاق أفريل 1994 للحصول على 1037 مليون دولار لبعث النمو وإصلاح المالية، وباشرت بعدها بعدة إجراءات أهمها رفع سعر الفائدة على القروض إلى 23,5%، تحرير التجارة الخارجية، تعديل سعر الصرف، وكنتيجة لهذه الإجراءات بلغ مستوى تحرير الأسعار 85%

[1] مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر:1990-2004"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية- التجارية والتسيير، جامعة الجزائر،2005-2006،ص: 374.

[2] بن الحبيب طه، مرجع سبق ذكره، ص:90.

وقد عرف الاقتصاد الوطني تحسنا طفيفا عقب هذه الإجراءات فانخفض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5,7% إلى الناتج الداخلي الخام وارتفاع احتياطي الصرف إلى 1,5 مليار دولار، وللمزيد من الإصلاحات وتحسين الظروف الاقتصادية وضعت الجزائر مجموعة من السياسات التنموية لمختلف القطاعات تطلبت دعما من الصندوق الدولي في إطار التصحيح الهيكلي الذي يدوم 3 سنوات (ماي 1995-ماي 1998) وتم الحصول على 1,169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، وتمحورت أهداف هذا الاتفاق إلى ضرورة زيادة النمو والاستقرار المالي، دعم التشغيل، توازن ميزان المدفوعات ...

المطلب الثاني: أشكال الدعم خلال فترة 1990-1999

1/ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

تأسس هذا الصندوق بمقتضى المرسوم رقم 90-208 المؤرخ في 1990/07/14 يعدل ويتمم المرسوم رقم 89-194 الموافق لـ 1989/10/17 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-052 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، ويتم دعم النشاطات الفلاحية من خلال هذا الصندوق وفقا لنفقاته المحددة.

- **نفقات الصندوق:**[1]

1- إعانات دعم الاستثمارات المنتجة التي ينوي الفلاحين أو التعاونيات القيام بها في إطار برنامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتطوير المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية ورفعها.

2- نفقات تنفيذ المشاريع التي تخص: - نفقات الدراسة – نفقات التكوين والتعميم - نفقات متابعة المشاريع.

ويتم تسجيل كل العمليات والنفقات التي يقوم بها الصندوق من طرف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي ويدعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية العمليات الآتية:[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة في 18-07-1990.

أ- تحمل أعباء الفوائد على القروض الفلاحية، إذ يتحمل الصندوق نسبة 13,5% من أصل 21% أما بالنسبة للقروض المتوسطة فيدفع الفلاح 6% والفراق يتحمله الصندوق، كذلك بالنسبة للقروض الطويلة إذ يدفع الفلاح 5% من الفوائد.

ب- دعم أسعار مدخلات الإنتاج ذو الأهمية الغذائية (الاستراتيجية) كالحبوب العلف البطاطا النخيل وهذا عن طريق دعم الأسمدة ومواد الصحة النباتية ويهدف الدعم أساسا إلى تشجيع الإنتاج في المناطق التي تعرف بمردوديتها العالية وكذا برامج التكثيف لهذا النوع من الزراعات، وقدر مبلغ هذا الدعم بالنسبة للأسمدة الآزوتية بـ 400 دج/هـ في المناطق الشمالية و 1200 دج/هـ في المناطق الجنوبية، أما دعم أسعار المبيدات والصحة النباتية يقدر بـ 20% وكحد أقصى 1400 دج/هـ بالنسبة لمناطق التكثيف. أما عن المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 97-492 المؤرخ في 15-12-1997 المتعلق بدعم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة على ما يلي:

1- بالنسبة للطاقة الكهربائية: 170 دج في مناطق الساحل وشبه الساحل و 320 دج لمناطق الهضاب العليا و1600 دج لمناطق الجنوب.

2- بالنسبة للمازوت: يقدر الدعم في المناطق الساحلية وشبه الساحلية بـ 140 دج و 200 دج لمنطاق الهضاب العليا و 260 دج لمناطق الجنوب.

ج- دعم أسعار الحبوب: تدعم أسعار الحبوب عن طريق احتساب الفرق بين السعر الأدنى المضمون من طرف الدولة والأسعار المرجعية عند الاستيراد لهذه المادة أي الدعم المقدم للأسعار = السعر الأدنى المضمون – السعر عند الاستيراد.

[1] غردي محمد، " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص:129.

وقد قدر دعم القمح الصلب بـ 680 دج/هـ والقمح اللين بـ 780 دج/هـ في حين قدرت علاوة المردودية بـ 250 دج/هـ تشجيعا لمضاعفة الإنتاج والتكثيف.

وفيما يلي بعض أنواع الدعم المقدمة من طرف الصندوق لتشجيع زراعة الزيتون والبطاطا:

- **شعبة زراعة وصناعة الزيتون:**

إن زراعة الزيتون في الجزائر تكتسي أهمية بالغة لا يستهان بها في بلادنا حيث يمثل بستان الزيتون مساحة تقدر بـ 165.000 هكتار أي ما يعادل 2,2% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة وأكثر من 37% من مساحة الأشجار المثمرة.[1] ويمثل مصدر دخل معتبر بالنسبة لسكان الأرياف والتي تتمركز أساسا في المناطق الفقيرة.

يمثل الاستهلاك الوطني من الزيوت الدهنية النباتية حوالي 400.000 طن في السنة منها 95% تغطى بالاستيراد وهو ما يمثل مبلغ متوسط سنوي يقارب 300 مليون دولار.

إن الإنتاج الوطني المكون فقط من زيت الزيتون، يقدم في المتوسط 20.000 طن في السنة وبقيمة متوسطة تعادل 20 مليون دولار أمريكي أي حوالي 5% من احتياجات الاستهلاك.

إن هذا الدعم يهدف بالخصوص إلى:

أ- تحسين الإنتاج والإنتاجية بإعادة الاعتبار للبساتين الموجودة وتدعيم صناعة الزيتون.

ب- توسيع المساحات الذي يشجعه مطاوعة أشجار الزيتون و سهولة تكييفها مع مختلف الشروط الفلاحية –البيئية للوطن-.

- تحدد هذه التعليمة مختلف عمليات الدعم وطرق وضعها حيز التنفيذ.

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة وصناعة الزيتون،1998،ص: 01.

1/ إعادة الاعتبار لبساتين الزيتون:

تتمثل هذه العملية التي تهدف إلى المحافظة على البساتين الموجودة وتحسين القديمة في:

- إعادة إحياء المغارس والبساتين القديمة.
- تكثيف البساتين في الهكتار الواحد.
- صنع أحواض على مستوى مناطق زراعة الزيتون الموجودة وهذا للاستعمال الفعال لمياه السيلان (الأمطار).

- إن تقديم الدعم لتجديد المغارس والبساتين القديمة يتعلق بتكفل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعمليات كسح (قطع فروع الأشجار لتجديد شبابها).
- إن العمليات الأخرى المرتبطة بعملية التجديد هذه (ومنها قلع الأشجار اليابسة، نقل الحطب، التقليم السنوي لإعادة تكوين الإبراق، العناية بالبساتين) يتكفل بها زارع الزيتون المستفيد.
- إن تقديم الدعم لتكييف المغارس والبساتين القليلة (الأشجار) يتضمن تكفل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بتوفير الشجيرات.
- إن عمليات فتح الحفر، الغراسة والعناية بالبستان يتكفل بها زارع الزيتون المستفيد.
- إن الدعم المقدم لصنع الأحواض يتعلق بتكفل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بصنع 50 حوض في الهكتار كحد أقصى.

أما زارع الزيتون المستفيد فيكفل بالعناية بالأحواض المنجزة وبإنجاز الأحواض الإضافية إذا استدعى الأمر ذلك.

2/ توسيع المساحات:

إن هذه العملية تهدف إلى رفع قدرات الإنتاج الموجودة عن طريق إنجاز بساتين ومغارس جديدة.

- إن الدعم الذي يقدمه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لهذه العملية يتعلق بالتكفل بالتحضير الجيد للتربة وبتوفير الشجيرات، ويضمن الفلاح المستفيد القيام بالعمليات الأخرى للتربة بالغراسة، وبإغناء التربة والعناية بها.[1]

3/ تدعيم صناعة الزيتون:

إن هذه العملية تتعلق بتحديث الوحدات الموجودة أو إنشاء وحدات جديدة. وتهدف إلى رفع قدرات الهرس، ونسب الاستخلاص، وتحسين نوعية المنتوجات الجاهزة، حيث أن هذه الأخيرة بقيت إلى يومنا هذا أقل من المقاييس المقبولة.

إن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية سوف يقدم دعم جزئي لاستعماله في الحصول على التجهيزات.

مستويات الدعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بالنسبة لكل نشاط محددة كالآتي:[2]

النوعية	الدعم
- **إعادة الاعتبار** **1/ التجديد** *التقطيع *تفصيل الخشب **2/ حفر الأحواض** **3/ التكثيف** *تسليم الشتلات	أقصى دعم 75.000 دج/للهكتار كحد أقصى 50 شجرة/للهكتار منها 50.000 دج/للهكتار (1.000 دج/للشجرة) 25.000 دج/للهكتار (500 دج/للشجرة) أقصى دعم 25.000 دج/للهكتار كحد أدنى (500 دج/للحوض) أقصى دعم 7.500 دج/للهكتار 150 دج/للشتلة كحد أدنى 50شتلة في الهكتار
1/ الغراسات الجديدة **زراعة توسيعية (100 شجرة/للهكتار)** - التحضير العميق للتربة - اكتساب الشتلات **زراعة تكثيفية (200 شجرة/هكتار)** - التحضير العميق للتربة - اكتساب الشتلات **صناعة الزيوت**	أقصى دعم 30.000 دج/للهكتار منها • 15.000 دج/للهكتار. • 15.000 دج/للهكتار. أقصى دعم 45.000 دج/للهكتار منها • 15.000 دج/للهكتار. • 30.000 دج/للهكتار.

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة وصناعة الزيتون،مرجع سبق ذكره،ص: 04.
[2] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة وصناعة الزيتون،المرجع نفسه،ص: 6-7.

المعاصر ناقلات الرافعات آلة الغسيل وقالعة الأوراق الطحن مخلط وحيدة المضخة مصفاة مدفئة بقوة 60.000 حريرة أجهزة أخرى	%30 أقصى دعم 3.000.000 دج لكل وحدة
المرطبات آلة التصنيف المخمر الضاغط مضخة الدفع قالعة النواة سلسلة الحفظ أجهزة أخرى	%30 أقصى دعم 3.000.000 دج لكل وحدة

- **شعبة زراعة البطاطا:**

من بين منتوجات الخضر يكتسي منتوج البطاطس أهمية استراتيجية، سواء من حيث المكانة التي تحتلها في التغذية، أو من حيث المساحات المخصصة لها والتي تقدر في الجزائر بمعدل 90.000 هـ/السنة، وتمثل حوالي 30% من المساحات المزروعة بالخضروات.

لقد تم الإطلاع على العديد من الإجراءات ومختلف أشكال التشجيع لتطويرها وبهدف رفع الإنتاج من أجل ليس فقط تغطية الحاجيات المحلية ولكن أيضا لدفع تصدير المنتوج حسب الإمكانيات المتواجدة.

تهدف هذه الاجراءات إلى ضمان الدعم والتكفل بالعناصر الدافعة لتطوير أهداف البرنامج الثلاثي 2000/1998 وخصوصا توسيع المساحات المسقية ورفع معدل المردودية من 15 طن/هـ إلى 18 طن/هـ.

كما يهدف هذا البرنامج أساسا إلى:[1]

1/ توسيع طريقة السقي بالرش الذي يسمح بالاستعمال العقلاني للمياه.

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة البطاطس، 1998، ص: 2.

مساهمة الـ FNDA تتضمن دعم جزئي (50%) لإقتناء تجهيزات لسقي الأراضي المزروعة (تجهيزات الرش والقنوات).

2/ اكتساب تجهيزات مختصة مثل (Fraise butteuse Fraise Rotative) قليلة الانتشار في الجزائر وهي ضرورية من أجل تكثيف زراعة البطاطس.

وبما أن الأمر يخص تجهيزات ثقيلة وبتكاليف عالية، من الأحسن تشجيع الامتلاك والاستعمال الجماعي لهذا النوع من التجهيزات (مجموعات – تعاونيات).

مساهمة الـ FNDA من أجل اقتناء الآلات يرتكز على الدعم الجزئي لـ:

- **50% للاستعمال الجماعي.**
- **20% للاستعمال الفردي.**

3/ الحث على تخزين بذور البطاطا بالمبردات والمنتجة حسب الضوابط التقنية القويمة، والتي كانت موضع لمراقبة رسمية.

وتساهم الـ FNDA في هذا الإجراء بالتدعيم الجزئي لنفقات التخزين وبتخصيص منحة تقدر بـ 0,45 دج/كغ/شهر خلال مدة أقصاها ستة (6) أشهر.

طبيعة إجراءات السند وكذلك شروط الانتقاء تظهر كالآتي:[1]

النوعية	الدعم
عتاد السقي بالرش على القطعة المزروعة 01 تجهيز يتكون من 24 مرش التجهيز يحتوي على قنوات الـ Té البذر – سدادات أواخر الخط والرشاشات	50% أعلى قيمة للتدعيم 150.000 دج/تجهيز
المعدات الفلاحية: الزوج الواحد يحتوي على: Fraise Rotative Fraise butteuse	**بصفة فردية:** 20% أقصى دعم 480.000 دج/ زوج من الآلات. **بصفة تعاونية:** 50% أقصى دعم 1200.000 دج/زوج من الآلات.
منحة التخزين بمبرد لمدة طويلة لبذور البطاطا.	0,75 دج/كغ/الشهر أعلى قيمة للتدعيم 4,50 دج/كغ لمدة أقصاها ستة (6) أشهر.

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة البطاطس، 1998، المرجع نفسه، ص: 3.

ملاحظة: هذا التدعيم خاص بالبذور التي حظيت بشهادة المراقبة والتصديق النهائية CAD مستخرجة من CNCC.

2/ صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA:

تأسس هذا الصندوق في 01-03-1990 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 90-66 ويدعم هذا الصندوق أسعار بعض المنتجات الفلاحية المحددة وفقا للتنظيم ويمول من طرف ميزانية الدولة، حيث كان في البدء يدعم أسعار الطماطم الصناعية، الحليب، البطاطا والقمح اللين والصلب، وبعد سنة 1995 أصبح الدعم يقدم سوى لدعم أسعار القمح اللين والصلب ويتم توجيه هذا الدعم إلى المؤسسات العمومية كالديوان الوطني للحبوب والديوان الوطني للحليب وتقدر قيمة هذا الدعم في الفرق بين السعر الداخلي والسعر عند الاستيراد منقوصا منه الرسم غير الضريبي مقدرا بـ 15 دج/قنطار الذي يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب.

3/ صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS:

تأسس هذا الصندوق وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 174/95 المؤرخ في 1995/06/24 وتتحدد مهامه في دعم كل العمليات والنشاطات التي تهدف إلى حماية الصحة الحيوانية ويسيره الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA.

4/ صندوق استصلاح الأراضي عند طريق الإمتياز:

أنشئ هذا الصندوق سنة 1998 وفقا برنامج الحكومة المؤرخ في 1998/01/23 المتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز حيث تتكفل الدولة بمبالغ عمليات الأشغال الكبرى كجلب المياه وتوفير الطاقة الكهربائية وشق الطرقات وتسهيل مختلف السبل للولوج إلى العقار الفلاحي واستصلاحه.[1]

[1] رجراج محمد، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة من 08،09 مارس 2003، ص: 220.

المطلب الثالث: تحليل تطور المخصصات المالية للدعم

الجدول رقم (11): تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الفلاحي.	0	3565	9500	11600	12000	9000	7300	0	7000	7000
مجموع مبالغ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
دعم مراجعة الأسعار من مخصصات FNDA.	1000	500	500	1240	1850	1300	1900	1200	1700	1200
دعم الاستثمار من مخصصات FNDA.	420	572	350	400	400	400	1000	400	3000	600
صندوق ضمان الكوارث الفلاحية.	900	600	0	600	0	2900	700	700	700	700
صندوق حماية الصحة الحيوانية.	0	0	0	0	0	70	70	70	70	70
صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.									8000	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع.	2320	5237	10350	14840	14250	13670	10570	2370	20470	17570

Source : Conception et mise en œuvre d'un projet de proximité développement rural, MADR, Guide des procédures, Année 2003, P ; 11.

نلاحظ من الجدول التطور الإيجابي للمخصصات المالية للدعم الفلاحي خلال هذه الفترة (1990-1999)، وقد حظي كل من الصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الفلاحي والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بالحصة الأكبر من المخصصات المالية على امتداد الفترة إذ قدرت على التوالي بـ 60% و 18% مما يدل على قلة الاهتمام بالاستثمار الفلاحي مقارنة بدعم الأسعار الفلاحية والدليل الأمثل هو عند مقارنة فرع دعم الاستثمار من مخصصات FNDA مع دعم مراجعة الأسعار من نفس الصندوق نلاحظ أن الحصة الأكبر موجهة لدعم مراجعة الأسعار خصوصا خلال هذه الفترة التي شهدت تحديد أسعار المنتوجات، أما بالنسبة لصندوق حماية الصحة الحيوانية والذي باشر عمله ابتداءا من سنة 1995 فقد ظلت مخصصاته ثابتة بـ 70 مليون دج وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وهو كذلك رصد له مبلغ 8000 مليون دج ابتداءا من سنة 1998 وانتقل نفس المبلغ إلى سنة 1999.

المطلب الرابع: تطور الإنتاج خلال الفترة 1990-1999. (انظر الملحق رقم 04).

1/ إنتاج الحبوب:

ازداد إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة بـ 54% عن الفترة السابقة (1981-1990) إذ قدر في الفترة السابقة بمجموع 151,57 مليون قنطار لكل الأصناف وخلال هذه الفترة يقدر بـ 234,41 مليون قنطار وقد بقي مقدار المساهمة في الإنتاج حسب الصنف كما كان الحال عليه سابقا إذ في المقدمة نجد القمح الصلب (45%) ثم الشعير (39,5%) وأخيرا القمح اللين (19%) مع ملاحظة زيادة كمية إنتاج القمح اللين على حساب الشعير ابتداءا من موسم (1996-1997) إلى غاية (1999-2000) إذ كان كالتالي وعلى الترتيب حسب السنوات: القمح اللّين 2,06 مليون قنطار، الشعير: 1,9 مليون قنطار ثم 1,8 مليون قنطار للقمح اللّين و 7,0 مليون قنطار للشعير ثم 5,7 مليون قنطار ويقابله الشعير بـ 5,1 مليون قنطار وأخيرا موسم (1999-2000) قدر القمح اللّين بـ 2,7 مليون قنطار أما الشعير بـ 1,6 مليون

قنطار، وهذا الإحلال ناتج عن المخطط الأخير ضمن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي يشجع زراعة القمح اللّين.

2/ إنتاج البقول الجافة:

عرفت هذه الفترة تحسنا في إنتاج البقول الجافة وهذا من بدايتها، إذ بلغ إنتاج مجموع البقول الجافة موسمي (1990-1991) و (1991-1992) حوالي 6,3 مليون قنطار وبلغ أعلى مستوى لموسم (1995-1996) بـ 6,8 مليون قنطار، كما شهد أيضا انخفاضا في مستوى الإنتاج السنوي لم يسبق له من قبل خلال موسمي (1996-1997) و (1999-2000) حيث قدر بـ 2,7 مليون قنطار و 2,1 مليون قنطار على الترتيب، وتميزت هذه الفترة بتراجع إنتاج العدس ومساهمته في الإنتاج على عكس منتوج الحمص الذي ارتفع مقارنة بالفترة السابقة إذ بلغ متوسط إنتاج العدس في الفترة السابقة 14215 قنطار بينما خلال هذه الفترة بلغ هذا الأخير 6734 قنطار أما منتوج الحمص قدر متوسط إنتاجه خلال الفترة السابقة بـ 157788 قنطار مقابل 232185 قنطار لهذه الفترة .

3/ إنتاج الخضروات:

إن ميزة الزيادة في الإنتاج هي التي طبعت هذه الفترة وخاصة إنتاج البطاطا الذي فاق مستوى 12 مليون قنطار خلال موسمي (1994-1995) و (1999-2000) وحيث كانت أعلى قيمة لها في الفترة الفارطة لا تتعدى 10 مليون قنطار بمتوسط قدره 9,7 مليون قنطار في حين كان متوسط الفترة السابقة 7,4 مليون قنطار، حيث حظيت باهتمام كبير خاصة ضمن المخطط الثلاثي1998-2000 وكذا إنتاج الطماطم بلغ مستويات جيدة وكان أقصى حجم لموسم (1998-1999) بـ 3,6 مليون قنطار (الفترة السابقة لم يتجاوز 3 مليون قنطار).

وعموما فإن نسبة زيادة إنتاج هذه الفترة عن الفترة السابقة قدرت بـ 64%.

وعن باقي المنتوجات فقد انتقل متوسط إنتاجها من 2,7 مليون قنطار في الفترة السابقة إلى 4,1 مليون قنطار لهذه الفترة مما يوحي إلى الزيادة في حجم الإنتاج خاصة خلال المواسم الأولى أين كانت هذه الزيادة في تواصل ثم انخفضت للمواسم

1994-1995-1996 ثم أخذ في الزيادة مجددا خلال المواسم الأخيرة مع بلوغ أقصى قدر من الكميات المنتجة حوالي 4,5 مليون قنطار في موسم 1998-1999. وبالنسبة للأعلاف فقد تراجع إنتاجها بنسبة 7% عن الفترة السابقة أي حوالي 6,1 مليون قنطار كتراجع في الإنتاج في حين أن الزيتون شهد تحسنا ملحوظا بنوعيه زيتون الزيت وزيتون المائدة وحقق كميات غير مسبوقة من الإنتاج حيث بلغ إنتاج 3,2 مليون قنطار زيتون المائدة في موسم (1998-1999) و 2,7 مليون قنطار في موسم (1996-1997) و 2,4 مليون قنطار في موسم (1991-1992) في حين لم يتجاوز هذا الأخير 1,7 مليون قنطار خلال الفترة التي سبقتها.

والملاحظ كذلك ارتفاع مستويات إنتاج زيتون المائدة إلى فوق 100 ألف قنطار في كل المواسم بأقصى حجم بلغ 425 ألف قنطار على غرار الفترة السابقة حيث في أقصى الأحوال قدرت بـ 153 ألف قنطار و هذا بفعل تشجيع زراعة فروع الزيتون كما اشرنا سابقا.

وإنتاج التمور هو الآخر شهد ارتفاعا في الإنتاج وخاصة مع نهاية الفترة وبالأخص موسم (1998-1999) أين وصل الإنتاج أقصى حد إلى 4,27 مليون قنطار مع أنه بعد موسم (1995-1996) لم يهبط دون مستوى 3 ملايين قنطار وهو المستوى الذي لم يسبق له قبلا.

المبحث الثالث: مرحلة 2000-2014

المطلب الأول: الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2006

1- صناديق الدعم المنشأة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- ✓ **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية "FNRDA":**

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول 1421، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 067-302.

1/ إعانات الصندوق:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية والحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها.
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- الإعانات بعنان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

2/ قائمة الأنشطة التي تستفيد دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

1- تطوير الإنتاج والإنتاجية:

1-1- أشغال تحضير التربة.

1-2- أشغال التهيئة وحماية التربة.

1-3- اقتناء المدخلات الزراعية (البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية...).

1-4- اقتلاع و/أو إحياء المزارع القديمة.

1-5- عمليات التطعيم.

1-6- اقتناء العتاد الفلاحي.

1-7- المنح عند الإنتاج و/أو عند جمع المنتوجات الفلاحية.

1-8- اقتناء وسائل النقل الخاصة.

1-9- اقتناء القطعان.

1-10-اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات.

1-11-تهيئة و/أو بناء الهياكل القاعدية المتخصصة.

2- تثمين المنتوجات الفلاحية:

2-1- إنجاز و/أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية.

2-2- اقتناء عتاد متخصص على مستوى الاستغلال (الفرز، التجفيف، التخزين الأولي...).

3- تسويق- تخزين- توضيب- تصدير:

3-1- إنجاز هياكل التخزين (التبريد والهري وغيرها).

3-2- إنجاز هياكل متخصصة لجمع واستقبال المنتوجات.

3-3- سلسلة الفرز والتوضيب.

3-4- سلسلة الذبح والتقطيع.

3-5- اقتناء الرزم للمنتوجات الزراعية.

3-6- الدعم عند التصدير (النقل الداخلي ومصاريف التوضيب والتخزين والمنح...).

4- تطوير الري الفلاحي:

4-1- رصد الموارد المائية: أشغال الترميم أو إنجازات جديدة (تنقيب، آبار، حواجز مائية، جر مياه المنابع، منشآت تحويل مجاري المياه).

4-2- جلب الطاقة الكهربائية.

4-3- إحداث الهياكل الوسيطة للتخزين (أحواض التراكم...).

4-4- أجهزة الضخ والسقي.

4-5- تهيئة شبكات توزيع المياه الزراعية.

5- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية:

5-1- أشغال الترميم و/أو إحداث الهياكل القاعدية للحفظ المتخصصة.

5-2- إحداث مشاتل.

5-3- إنجاز هياكل متخصصة لإنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة.

5-4- المنح عند الإنتاج.

6- المخزون الأمني (المنتوجات الزراعية والبذور والشتائل):

6-1- مصاريف التسيير والتخزين.

7- حماية مداخيل الفلاحين:

7-1- إعانة للتكفل بالفوارق المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية.

7-2- تطوير الأنشطة الفلاحية التكميلية على مستوى الاستغلال من أجل التنويع وضمان موارد المداخيل.

8- دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

8-1- المحروقات (المازوت).

8-2- الطاقة الكهربائية.

9- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزارعات الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل:

(القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى المتحصل عليها في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي).

9-1- قروض الاستثمار:

9-1-1- استصلاح الأراضي.

9-1-1-1- صرف المياه والتطهير.

9-1-1-2- أعمال قلب التربة ونزع الأحجار.

9-1-1-3- وضع كواسر الرياح.

9-1-1-4- تسميد الأرض.

9-1-1-5- الحواجز المائية.

9-1-1-6- شبكات السقي.

9-1-1-7- احتفار أو حفر الآبار.

9-1-2- هياكل التخزين تحت التبريد الإيجابي أو السلبي للمنتوجات الفلاحية.

9-1-3- بناء و/أو تجديد مباني الاستغلال (مباني تربية المواشي، مخازن، مستودعات...).

9-1-4- اقتناء العتاد والأدوات الفلاحية الخفيفة.

9-1-5- اقتناء العتاد والأجهزة الفلاحية لتربية المواشي والري الفلاحي.

9-1-6- اقتناء و/أو تجديد التجهيزات لتحويل المنتوجات الفلاحية وتثمينها.

9-1-7- شراء القطعان والحيوانات المنسلة.

9-1-8- غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية.

9-1-9- صناعة الأدوات الفلاحية الخفيفة في إطار الصناعة التقليدية أو المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

9-1-10- التجهيزات للإنتاج التقليدي الريفي المتعلق بالنشاط الزراعي.

9-1-11- تجهيزات تثمين المنتوجات الفرعية ذات أصل نباتي وحيواني (تثمين المنتوجات الفلاحية الفرعية و/أو الزراعة الغذائية) وتحويلها.

9-1-12- بناء و/أو تهيئة الهياكل القاعدية لصناعة الرّزم لتوضيب المواد ذات الاستعمال الفلاحي والزراعي الغذائي.

9-2- قروض الاستغلال:

9-2-1- المنتوجات النباتية.

9-2-2- تربية المواشي الموجهة لإنتاج الألبان.

9-2-3- تربية النحل.

9-2-4- تربية الأرانب.

9-2-5- تربية الدواجن.

9-2-6- إنتاج البذور والشتائل.

9-2-7- إنتاج الحيوانات المنسلة.

9-2-8- تحويل المنتوجات الزراعية وتثمينها.

10- تأطير الأشغال:

10-1-دراسات الجدوى.

10-2-التكوين المهني.

10-3-الإرشاد الفلاحي.

10-4-متابعة تنفيذ المشاريع.

10-5-مصاريف تسيير الصندوق.

تتعلق الأعمال التي تم تعدادها أعلاه بالفروع الآتية:

الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية الغنم والبقر والمعز والإبل والخيل، البطاطس، الزراعات تحت البيوت البلاستيكية، الحبوب، البقول الجافة، زراعة الأعلاف، زراعة الأشجار المثمرة (الورديات ذات النوى والبزرات الريفية)، زراعة الكروم، زراعة الزيتون، زراعة الحمضيات، زراعة النخيل، الزراعة الصناعية (الطماطم والتبغ والزيتيات، البنجر السكري، القطن...)، البذور النباتية والحيوانية، شتائل الأشجار والكروم، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي

3/بعض مبالغ الدعم المحددة وفقا للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

3-1- تنمية السقي الفلاحي.

قائمة لنشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل

تجديد الموارد المائية		تصريح مسبق من طرف مصالح الري للولاية.
التنقيب (على الأكثر 150 متر خطي)	1500000 دج/وحدة	الزراعات المؤهلة للدعم: الأشجار المثمرة، الكروم، النخيل، الزراعات الصناعية، البطاطا، الزراعة العلفية، الحبوب، الزراعة المحمية، وإنتاج البذور والشتلات.
حفر وبناء الآبار	250000 دج/وحدة	
إنشاء هياكل للتخزين الوسيطية		
أحواض لجمع المياه:	250000 دج/وحدة	
هياكل بالإسمنت المسلح 100م^3		
أشغال بالطين (رفع الركام والردم) مغطاة بفيلم بلاستيكي لحجم تخزين :		
• 1500 سم^3.	200000 دج/وحدة	
• 3000 سم^3.	300000 دج/وحدة	
• 4500 سم^3.	400000 دج/وحدة	
أجهزة الضخ والسقي:	500000 دج	
1- أجهزة الضخ ولوازمه.		
2- أجهزة السقي بالرش.	200000 دج	
*مجموعة تركيبية مكونة من 24 مرش لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 مجموعات تركيبية على الأكثر للمزارع الواحد).	200000 دج	الزراعات المؤهلة للدعم: الحبوب، البطاطا، الزراعات العلفية، الزراعات الصناعية والمشاتل.
*أو رشاش حلزوني لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 رشاشات حلزونية على الأكثر للمزارع الواحد).		
3- <u>تجهيزات السقي الممركز:</u>		
محطة رأسية واحدة (01).	60000 دج	الزراعات المؤهلة للدعم: الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، الزراعات الصناعية،البطاطا، النخيل، الزراعات المحمية، المشاتل، حظيرة الخشب، حقول الأمهات.
رصيف واحد من مرشات مصغرة.	60000 دج/هكتار	
أو شبكة في الحقل (قطرة بقطرة).	200000 دج/هكتار	
<u>تهيئة شبكات توزيع مياه السقي:</u>		
إعادة الاعتبار لمصرف المياه.	250 دج/متر خطي	
إنشاء مصارف جديدة للمياه.	600 دج/متر خطي	
إعادة الاعتبار لشبكة السقي في الحقل.	800 دج/متر خطي	
- إعادة الاعتبار للفقارة (زراعة الواحات)	10000 دج/إمجاز	زراعة الحمضيات والنخيل. زراعة النخيل.
صيانة الآبار التقليدية		
تهيئة الشبكات	700 دج/متر خطي	
• صيانة ممرات الصرف	600 دج/متر خطي	
• صيانة الممرات (الإيصالات الأساسية).		
<u>صيانة الشبكة الثانوية:</u>	500 دج/متر خطي	
• التجديد	1200 دج/متر خطي	
• إعادة التجديد		

المصدر: وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،2000.

4-1- تكثيف الحبوب:

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل

تنمية الإنتاج والإنتاجية: دعم لتطبيق المسار التقني حرث عميق مبكر وعملية تسوية التربة (recroisage). إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (عمليات البذر، التسميد ومكافحة الأعشاب الضارة). مع الحرث المبكر بدون الحرث المبكلا حماية ضد الديدان البيضاء.	3000 دج/هكتار 6000 دج/هكتار 40000 دج/هكتار 1500 دج/هكتار	منتج الحبوب متواجد في المناطق ذات القدرة العالية في الشمال وفي المحيطات المسقية في المناطق الصحراوية والذي يطبق الطرق التقنية المرشدة. الحرث العميق المبكر المنجز قبل 31 مارس متبوع على الأقل بعملية واحدة تسوية التربة (recroisage). المناطق المحددة والمعروفة بهذه الآفة من طرف المصالح المختصة لحماية النباتات.
منح عند الإنتاج و/أو جمع المنتوجات الفلاحية: 1- منحة جمع الحبوب حماية وتنمية الثروات الوراثية النباتية: المنح عند الإنتاج: 1- منحة تكثير بذور الحبوب (قمح لين، قمح صلب، الشعير والخرطال والتريتيكال) 2- منحة المحافظة على أنواع الشعير والخرطال.	المنحة السنوية محددة حسب الفرق المحدد ما بين الأسعار المرجعية المحددة وأسعار التكلفة عند الاستيراد سنة 2001/2000 قمح صلب: 570 دج/قنطار قمح لين: 770 دج/قنطار يحدد سنويا حسب السعر المرجعي وحسب الصنف G1-G4: 20% R1: 15% R2-R3: 10% (% حسب السعر المرجعي) السعر المرجعي 2000-2001: قمح صلب: 1900 دج/ق قمح لين: 1700 دج/ق الشعير: 1000 دج/ق الخرطال: 1100 دج/ق 500 دج/ق	

المصدر: وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،2000.

4-2- البقول الجافة:

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط

تنمية الإنتاج والإنتاجية: - الدعم لتطبيق المسار التقني. - إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة) وتنفيذ العمليات الزراعية. حماية مداخيل الفلاحين: - منحة التعويض لزراعة أراضي البور. - منحة عند الإنتاج.	4000 دج/هكتار 5000 دج/هكتار 5000 دج/هكتار

المصدر: وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،2000.

4-3- الزراعات العلفية:

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج والإنتاجية: - إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة) وتنفيذ العمليات الزراعية. - الحصول على عتاد زراعي متخصص (للجني، الحفظ والتكييف). آلة الحش. ممشاط التجفيف آلة الجمع والضغط آلة الطمر آلة désileuse - إنشاء مطمورة (الطمر). حماية مداخيل الفلاحين: - منحة تعويض لزراعة أراضي البور.	2000 دج/هكتار 350000 دج منها: 40000 دج 30000 دج 190000 دج 40000 دج 50000 دج 100000 دج 500000 دج	منتج فلاحي يدمج الزراعات العلفية في نظامه الإنتاجي ومنخرط (مسجل) في برامج التنمية المعنية.

المصدر: وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،2000.

4-4- المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل

دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة الكهرباء المازوت	 الساحل وشبه الساحل 170 دج/هـ الهضاب العليا 320 دج/هـ الجنوب 2500 دج/هـ الساحل وشبه الساحل 140 دج/هـ الهضاب العليا 200 دج/هـ الجنوب 260 دج/هـ	 منتج فلاحي يمارس الزراعات المؤهلة للدعم. الزراعات القابلة للدعم: الحبوب، الزراعات العلفية، البطاطا، زراعة النخيل.

المصدر: وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،2000.

الجدول رقم (12):الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA N^0 302-067 من 2000-2013

الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد بداية كل سنة (1)	الإعتمادات المفتوحة	إيرادات الصندوق	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة
		الإيرادات السنوية للصندوق (2)	(3)=(1)+(2)	CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (4)	(5)=(3)-(4)
2000	2432,628	18712,301	21144,928	7,000	0,00	7,000	14144,928
2001	14144,928	20493,001	34637,928	23,500	0,00	23,500	11137,928
2002	11137,929	26269,119	37407,048	34407,048	3,000	37407,049	0,00
2003	0,00	454,830	454,830	44861,674	600	45461,674	21,349
2004	21,349	41102,343	411,237	33,500	7,000	40,500	6,237
2005	6,236	28817,381	29441,073	21,000	6,500	27,500	1941,073
مجموع FNRDA	2432,628	135848,97	138281,603	80118,722	17,100	80289,722	57991,881

المصدر: مديرية الإدارة والوسائل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

بلغت إيرادات هذا الصندوق في مجموعها حوالي 138281,603 مليون دج مثلت ضمنها الاعتمادات المفتوحة من ميزانية الدولة 58% والباقي يعبر عن مجموع الرصيد المتبقي خلال بداية كل سنة، وقد شكلت مجموع المدفوعات من طرف CNMA (الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي) نسبة 99,8% بمبلغ قدره 80118,722 مليون دج نظرا لأن أغلب النشاطات كانت تمول من طرف هذا الأخير، وعموما فقد قدرت نسبة إنجاز المشاريع (مبالغ مستهلكة) بـ 58% خلال

الفترة (2000-2005)، وللتفصيل فقد كانت سنة 2002 السنة التي عرفت استهلاكا بنسبة 100% دون رصيد متبقي وهذا بعد ثلاث سنوات من انطلاق برنامج التنمية الفلاحية بحيث أن خلال سنتي 2000 و 2001 لم تتعدى نسبة الاستفادة (استهلاك الاعتمادات) الـ 3% و 6% على التوالي وهذا نظرا لجهل غالبية الفلاحين حول الأنشطة المدعمة وطرق دعمها وكذا المشاكل التقنية في التطبيق الفعلي للبرنامج (التنمية الفلاحية) باعتبار حداثة انطلاق هذا الأخير، والملاحظ كذلك من الجدول أن الاعتمادات المفتوحة تزيد كل سنة وقد بلغت أكثر من الضعف سنتي 2003 و 2004 مقارنة بسنتي 2000 و 2001 هذا نظرا لاستجابة الفلاحين للبرنامج، وقد بلغت نسبة الإنجاز 100% سنة 2002 وتراجعت الاعتمادات المفتوحة سنة 2005 تمهيدا للشروع في استحداث حسابات وبرامج جديدة.

صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية "FPSAPP":

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول 1421، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 071-302.

قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"

- **إيرادات الحساب:**

- ناتج أتاوى المراقبة الصحية.
- ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية.
- مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات.
- ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق.
- تخصيصات ميزانية الدولة.
- الهبات والوصايا.

- **إعانات الصندوق:**

- الإعانات التي تهدف إلى تنمية الصحة الحيوانية.
- التعويضات والنفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية، بما فيها تعويض ملاّك الحيوانات.
- التكفل بالحملات الوقائية من الأمراض بتمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل المصاريف المتعلقة بالبرامج الوطنية أو الجهوية للوقاية.
- النفقات بما فيها عمليات التحاليل، والمبيدات، والحملات التحسيسية المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية.
- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة، من خلال إتلاف المحاصيل.
- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.

1- النفقات المرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية:

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة.

الجدول رقم (13): الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والنباتية N^0 302-071 FPZPP من 2000-2013

الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد بداية كل سنة (1)	الإعتمادات المفتوحة الإيرادات السنوية للصندوق (2)	إيرادات الصندوق (3)=(1)+(2)	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (4)	رصيد نهاية السنة (5)=(3)-(4)
2000	0,00	133,599	133,599	0,00	0,00		133,599
2001	133,599	226,394	359,993	122,962	0,00	122,962	237,031
2002	237,031	163,862	400,893	397,815	0,00	397,815	3,078
2003	3,078	155,968	159,0	22,943	0,00	22,943	136,103
2004	136,103	133,8	269,886	260	0,00	260	9,886
2005	9,886	181,642	191,528	185,372	0,00	185,372	6,156
2006	6,156	1059,929	1066,085	714,787	0,00	714,787	351,298
2007	351,297	157,459	508,757	508,757	0,00	508,757	0,00
2008	0,00	1469,301	1469,301	716,014	0,00	716,014	753,287
2009	753,287	419,321	1172,608	753,287	0,00	753,287	419,321
2010	419,322	1364,428	1783,749	700	0,00	700	1083,749
2011	1083,749	1169,429	2253,177	1500	0,00	1500	753,177
2012	753,177	1242,235	1995,412	700	0,00	700	1295,412
2013	1295,412	2698,576	3993,989	288,2	1028,114	1316,299	2677,689
مجموع FPZPP	**0,00**	**10575,926**		**6870,123**	**1028,114**	**7898,237**	**2677,689**

%74,68

المصدر: مديرية الإدارة والوسائل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

بلغت إيرادات هذا الصندوق 10575,926 مليون دج في حين أن مجموع مدفوعاته قدرت بـ 7898,237 مليون دج أي نسبة استهلاك 74,68% وهي نسبة عموما لابأس بها وقد عرف هذا الصندوق نسبة مدفوعات قليلة خلال السنوات الأولى من انطلاقه حيث أن مجموع المدفوعات من 2000 إلى 2005 (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) قدرت بـ 989,002 مليون دج، بينما من 2006 إلى 2009 (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية) عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا حوالي 3 أضعاف وهذا نظرا لتوسع البرنامج ودمج تنمية الأرياف وأخيرا خلال الفترة 2010-2013 نلاحظ أن مجموع الدعم قد ارتفع بـ 63% تقريبا عن الفترة الأولى ليبلغ 2692,845 مليون دج وهذا بفعل المخطط الواسع للتجديد الفلاحي والريفي وإنشاء فروع وشعب جديدة استفادت من الدعم، وعموما فقد شهدت الإيرادات

المخصصة لهذا الصندوق ارتفاعا ملحوظا عبر السنوات، فبعدما خصص لهذا الصندوق سنة 2000 مبلغ 133,599 مليون دج، سنة 2006 إلى 1059,929 مليون دج ثم سنة 2013 إلى 2698,576 مليون دج.

كما نلاحظ من الجدول رقم (13) أن بعض السنوات كسنة 2002 و 2006 و 2007 عرفت نسبة استهلاك مرتفعة في الاعتمادات المخصصة بفعل المدفوعات المحققة من الدعم وهذا راجع إلى وعي الفلاحين بضرورة وقاية المحاصيل والحيوانات من الأمراض وكذلك إلى زيادة الحملات والتدخلات المنظمة من قبل المصالح الفلاحية والبيطرية الرامية إلى مكافحة الأمراض والأوبئة كالحمى القلاعية والدودة البيضاء...

✓ **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب "FLDDPS":**

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1423، يحدد مدوّنة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه " صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ".

- **قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من الدعم الجزئي أو الكلي لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:**

1- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر:

1-1- حظر الرعي.

1-2- غرس مصدات الرياح.

1-3- غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية.

1-4- غرس غيضات ظل للقطيع.

1-5- أشال المحافظة على التربة والمياه.

1-6- تثبيت الكثبان.

2- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها:

2-1- الأغراس الرعوية المقاومة للجفاف.

2-2- الأغراس الرعوية في منطقة تفتقر إلى المياه.

2-3- مشتلة إنتاج بذور النباتات الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف.

2-4- جمع بذور النباتات الرعوية أو العلفية المحلية.

2-5- صيانة الأغطية الحلفاوية وتجديدها.

2-6- جلب الطاقة الكهربائية واقتناء التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

2-7- فتح مسالك زراعية.

2-8- تهيئة المسالك الزراعية.

3- الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية:

3-1- الحفاظ على السلالات وتحسينها.

3-1-1- الحفاظ على سلالات الأغنام بمكافحة تقارب العصب.

3-1-2- إنشاء مراكز إنتاج مكثري الأغنام والماعز.

3-2- وحدة تسمين الأغنام.

3-2-1- بناء وتجهيز وحدة تسمين الأغنام بالنسبة للمربين الذين ليس بحوزتهم وعاء عقاري.

3-2-2- بناء وتجهيز وحدة تسمين الأغنام (حظيرة المواشي) بالنسبة للحيوانات التي ترعى خارج الحظيرة وتعلف داخلها.

3-3- إنشاء حظيرة ماعز حلوب.

3-4- تحسين بنية القطعان.

4- الإعانات الموجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات:

4-1- جني الحلفاء وتوضيبها وتسويقها ونقلها.

4-2- ورشات التحويل التقليدي للحلفاء.

4-3- إنجاز مذابح ومخازن تبريد.

4-4- تصدير لحوم الأغنام والماعز.

4-5- ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود.

4-5-1-ورشات جمع وتحويل الصوف.

4-5-2- ورشات جمع وتحويل الجلود.

4-6- إنتاج وجمع وتحويل حليب النعاج.

4-6-1-تطوير إنتاج حليب النعاج.

4-6-2-اقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج.

4-6-3-إنشاء وحدة تحويل حليب النعاج إلى جبن مزرعة.

5- الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والمربين الزراعيين:

5-1-تغذية القطاع في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج.

6- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي:

6-1- إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية: حفر آبار رعوية وجبّ وبرك مائية وسدود صغيرة والتقاط وتهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري.

6-2- إعادة تأهيل ينابيع المياه:حفر آبار رعوية وجب وبرك مائية وسدود صغيرة ومنابع المياه.

7- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع:

7-1- دراسات الجدوى.

7-2- التكوين المهني للمربين.

7-3- إرشاد التقنيات.

7-4- تحسيس المربين.

7-5- متابعة وتقييم تنفيذ المشاريع.

الجدول رقم 14: الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب N^0 302-109 FLCDDPS من 2002-2013:

الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد بداية كل سنة (1)	الإعتمادات المفتوحة	مجموع (3)=(1)+(2)	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة (5)=(3)-(4)
		مجموع الإيرادات (2)		CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (4)	
2000	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
2001	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
2002	0,00	500	500	0,00	500	500	0,00
2003	0,00	2000	2000	0,00	2000	2000	0,00
2004	0,00	5660	5660	0,00	5660	5660	0,00
2005	0,00	5108	5108	0,00	3200	3200	1908
2006	9108	7160	9068	2000	1555,6	3555,6	5512,3
2007	5512,3	5000	10512,3	0,00	0,00	0,00	10512,3
2008	10512,3	5000	15512,3	1000	0,00	1000	14512,3
2009	14512,3	1250	15762,3	0,00	2325	2325	13437,3
2010	13437,3	2250	15687,3	500	0,00	500	15187,3
2011	15187,3	8893	24080,3	500	0,00	500	23580,3
2012	23580,3	3035	26615,3	0,00	7055,502	7055,502	19559,845
2013	19559,845	2678,8	22238,645	3916,8	7023,9	7063,091	15175,555
مجموع FLCDDPS	**0,00**	**48534,8**		**4039,168**	**29320,077**	**33359,245**	**15175,555**
				%8,32	**%60,41**	**%68,73**	

المصدر: مديرية الإدارة والوسائل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

نلاحظ من الجدول أن مخصصات ميزانية الدولة لصالح هذا الصندوق تتميز بميل موجب نحو الزيادة خلال فترة 2002-2013 حيث ابتدأت سنة 2002 بـ 500,00 مليون دج لتزيد إلى 2000 مليون دج و 5660 مليون دج في سنتي 2003 و 2004 على التوالي مع ملاحظة الاستهلاك الكامل للمبالغ المرصودة في الحساب خلال المدة 2002-2004 وقد عرفت سنة 2011 أعلى مخصص بـ 8893 مليون دج، في حين بلغ مجموع المدفوعات 33359,24 مليون دج من أصل 48534,80 كمخصصات أي بنسبة استهلاك 68,73% وعموما تعتبر نسبة مهمة في إنجاز المشاريع.

✓ **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز " FDRMVTC ":**

- **إعانات الصندوق:**

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.
- المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.
- كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق.

قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

2- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية:

أ- استصلاح الأراضي الفلاحية:

- الحرث العميق.
- التحسين العقاري.

ب- التهيئات الخاصة بالري:

- إنجاز التنقيب عن المياه.
- حفر الآبار.
- إنجاز الجب.
- إنجاز البرك المائية.
- تهيئة منابع المياه.
- تهيئة سدود التحويل.
- تهيئة سدود المجاري الباطنية.
- التقاط المياه وتهيئة منابع المياه.
- إنجاز السواقي.

- إنجاز قنوات جلب المياه.
- تهيئة نقاط التنقيب عن المياه وتجهيزها.
- تهيئة الآبار وتجهيزها.
- إنجاز مخابئ نقاط للتنقيب عن المياه.
- إنجاز أحواض.
- إنجاز قنوات رئيسية لصرف المياه.
- إنجاز شبكات صرف المياه.
- اقتناء تجهيزات خاصة بالسقي عن طريق الرش.
- اقتناء تجهيزات خاصة بالسقي بالقطرة.

ج- أشغال المحافظة على التربة:

- التخفيف من السيول المتدفقة.
- تثبيت حافة الأنهار.
- إنجاز حواجز الحماية بغرس الأشجار.
- إصلاح الحواجز.
- إنجاز جدران صغيرة بالأحجار وبلاطين.
- منع الرعي.
- تثبيت الكثبان (البيولوجي).
- تثبيت الكثبان (الميكانكي).
- غرس النباتات الرعوية بدون سقي.
- غرس النباتات ذات السيقان الطويلة.
- غرس التين الشوكي أو الصبار.
- زرع المراعي.
- ترميم (تجديد) منابت الحلفاء.

د- تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي:

- غرس الأشجار المثمرة.
- غرس أشجار العنب.
- غرس الأعلاف.
- غرس النخيل.

هـ- الإنتاج الحيواني:

- إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة (تربية النحل والأرانب وتربية الديوك الهندية وتربية الحيوانات الصغيرة الأخرى).
- إنشاء وحدات صغيرة لتربية المواشي (البقر والغنم والماعز والإبل والخيول وأنواع أخرى).
- تدعيم تربية الحيوانات في الوسط العائلي (اقتناء و/أو بناء المخابئ).
- إنشاء وحدات صغيرة لصنع أغذية الأنعام.
- إنشاء وحدات صغيرة لجمع الحليب.

و- تثمين المنتوجات الفلاحية:

- إقامة ورشات لتوضيب مادة الصوف وتحويلها.
- إقامة ورشات لتوضيب مادة الحلفاء وتحويلها.
- إقامة ورشات لتوضيب مادة الحليب وتحويلها.
- إقامة ورشات لتوضيب المنتجات النباتية وتحويلها.
- إنشاء أسواق محلية.
- إنشاء وحدات صغيرة لصناعة التقطير.

3- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي:

- تعبئة المياه.
- التزود بالطاقة الكهربائية.
- ممرات الدخول إلى محيط الأراضي.

- إنجاز مجموع العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.

4- المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والنشاط.

5- كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق، لا سيما ما يأتي:

- المطاحن التقليدية.
- معاصر الزيتون التقليدية.
- الحدادة التقليدية.
- نسج الحلفاء وصناعة السلال والمذاري.
- صناعة الزرابي.
- تحضير صوف الجز.
- مدابغ تقليدية.
- صناعة الرحال والسروج.
- التجفيف.
- صناعة رزم التعليب الخشبية.
- صناعة أدوات الفلين.
- صناعة أغذية الأنعام.
- إقامة التجهيزات والعتاد المخصص للري.
- تصليح العتاد الفلاحي.
- تصليح المضخات (الموجهة للاستعمال الفلاحي).
- توضيب الفواكه والخضر وتحويلها.
- توضيب المنتوجات الحيوانية وتحويلها.
- توضيب المنتوجات الغابية وتحويلها.
- تجفيف المنتوجات النباتية والحيوانية.
- صناعة التقطير.

- نقل المنتوجات النباتية والخاصة بالأنعام.
- تأدية خدمات وخدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية...).
- كل أشغال الدباغة وتحضير الجلود والفرو.
- صناعة أدوات عدة الرواحل.

الجدول رقم 15: الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز N^0 302-111 FDRMVTC من 2002-2013:

الوحدة: مليون دج.

السنوات	رصيد بداية كل سنة (1)	الإعتمادات المفتوحة	إيرادات الصندوق (3)=(1)+(2)			رصيد نهاية السنة (5)=(3)-(4)
		الإيرادات السنوية للصندوق(2)		CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (4)
2000	4000	10000	14000	8000	0,00	8000	6000
2001	6000	4000	10000	0,00	0,00	0,00	10000
2002	10000	0,00	10000	10000	0,00	10000	0,00
2003	0,00	2000,03	2000,03	2000	0,00	2000	0,03
2004	0,03	8840,2	8840,23	8840	0,00	8840	0,23
2005	0,23	13000,1	13000,33	9000	4000	13000	0,33
2006	0,33	14280,3	14280,63	6500	0,00	6500	7780,63
2007	7780,63	6124,1	13904,73	5534,4	2400	7934,4	5970,33
2008	5970,33	9300,1	15270,43	0,00	1000	1000	14270,43
2009	14270,43	2250,02	16520,45	700	3050	3750	12770,45
2010	12770,45	3230,02	16000,46	2436,115	9835	12271,115	3729,35
2011	3729,35	12543,15	16272,54	262,7	6334,8	6597,4	9674,1
2012	9674,1	18103,34	27778,44	1079,15	15020,51	16099,66	11678,78
2013	11678,78	3839,77	15518,55	1285,67	1549,45	2835,12	12683,43
مجموع FDRMVTC		**107511.1**	**193386.82**	**55638.03**	**43189.76**	**98827.69**	

المصدر: مديرية الإدارة والوسائل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

نلاحظ من الجدول تناقص في الاعتمادات المخصصة لهذا الحساب في البدايات الأولى فبعد أن كانت سنة 2000 تقدر بـ 10 الاف مليون دج تناقصت بنسبة 60% في السنة الموالية 2001 وأصبحت 4 آلاف مليون دج وانعدمت سنة 2002 وهذا

راجع إلى زيادة رصيد آخر السنة بسبب قلة استهلاك المبالغ، إذ يتم تحويل رصيد آخر السنة إلى السنة الموالية وابتداءا من سنة 2003 نلاحظ تزايد مطرد في الاعتمادات إلى غاية 2006 حيث انتقلت من 2000 مليون دج سنة 2003 إلى 8000 مليون سنة 2004 و 13 الف سنة 2005 و14 الف سنة 2006 و18000 مليون دج سنة 2012 وهذا بفعل زيادة المدفوعات الحقيقية لهذا الصندوق خلال هذه السنوات، في حين ان هذا الارتفاع في الاعتمادات تراجع خلال السنوات 2007 ،2009 ليبلغ أدنى حد له سنة 2009 بـ 2250 مليون دج بفعل تناقص المدفوعات الحقيقية خلال هذه السنة والسنة التي قبلها، وزيادة رصيد بداية السنوات الموالية مما قلل من حجم الاعتمادات المرصودة ،مع ملاحظة أن سنة 2013 عرفت حجم مدفوعات مرتفع ، وللإشارة فإن تباين مبالغ المدفوعات الحقيقية من سنة لأخرى مرده إلى العراقيل الناجمة عن الوضعية العقارية لا سيما أن الأمر يتعلق باستصلاح الأراضي وعقود الامتياز.

المطلب الثاني: تطور سياسة الدعم خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2005-2009) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

✓ الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي "FNDIA":

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول 1427، يحدد قامة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي"

- **إعانات الصندوق:**

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره.

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط ولطويل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار صيغة " البيع بالإيجار ".
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.

- **قائمة الأعمال المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:**

1- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية:

1-1- أشغال تحضير التربة.

1-2- أشغال تهيئة التربة وحمايتها.

1-3- اقتناء المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية).

1-4- اقتلاع و/أو إحياء الأشجار القديمة.

1-5- عمليات التطعيم.

1-6- اقتناء العتاد الفلاحي.

1-7- اقتناء وسائل النقل الخاصة.

1-8- اقتناء القطعان.

1-9- اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات.

1-10-تهيئة و/أو بناء منشآت فلاحية.

2- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره:

2-1- إنجاز و/أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية الواقعة بجوار أو في المستثمرات الفلاحية.

2-2- اقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة (جمع، تجفيف، تخزين أولي).

2-3- إنجاز منشآت خاصة بتخزين المنتوجات الفلاحية.

2-4- إنجاز منشآت متخصصة في جمع المنتوجات الفلاحية واستقبالها.

2-5- سلسلة الفرز والتوضيب.

2-6- سلسلات ذبح الحيوانات الصغيرة وتقطيعها.

2-7- اقتناء الرزم للمنتوجات الفلاحية.

2-8- الدعم عند التصدير (النقل داخل التراب الوطني، مصاريف التوضيب والتخزين والمنح والترقية...).

3- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي:

3-1- تعبئة الموارد المائية: ترميم أو إنجاز منشآت (حواجز مائية جديدة، جر مياه المنابع، منشآت تحويل مجاري المياه، تنقيب، الآبار خارج المناطق السهبية).

3-2- جلب الطاقة الكهربائية.

3-3- إحداث منشآت وسيطة للتخزين (أحواض التراكم).

3-4- أجهزة الضخ والسقي.

3-5- إنجاز أو ترميم شبكات توزيع المياه الزراعية.

3-6- إنجاز أو ترميم شبكات صرف المياه.

4- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها:

4-1- ترميم و/أو إحداث منشآت للحفظ المتخصص غير تلك الخاصة بالحفظ عن طريق التبريد.

4-2- إنجاز منشآت متخصصة في إنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة وإحداث مشاتل نباتية وحيوانية.

5- الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

5-1- المحروقات (المازوت).

5-2- الطاقة الكهربائية.

6- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي:

6-1- **قروض متوسطة وطويلة المدى:**

6-1-1- استصلاح الأراضي.

6-1-1-1- صرف المياه والتطهير.

6-1-1-2- أعمال قلب التربة ونزع الأحجار.

6-1-1-3- وضع مضادات الرياح.

6-1-1-4- تسميد الأرض.

6-1-1-5- الحواجز المائية.

6-1-1-6- شبكات السقي.

6-1-1-7- احتفار أو حفر الآبار.

6-1-1-8- أشغال التمهيد والتسوية.

6-1-2- منشآت التخزين تحت التبريد الإيجابي أو السلبي للمنتوجات الفلاحية.

6-1-3- بناء و/أو تجديد مباني الاستغلال الفلاحي (مباني تربية الحيوانات، مخازن، مستودعات).

6-1-4- اقتناء العتاد والأدوات الفلاحية الخفيفة.

6-1-5- اقتناء العتاد و/أو التجهيزات الفلاحية لتربية الحيوانات والري الفلاحي.

6-1-6- اقتناء تجهيزات جديدة وتجديد تجهيزات لتحويل المنتوجات والمنتوجات الفرعية الفلاحية و/أو الزراعية الغذائية وتثمينها.

6-1-7- شراء القطعان والحيوانات المنسلة.

6-1-8- غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية.

6-1-9- التجهيزات للإنتاج التقليدي الريفي المرتبط بالنشاط الزراعي.

6-1-10- بناء و/أو تهيئة منشآت صنع الرزم لتوضيب المواد ذات الاستعمال الفلاحي والزراعي الغذائي.

6-1-11- بناء و/أو تهيئة منشآت صنع أغذية الحيوانات وتوضيبها وتخزينها.

6-2- **قروض قصيرة المدى:**

6-2-1- الإنتاج النباتي: البذور والشتائل، المدخلات، أشغال زراعية، أدوات تصليح.

6-2-2- الإنتاج الحيواني: اللقاحات والمدخلات والأغذية والمواد الصيدلانية وأشغال الترميم والصيانة والأدوات ومصاريف الإيجار.

6-2-3- تحويل المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية وتثمينها: الطاقة ومصاريف الإيجار والتغليف وأشغال الصيانة ومصاريف التصليح.

7- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها:

7-1- دراسة جدوى المشاريع الفلاحية.

7-2- التكوين المهني الموجه للفلاحين و لأولاد الفلاحين وللإطارات التقنية.

7-3- الإرشاد الفلاحي.

7-4- متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

- **تتعلق الأعمال التي تم تعدادها أعلاه بالفروع الآتية:**
- الحليب.
- تربية النحل.
- تربية الدواجن.
- تربية الأرانب.
- تربية الغنم والبقر والماعز والإبل والخيل.
- البطاطس.
- الزراعات تحت البيوت البلاستيكية.
- زراعة الحبوب.
- البقول الجافة.
- زراعة الأعلاف.
- زراعة الأشجار المثمرة (الورديات ذات النوع والبزرات الريفية).
- زراعة الكروم.
- زراعة الزيتون.
- زراعة الحمضيات.
- زراعة النخيل.
- الزراعة الصناعية (الطماطم والتبغ والزيتيات والبنجر السكري والقطن).
- البذور النباتية والحيوانية.
- شتائل الأشجار والكروم.
- حيوانات التكاثر.
- التلقيح الاصطناعي.

الجدول رقم 16: الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي N^0 302-067 FNDIA من 2006-2013:

الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد بداية كل سنة (1)	الإعتمادات المفتوحة	إيرادات الصندوق	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة
		الإيرادات السنوية للصندوق (2)	(3)=(1)+(2)	CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (4)	(5)=(3)-(4)
2006	1941,073	37394,169	39335,242	6000	28000	34000	5335,242
2007	5335,242	19610,466	24945,707	0,00	6000	6000	1894,57
2008	1894,57	40308,445	59254,153	1063,9	8402	9465,9	49788,233
2009	49788,233	8993,338	58781,571	525	9125	9650	49131,571
2010	49131,571	15301,1	64432,701	1146,73	3414,826	3529,499	60903,202
2011	60903,202	6275,215	67178,417	2523,43	10381,973	10634,316	56544,101
2012	56544,101	19792,368	76336,469	119,776	11772,167	11891,943	64444,526
2013	64444,526	29246,616	93691,142	1173,32	24944,246	25061,578	68629,564
مجموع FNDIA		**357798,914**	**360231,542**	**17246,1766**	**119140,212**	**291601,978**	68629,564

- **المصدر:** مديرية الإدارة والوسائل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

نلاحظ من الجدول تذبذب المخصصات السنوية المفتوحة لدى هذا الصندوق إذ قدرت سنة 2006 بـ: 37394 مليون دج ثم انخفضت سنة 2007 ثم قفزت إلى 40308 مليون دج سنة 2008 وبعدها بقيت دون المستويات الأولى والسبب في ذلك هو الزيادة المستمرة في رصيد بداية السنة نتيجة لقلة المدفوعات الحقيقية للدعم وابتداءا من سنة 2011 أخذت المدفوعات في تزايد إذ قدرت سنة 2009 بـ 9650 مليون دج ثم انتقلت سنة 2011 إلى 10634 مليون دج ثم سنة2012 إلى 11891 مليون دج لتبلغ سنة 2013 إلى 25061 مليون دج نتيجة لارتفاع في الطلب على وسائل الإنتاج والاستثمار وكذا تنوع وتزايد أشكال الدعم من خلال برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

وقدرت نسبة المدفوعات الحقيقية إلى مجموع إيرادات الصندوق بـ 81%.

✓ **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي " FNRPA":**

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول 1427، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي".

- **إعانات الصندوق:**

- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية:
  - ✓ كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد، لا سيما الحبوب والحليب.
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية:
  - ✓ المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل.
  - ✓ المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها:
    الحليب واللحوم والبيض والعسل والطماطم والفلفل والفليفلة والجلبان والفاصوليا والبطاطس والبصل والثوم والبنجر السكري والكرنب والجزر واللّفت والفطر والفول والحمص والعدس والحمضيات والتين والزيتون والتفاح والإجاص واللوز والكرز والمشمش والتمر والخوخ والبرقوق والعنب والسفرجل والفراولة والعلف والقمح والشعير.
  - ✓ المنح القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي.
  - ✓ التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

الجدول رقم 17: الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي N^0 302-121 FNRPA من 2005-2013:

الوحدة: مليون دج.

السنوات	رصيد بداية كل سنة (1)	الإعتمادات المفتوحة	إيرادات الصندوق	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة
		الإيرادات السنوية للصندوق(2)	(3)=(1)+(2)	CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (4)	(5)=(3)-(4)
2005	0,00	8500	8500	0,00	0,00	0,00	8500
2006	8500	0,00	8500	8500	0,00	8500	0,00
2007	0,00	8500	8500	6000	0,00	6000	2500
2008	2500	12000	14500	5500	0,00	5500	9000
2009	9000	3000	12000	6140,5	3774	9914,5	2085,5
2010	2085,5	11650	13735,5	6621,2	11635,644	11701,856	2033,644
2011	2033,644	17859	19892,644	100,336	18558,356	18658,692	123395,2
2012	1233,952	20150	21383,952	0,00	21383,952	21383,952	0,00
2013	0,00	40262	40262	0,00	40022,8	40022,8	239,2
مجموع FNRPA	**0,00**	**121921**		**26307,047**	**95374,754**	**121681,8**	**239,2**
				%21,58	**%78,23**	**%99,80**	

المصدر: مديرية الإدارة والوسائل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم (17) أن المدفوعات الحقيقية للدعم الموجهة أخذت تتناقص منذ بداية سير حساب الصندوق إذ قدرت بـ 8500 مليون دج سنة 2006 ثم 6000 مليون دج سنة 2007 ثم 5500 مليون دج سنة 2008 وبعدها أخذت هذه الأخيرة في الزيادة بشكل مذهل إذ قدرت نسبتها بين سنتي 2008 و2009 بـ 80% حيث بلغت سنة 2009 قيمة 9914 مليون دج، وتأخذ بالزيادة خلال السنوات اللاحقة ومرد ذلك هو الزيادة في مخصصات الدولة بسبب الشروع في زيادة المنح والأسعار لدعم الحبوب وضم دعم البقول الجافة والزيادة في دعم الحليب والبطاطا من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYR-PALAC) الذي أنشئ سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتوجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، ونلاحظ أن مدفوعات هذا الصندوق انخفضت سنة 2013 بسبب استعمال رصيد نهاية سنة 2012 وقد تضاعفت مخصصات هذا الصندوق سنة 2013 لتصل إلى 40262 مليون دج.

المطلب الثالث: تطور الإنتاج خلال الفترة 2000-2011. (انظر الملحق رقم 05).

1/ إنتاج الحبوب: بلغ متوسط الإنتاج حوالي 35 مليون قنطار يتضمنه حجم قياسي قدر بحوالي 52 مليون قنطار خلال موسم (2008-2009) علما أن برنامج التجديد الفلاحي في أهدافه قد سطر بلوغ 53 مليون قنطار من الحبوب في أفق 2014 [1]، مع ملاحظة أنه خلال مواسم (2002-2003)، (2003-2004)، (2005-2006)، (2008-2009)، (2009-2010) قد فاق حجم الإنتاج الـ 40 مليون قنطار وقد مثل مجموع إنتاج هذه المواسم حوالي 56% من مجموع الإنتاج لهذه الفترة، كما يعتبر موسم (2007-2008) الأضعف إنتاجا بحوالي 15 مليون قنطار بحيث انخفض الإنتاج عن الموسم الذي سبقه بنسبة 57% وتضاعف خلال الموسم الموالي بمقدار 2,5، وعموما وباستثناء هذا الموسم فإن حجم الإنتاج بقي فوق الـ 35 مليون قنطار إذا افترضنا أنه ابتداءا من موسم 2002-2003 قد بدأت تظهر الآثار الإيجابية لعملية الدعم الفلاحي، أما عن أصناف الحبوب نجد أن مساهمة القمح الصلب ظلت في المقدمة بنسبة 45% من مجموع الإنتاج، والشعير بنسبة 31% والقمح اللّين بنسبة 22% مع تطور ملحوظ في إنتاج الخرطال والذرة البيضاء.

2/ البقول الجافة: تطور إنتاج البقول الجافة بشكل إيجابي خلال المواسم الأربعة الأولى من 384360 قنطار إلى 530.000 قنطار ثم أخذ يتأرجح في المواسم الأخرى، غير أنه وابتداءا من موسم 2008-2009 انتقل فوق مستوى 58 ألف قنطار ليبلغ 642890 قنطار ثم إلى 723450 قنطار ثم 788170 قنطار خلال مواسم (2009-2010) و (2010-2011) بنسبة زيادة قدرها على التوالي 60%، 12%، 9% وبمقارنة الموسم الأخير مع الموسم الأول نجد أن الإنتاج قد ازداد بـ 105% وللعلم فإن الحكومة وفي إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي قد أعطت أولوية معتبرة من خلال تشجيع ودعم إنتاج البقول الجافة خاصة مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمية خلال أزمة 2008 وما أدى إلى ارتفاع حجم إنتاج كل من العدس والحمص خاصة حيث انتقل متوسط إنتاج العدس خلال (2000-2007)

[1] MADR, Projet de programme quinquemmal de développement (2010/2014), Mars 2009, P :07.

من 5197 قنطار إلى 41.449 قنطار، والحمص من 147.827 قنطار إلى 191.441 قنطار.

3/ إنتاج الخضروات:

بلغ إنتاج الخضروات أرقاما قياسية ضمنت تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، حيث تضاعف الإنتاج 3 مرات (أضعاف) مما كان عليه إذا ما قارنا موسم 2010-2011 مع موسم 2000-2001، وكانت أعلى نسبة في الزيادة في الإنتاج قد قدرت بـ 20% من موسم (2007-2008) إلى (2008-2009) حيث انتقل حجم الإنتاج من 6,06 مليون قنطار إلى 7,3 مليون قنطار كنتيجة مباشرة لتحسن دعم هذه الأنواع والحفاظ على مداخيل الفلاحين والمنح المقدمة خلال تقديم الإنتاج وتخزينه وتشجيع الاستثمار الفلاحي بما في ذلك دعم السقي والزراعات المحمية، وعموما تمييز إنتاج الخضروات بميل موجب نحو الزيادة في كل المواسم وقد بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج لهذه الفترة عن الفترة السابقة بـ 84% حيث تحسن إنتاج الطماطم عن الفترة السابقة إذ بلغ أقصى حجم خلالها بـ 3,4 مليون قنطار، أما خلال هذه الفترة انتقل إلى حجم 7,7 مليون قنطار والبطاطا من 12,07 مليون قنطار إلى 38 مليون قنطار- علما أن برنامج التجديد الفلاحي في أهدافه قد سطر بلوغ 33 مليون قنطار بطاطا سنة 2014- والبصل من 3,9 مليون قنطار إلى 11,4 مليون قنطار، أما الأنواع الأخرى من الخضر فانتقلت من أقصى حجم لها في الفترة السابقة الذي يقدر بـ 8,4 مليون قنطار إلى 20 مليون قنطار كأقصى حجم خلال موسم (2010-2011).

4/ إنتاج الأعلاف:

إن زراعة الأعلاف التي تميزت في الفترة السابقة بالتذبذب والتراجع في بعض المواسم قد شهدت تحسنا خلال هذه الفترة وفاقت المستوى القياسي في الإنتاج الذي تحقق منذ موسم 1990-1991 بـ 13 مليون قنطار ليتم بلوغ مستوى 15 مليون قنطار (موسم 2006-2007) و 18 مليون قنطار موسمي (2008-2009) و

(2009-2010) و 16 مليون قنطار موسم (2010-2011)، وعرف إنتاج العلف نموا جيدا حيث قدرت هذه النسبة في النمو بـ 73% عن الفترة السابقة وهذا خاصة خلال المواسم الثلاث الأخيرة أي في بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، هذا التطور نجم عن الاهتمام بالمناطق الريفية وتشجيع الزراعات الرعوية وتوسيع حجم المساحات المستصلحة وتسهيل التزود بالمياه ضمن التمويلات والإعانات المقدمة من قبل مختلف الصناديق.

أما عن الأشجار المثمرة كالكروم والحمضيات والزيتون والتمور هي الأخرى تمتعت بنفس الصفة في زيادة ونمو إنتاجها إذ حققت زراعة الكروم نموا قدر بـ 97% في كمية الإنتاج مقارنة بالفترة السابقة، والحمضيات بـ 103% بحيث أقصى حد إنتاج كان في موسم 2010-2011 بـ 11 مليون قنطار بينما في الفترة الماضية لم يتجاوز الحد الأقصى للإنتاج 4,5 مليون قنطار، وبالنسبة للزيتون قد بلغ نسبة نمو قدرت بـ 58% عن الفترة السابقة، كما نلاحظ أن زيتون المائدة عرف قفزة نوعية في حجم الإنتاج إذ تجاوز هذا الأخير 1,9 مليون قنطار موسم 2010-2011 في حين لم يبلغ كأقصى تقدير خلال الفترة الفارطة 500 ألف قنطار وحقق موسم (2010-2011) كمية إنتاج فاقت 6,00 مليون قنطار في حين لم تتجاوز هذه الكمية خلال الفترة الماضية سوى 03 مليون قنطار كأقصى حد.

ومن جهة أخرى فإن مجموع إنتاج التمور قد فاق حجم 58 مليون قنطار لهذه الفترة وقدرت نسبة النمو في إنتاج التمور مقارنة بالفترة التي سبقتها 64% حيث كان مجموع إنتاج الفترة السابقة حوالي 35 مليون قنطار، وتطور إنتاج التمور مهم للغاية خاصة نحو التصدير للخارج نظرا لجودة التمور الجزائرية.

وعموما فإن حصيلة إنتاج الأشجار المثمرة تعتبر مشجعة جدا وكانت كرد فعل إيجابي لأشكال الدعم المقدم خلال هذه الفترة بمختلف مخططاتها إذ تركز الأمر

على تجديد الغراسات و القيام بغراسات جديدة، ومكافحة الأمراض إضافة إلى تعدد المنح الخاصة بالإنتاج والتخزين والاستثمار بصفة عامة.

الخاتمة:

إن القطاع الزراعي في الجزائر قد مرّ بعدة تحولات أقررتها السياسات الزراعية المتعاقبة من الاستقلال تحت تأثير الظروف الاقتصادية العالمية والداخلية للبلاد، إذ كان الهدف منها هو تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ودفع عجلة الإنتاج في ظل مقومات الجزائر الزراعية الطبيعية (تربة صالحة للزراعة وتنوع الأقاليم) والبشرية منها (إذ أن سكان الأرياف واليد العاملة في القطاع الزراعي تشكل نسبة 30% من القوة العاملة)، والمقومات المالية التي تتعلق أساسا بمداخيل المحروقات باستثناء فترة نهاية الثمانينات والتسعينات فإنها ساهمت بشكل كبير في دعم هذا القطاع، لكن الآثار المرتقبة لم تكن في مستوى التطلعات والمبالغ المنفقة والطموح الناشئ من ضرورة الانتقال إلى اقتصاد بديل عن اقتصاد المحروقات وبلوغ الوفرة الغذائية للسكان وولوج الأسواق العربية والعالمية بتسويق المنتوجات الجزائرية، فبالرغم من النتائج المحققة في السنوات الأخيرة خاصة (2000-2014) من نمو لمستوى الإنتاج الفلاحي عامة مقارنة بالحقبات الماضية إلى أن هاجس الجميع المتمثل في ضرورة التقليل من فاتورة الاستيراد لمادة الحبوب يبقى مقلق جدا مع زيادة عدد السكان والحاجة للغذاء. فالجزائر لا زالت تعاني هذا المشكل الذي يبقى حبيس التغيرات المناخية وكمية الأمطار ومحدودية الإهتمام بالإرشادات الحدية اللازمة خلال عملية الإنتاج والاستفادة من البحث العلمي من قبل الفلاح في ضرورة التركيز على التوسع الرأسي في الإنتاج لتحقيق مردودية أعلى، ومجملا فإن سياسة الدعم الفلاحي قد نجحت في نشاطات فلاحية معينة وفشلت في أخرى تبعا لفشل التوجهات والمناهج وغياب الرقابة البعدية من عملية الاستفادة من الدعم، إضافة إلى أن أغلب السياسات الأخيرة قد ركزت على جانب الإنتاج ولم تركز على جانب التسويق وتنظيمه.

الفصل الثالث

الفصل التطبيقي

مقدمة:

استفادت ولاية سعيدة على غرار باقي الولايات من مختلف برامج التنمية الفلاحية والريفية ابتداء من سنة 2000 الى يومنا هذا بهدف بعث النشاط الفلاحي بصفة عامة وانعكس ذلك في تحقيق قيمة الإنتاج التي قدرت بـ 0,25 مليار دج بمعدل نمو 33% سنة 2013 و تسعى مختلف المصالح التابعة لوزارة الفلاحة من مديرية المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات وغيرها لإنجاز مختلف المشاريع المبرمجة وتقديم الدعم المتواصل للفلاح بغرض النهوض بهذا القطاع الذي يمثل الحصة الأكبر من نشاط السكان . وقد حققت الولاية نسبة للإكتفاء الذاتي في عدد من المنتوجات الفلاحية غير ان هذا الإكتفاء أو معدلات الإنتاج تتأرجح من سنة إلى أخرى لا سيما مادة الحبوب باعتبارها الغذاء الأساسي لدى سكان الولاية و الجزائر بصفة عامة. ونظرا للمقومات الطبيعية للولاية و التحفيز المقدم من خلال برامج الدعم المختلف، تسعى لبلوغ مستويات أعلى لإنتاج هذه المادة المهمة التي تتعلق أساسا بالأمن الغذائي للبلاد و مساهمتها في تحقيق ذلك جنبا إلى باقي ولايات الوطن علما أن الولاية تساهم بنسبة 3 إلى 5% من الإنتاج الوطني للحبوب، و نسعى من خلال هذا الفصل التطبيقي الذي يستعرض وضعية الدعم المقدم لمختلف مدخلات عملية إنتاج الحبوب و النتائج المحصلة عليها لتبيان أثره في رفع الإنتاج و الوقوف على العراقيل التي تواجه تطور هذا النشاط و تقييم أدائه خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014 والخروج بنتائج عملية و توصيات قد تسهم مستقبلا في تحديد العوامل الأساسية و الشروط المنوطة لبلوغ الوفرة الكاملة من خلال التخصيص الأمثل للموارد.

المبحث الأول: بطاقة تقنية لولاية سعيدة

المطلب الأول: لمحة عن الولاية

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر،يحدها شمالا ولاية معسكر، وغربا ولاية سيدي بلعباس، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي البيض والنعامة.

للولاية مناخ قاري لذا تعتبر المنطقة شبه جافة باردة شتاءا وحارة صيفا، مساحة الولاية تقدر بـ 6613 كم^2، ويبلغ معدل التساقط السنوي ما بين 200 إلى 600 ملم/سنة، يتواجد بالولاية غطاء غابي يمثل نسبة 24% من المساحة الإجمالية للولاية، وتعتبر الأراضي المتواجدة شمال الولاية أراضي خصبة مناسبة لزراعة الحبوب وجل أنواع السباخة والبستنة، أما جنوب الولاية تعتبر أراضي سهبية مغطاة بالحلفاء والنباتات الشوكية، إذ أن معظم هذه المساحات تشكل مراعي تمتد على ما يقارب عن 127.333هـ، وتعتبر هذه الأخيرة نشاطا أساسيا واستراتيجيا لسكان المنطقة.

يبلغ عدد سكان الولاية 357198 نسمة ويشكل منها نسبة 8.5% من السكان الريفيين حوالي 82266 نسمة ويقدر عدد السكان النشطين في القطاع الفلاحي بـ 48722 نسمة حوالي 13%من مجموع السكان (انظر الجدول رقم 18).

جدول رقم (18): تقسيم سكان الولاية حسب البلديات والمناطق تبعا لإحصاء عدد السكان 2012:

الوحدة:نسمة

البلدية	السكان الحضر	السكان الريفيين	مجموع السكان	السكان النشيطين في الفلاحة
سعيدة	134518	3685	138203	14336
ذوي ثابت	2215	3326	5541	2085
عين الحجر	23765	8864	32629	4843
أولاد خالد	25629	8525	34154	1400
مولاي العربي	8107	3780	11887	2253
يوب	14390	4160	18550	3731
هونت	4081	1038	5119	2541
سيدي اعمر	4604	5064	9668	1686
سيدي بوبكر	15559	4836	20395	2646
حساسنة	10150	3989	14139	3690
معمورة	4352	3079	7431	2475
سيدي احمد	3951	11401	15352	2685
عين السخونة	4590	3068	7658	2680
أولاد ابراهيم	14421	6763	21184	949
تيرسين	2038	5886	7924	425
عين السلطان	2562	4802	7364	297
مجموع الولاية	274932	82266	357198	48722

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بالولاية

1- خصائص القطاع:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بولاية سعيدة بـ 308206 هـ ونظرا لتنوع النشاط الفلاحي بها بسبب تنوع التربة وكذا الطبيعة المناخية التي تتميز بها أدى ذلك إلى تقسيمها إلى أربع (04) مناطق أساسية وهي كالآتي (انظر الشكل رقم 05)

الشكل رقم (05): الخارطة الفلاحية لولاية سعيدة.

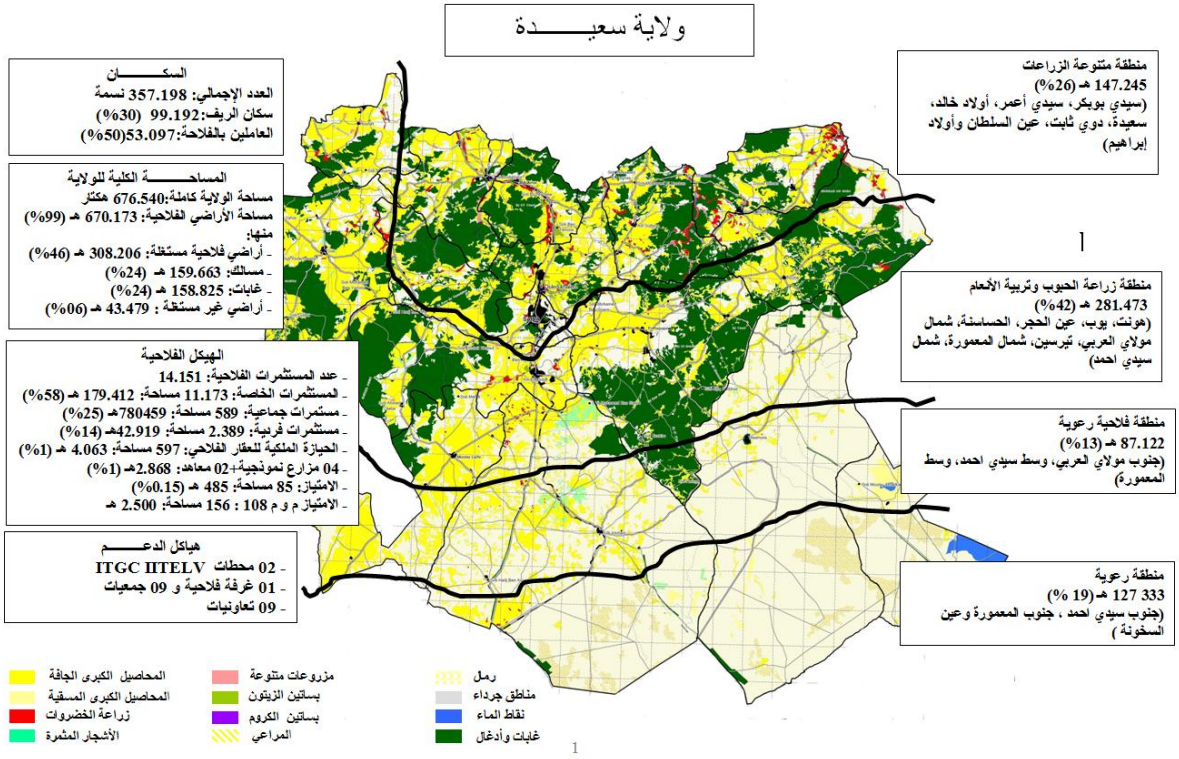

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

1/ منطقة تتميز بزراعة الحبوب وتربية المواشي وتضم كل من بلديات هونت، يوب، عين الحجر، حساسنة، مولاي العربي، شمال سيدي أحمد، شمال بلديتي تيرسين والمعمورة، وتشغل هذه المنطقة مساحة تقدر بـ 281473 هـ أي نسبة 42% من المساحة الإجمالية الفلاحية.

2/ منطقة تتميز بتنوع الزراعات وتمتد على مساحة 174245 هـ وتمثل نسبة 26% من المساحة الإجمالية للزراعة وتقع ضمن بلديات سيدي بوبكر،سيدي اعمر، أولاد خالد، سعيدة، ذوي ثابت، عين السلطان، أولاد براهيم، وتقع هذه الأراضي شمال الولاية.

3/ منطقة تتعاقب فيها الزراعات وتسمى بالمنطقة الزراعية الرعوية وتشمل جنوب مولاي العربي ووسط سيدي أحمد ووسط المعمورة، تقدر مساحتها بـ 87.122 هـ وتشكل نسبة 13% من المساحة الإجمالية الفلاحية.

4/ المنطقة السهبية أو الرعوية وتمتد على مساحة قدرها 127.333 هـ ممثلة نسبة 19% من المساحة الإجمالية الفلاحية، وتتميز هذه المنطقة بالنشاط الموسع والمكثف لتربية المواشي خاصة الأغنام، وتضم هذه المنطقة كل من جنوب السخونة وجنوب سيدي أحمد، ومن خلال الشكل رقم (05) نلاحظ تنوع النشاط الفلاحي للمنطقة بتنوع جغرافية المنطقة.

تحتل مناطق الزراعات الكبرى لمحاصيل الحبوب غالبا جل مناطق الولاية مع بعض المساحات المسقية، ونلاحظ تبعثر الزراعات الموسمية في مناطق شمالية للولاية، وتركز الغطاء الغابي شمال ووسط الولاية، أما جنوب الولاية يضم مناطق رعوية مع تصحر في الجنوب الشرقي.

وللتوضيح أكثر يمكننا نتبع الجدول الموالي الذي يبين وضعية الأراضي الزراعية خلال سنة 2013 حسب بلديات الولاية. إذ تشكل المراعي مساحات هامة من الأراضي الفلاحية في كل من مولاي العربي (5964 هـ) والمعمورة (48431 هـ) وسيدي أحمد (73431 هـ) وعين السخونة (26230 هـ) وباستعمال النسب نجد أنها تأخذ 58.61% من المساحة الفلاحية لسيدي أحمد وحوالي 40% بالنسبة للمعمورة و 65% بالنسبة لعين السخونة ومعظم أراضي هذه البلديات تقع في وسط الولاية وجنوبها.

الجدول رقم (19): وضعية الأراضي الزراعية في الولاية لسنة 2013.

الوحدة: هكتار

البلديات	مساحة الأراضي الفلاحية	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	المراعي	الأراضي الغابية	أراضي فلاحية غير منتجة
سعيدة	5548.00	3430.00	809.70	408.00	900.00
ذوي ثابت	21605.00	10648.00	845.40	7950.00	2162.00
عين الحجر	41281	22035	207	18657	382
أولاد خالد	20370	14689	600	4283	797
مولاي العربي	41834	22244	5964	6084	7542
يوب	43940	25494	121	12185	6139
هونت	17497	13634	165	3653	45
سيدي اعمر	16400	9000	80	7219	100
سيدي بوبكر	24308	16330	130	7824	24
حساسنة	57710	33523	11	23894	282
معمورة	121527	37374	48431	14503	21218
سيدي أحمد	125267	41459	73431	10145	232
عين السخونة	40207	5450	26230	7261	1266
أولاد ابراهيم	24890	12809	971	9947	1253
تيرسين	41988	25618	1486	14829	54
عين السلطان	25712	14468	180	9983	1080
المجموع	670.174	308206	159664	158825	43479

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

في حين تشكل الأراضي الغابية نسبة 44% من المساحة الإجمالية للفلاحة في سيدي اعمر و 41% في الحساسنة و 39% في أولاد ابراهيم، ومعظم هذه المناطق تقع شمال شرق الولاية.

وتبلغ نسبة الأراضي المستغلة للزراعة إلى مساحة الأراضي الفلاحية ككل 46% (308206هـ من 670174 هـ) مما يستوجب بذل المزيد من المجهودات لزيادة المساحات المستغلة.

2- تقسيم الأنشطة الفلاحية:

الجدول (20):تعداد الفلاحين وتقسيم النشاطات الفلاحية.

النشاط	العدد
تربية النحل، الطيور والأرانب	343
الحبوب	12850
تربية المواشي	8944
السباخة	2092
المجموع	**24229**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (06): تعداد الفلاحين وتقسيم النشاطات الفلاحية.

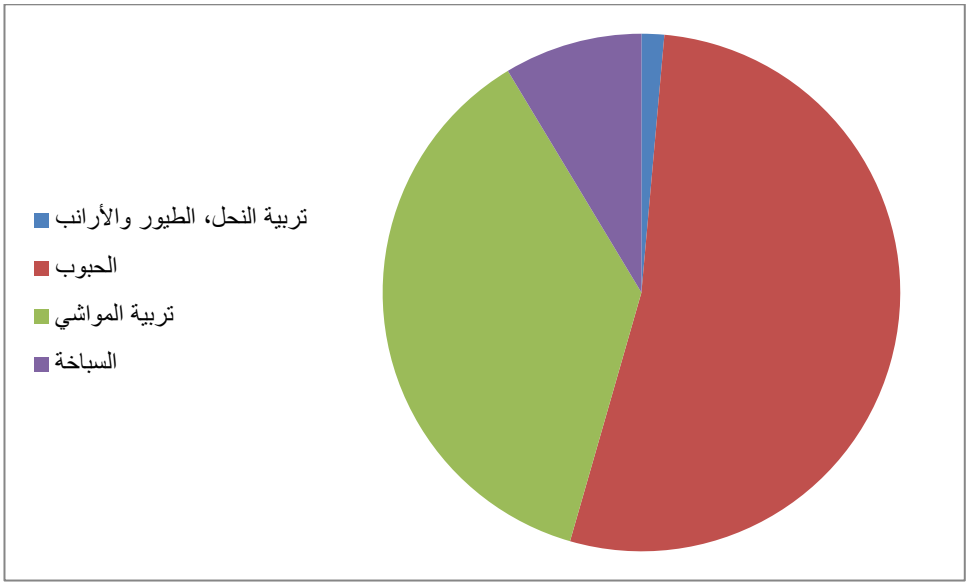

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (20).

يتناسب تقسيم الأنشطة الفلاحية تبعا لتقسيم المناطق الفلاحية وتعداد الفلاحين الذين يزاولون هذه النشاطات، إذ أن معظم الفلاحين في الولاية يميلون لنشاط إنتاج الحبوب حيث يقدر عددهم حوالي 12850 فلاح (انظر الجدول رقم (20)) وحيث أن منطقة زراعة هذا النوع من

المنتوجات تمثل 42% من مساحة الولاية فنلاحظ أنه النشاط الغالب إضافة إلى تربية المواشي نظرا لتركزها في المنطقة الأولى، بما أن كلا النشاطين متكاملين بحيث نجد أن معظم منتجي الحبوب هم موالين ويسعون لتوفير حاجيات المواشي من الغذاء ذاتيا أي من منتوج الحبوب والأعلاف ويبلغ عدد الموالين في الولاية ما يقارب 8944 موال، في حين يأتي نشاط السباخة بـ 2092 فلاح حيث أن المناطق الصالحة لهذه الزراعة قليلة نوعا ما ثم يأتي نشاط تربية النحل والطيور والأرانب فقط بـ 343 فلاح معظمهم في الأراضي الجبلية، وحسب الشكل رقم (06) نلاحظ أن كلا من نشاط الحبوب وتربية المواشي هما اللذان يستحوذان على أعلى عدد من الفلاحين.

3- حضيرة العتاد الفلاحي:

في إطار المخططات التنموية للقطاع الفلاحي التي استفادت منها الولاية على غرار باقي ولايات الوطن تم إدراج اقتناء العتاد ضمن دعم الدولة بغية تعزيز الحضيرة الولائية وخاصة الجرارات، فمن خلال الجدول رقم (21) الذي يوضح كل من عمر العتاد الفلاحي وعدده على مستوى الولاية يتضح لنا قدم الحضيرة إذ أن نسبة الجرارات وآلات الحصاد والدرس الأكبر من 11 سنة مثلت حوالي 67,5% بالنسبة للجرارات (39% فوق 20 سنة و 28,5% من 11 – 20سنة) ونسبة 66,25% بالنسبة لآلات الحصاد والدرس، واهتلاك العتاد وما يرافقه من أعطاب حتما له أثر كبير على أداء القطاع، إضافة إلى هذا نلاحظ العجز في معدل تغطية الماكنات الفلاحية بالنسبة للمساحات الزراعية، إذ أن جرار واحد مخصص لتغطية 214 هـ ،بينما المعدل الوطني هو جرارل 80هكتار مما يبرز عجز قدره 63% بمقدار 2414 جرار مع العتاد المرافق، بينما آلات الحصاد تغطي الواحدة منها 350 هكتار وهي تغطية كافية، وبلغ عدد طلبات الاستفادة من الجرارات في إطار دعم الدولة إلى 1117 جرار تم الوفاء بـ 159 جرار و 27 آلة حصاد ودرس موزعة على بلديات الولاية بدعم قدره 172875857.00 دج .

الجدول رقم (21): حضيرة العتاد الفلاحي

العمر	عدد الجرارات	عدد آلات الحصاد والدرس
من **0** سنة الى**05** سنوات	201	24
من **06** سنوات الى **10** سنوات	268	57
من **11** سنة الى **20** سنة	411	39
20 سنة فما فوق	559	120
المجموع	**1439**	**240**

المصدر: تقرير المجلس الشعبي الولائي حول القطاع الفلاحي لسنة 2012.

.

4- الموارد المائية والري:

تعتبر ولاية سعيدة من بين الولايات التي تتمتع بمخزون معتبر من المياه الجوفية، الميزة التي تشجعها لزيادة المساحات المسقية لا سيما في تكثيف إنتاج الحبوب، حيث يبلغ عدد نقاط المياه المتواجدة في الولاية 1118 بحجم إجمالي للمياه يقدر بـ 35257248 م^3، وتعتبر كل من بلديات "سيدي أحمد بـ 145 نقطة مياه، ويوب بـ 136 نقطة وذوي ثابت بـ 119 نقطة وسيدي بوبكر بـ 99 نقطة وأولاد ابراهيم بـ 96 نقطة مياه" البلديات التي يعول عليها في تزويد معظم الأراضي بالمياه، إلا أن الملاحظ من الجدول رقم (22) الذي يوضح نقاط المياه المتواجدة وحجم المياه والمساحات المسقية، يمكننا الحكم بأن المورد المائي في الولاية غير مستغل إذا ما قارنا حجم المياه بالمساحات المسقية، إذا أن حجم المياه يقدر بـ 35257248 م^3 ما يسمح بسقي حوالي 17628,6 هـ، في حين أن الحجم المستغل يقدر بـ 17502480م^3 لسقي مساحة قدرها 8751,24 هـ وهذا راجع إلى أن عدد الأنقاب المزودة بالكهرباء يمثل فقط 49,64% من إجمالي الانقاب المتواجدة بالولاية ومن بين 555 نقب مزود بالكهرباء هناك من يشتغل بصفة مؤقتة. وتقدر المساحة الإجمالية المسقية بـ 9662 هـ منها 8751,24 هـ بالكهرباء.

وعموما يرجع عدم الاستغلال الكافي للمياه إلى نقص التزود بالكهرباء الريفية وهو مبرمج من قبل السلطات المحلية إذ سيتم مضاعفة نقاط المياه المزودة بالكهرباء ليبلغ عددها 563 نقطة

إضافة إلى 555 نقطة مزودة ليكتمل العدد حسب كل النقاط المتواجدة بالولاية. ويسمح هذا المشروع باستغلال 17754768 م^3 من المياه إضافية ويسمح أيضا بسقي حوالي 8877,4 هـ جديدة.

وأما على المدى المتوسط وتبعا للمخطط العملي المصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية ومديرية الموارد المائية فيخص تسخير حجم قدره 84288577 م^3 وذلك بزيادة عدد النقاط الموجهة للري الفلاحي للوصول إلى سقي مساحة قدرها 27367 هـ قصد بلوغ أهداف برنامج التأمين على الحبوب. وتشجيع الزراعات المتواجدة. وفيما يلي جدول وضعية المساحات المسقية للموسم 2013/2012 مع تحديد نوع الزراعة ونظام الري

الجدول رقم (22): المساحات المسقية ونظام الري في الولاية لموسم 2012-2013.

الوحدة:هكتار

الدائرة	نظام الري	انتاج الخضروات	الأشجار المثمرة	الحبوب	زراعة الأعلاف	المساحة المسقية
الحساسنة	السواقي الرش السقي بالتقطير	20 0 /	19 / 69	0 / /	15 23 /	54 23 69
يوب	السواقي الرش السقي بالتقطير	882 92 /	556 / 62	32 76 /	15 70 /	1485 238 62
سيدي بوبكر	السواقي الرش السقي بالتقطير	740 222 /	757 / 467	46 147 /	255 66 /	1798 435 467
أولاد ابراهيم	السواقي الرش السقي بالتقطير	1231 196 15	972 / 107	374,5 297 /	436 83 /	3013,5 576 122

عين الحجر	السواقي	09	375	/	48	432
	الرش	597	/	191	40	828
	السقي	/	60	/	/	60
	بالتقطير					
المجموع		4004	3444	1163,5	1051	9662,5

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

نلاحظ من الجدول (22) أن أغلب المساحات المسقية تعتمد نظام الري بالسواقي، إذ يبلغ مجموع الأراضي المسقية بواسطة الأخير حوالي 6782,5 هـ ما نسبته 70% من مجموع المساحات المسقية، هذا ما يبين تأخر القطاع الفلاحي في الولاية وتخلفه في استعمال الأنظمة الحديثة، إضافة إلى ذلك فإن نظام السواقي غير مقتصد للمياه مقارنة بأنظمة الري الحديث كالرشاش ونظام التقطير، وللإشارة وكما ذكرنا سابقا أن للولاية خاصية إنتاج الحبوب ما يحتاج إلى ضرورة استعمال الرش في سقي المحاصيل والملاحظ أن المساحة المسقية لإنتاج الحبوب بواسطة الرش لا تتجاوز 720 هـ ما يفسر هدرا للطاقات الإنتاجية في ظل التسهيلات والبرامج المقدمة من خلال أغلب المخططات الفلاحية.

الجدول (23): تطور المساحة المسقية.

الوحدة:هكتار

نوع الزراعات / السنوات	السباخة	الأشجار المثمرة	الحبوب	الزراعات العلفية	الزراعات الصناعية	زراعات أخرى	المجموع
2003	3156	2204,5	596	124	-	-	6080,5
2004	3900	2072	175	64	-	-	
2005	2999	3697	297	443	-	-	7436
2006							
2007	3531	3229	729	359	-	-	7848
2008	2819	3471	1201	469	-	-	7960
2009	2693	3831	1368	380	-	-	8272
2010	3003	4415,5	1013,5	298	-	-	8730
2011	3465	6374	1610	743	-	-	9492
2012	4004	3444	1163,5	1051	-	-	9662,5
2013	4607,5	3644	600	1084	-	-	9935,5

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مجموعة التقارير السنوية الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية.

شهدت الولاية توسيع حجم المساحات المسقية سنة 2003، إذ بلغ مجموع المساحات المسقية 6080,5 هكتار ثم أخذ هذا الحجم في الزيادة تدريجيا ليبلغ سنة 2013 ما يقارب 9985,5 هكتار أي بزيادة قدرها 3855 هكتار بنسبة 63% عن سنة 2003 وهذا بفضل زيادة عدد المستفيدين

من الدعم الموجه للسقي، ونلاحظ كذلك أن المساحات المسقية كانت بالأخص موجهة لكل من السباخة والأشجار المثمرة نظرا لإلزامية السقي لهذا النوع وكذلك لربحية هذه النشاطات، إذ تمثل في مجموعها نسبة متوسطة قدرها 80% من مجموع المساحات المسقية لهذه الفترة مع تزايد مساحة السباخة بقدر كبير مقارنة بالأشجار المثمرة سنتي 2012 و 2013، أما عن الحبوب والزراعات العلفية فإنها تتميز بحجم قليل جدا مقارنة مع سابقتها إذ قدرت نسبة المساحة المسقية للحبوب في أقصى الأحوال 17% من مجموع المساحة المسقية وهذا سنة 2011 بـ 1610 هكتار من مجموع 9492 هكتار، وبلغ أقل حجم لها نسبة 6% من مجموع المساحة المسقية سنة 2013 بغض النظر عن التذبذب في هذه المساحات.

المبحث الثاني: دعم وإنتاج الحبوب في الولاية

المطلب الأول: واقع إنتاج الحبوب

الجدول رقم (24): تطور إنتاج الحبوب للفترة 1999-2014.

الوحدة:قنطار

الإنتاج / السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	المجموع
2000-1999	30000,00	87590,00	9130,00	280,00	127000,00
2001-2000	201220,00	469040,00	49690,00	3030,00	722980,00
2002-2001	93042,00	295852,00	37656,00	2880,00	429430,00
2003-2002	311793,00	875164,00	133364,00	8778,00	1329099,00
2004-2003	139552,00	443707,00	115301,00	10820,00	709380,00
2005-2004	88174,00	162644,00	69296,00	6025,00	326139,00
2006-2005	247746,00	548366,00	187187,00	12951,00	996250,00
2007-2006	165510,00	389565,00	22585,00	10310,00	587970,00
2008-2007	21155,00	30175,00	12670,00	725,00	64725,00
2009-2008	161240,00	416525,00	419440,00	21730,00	1018935,00
2010-2009	177070,00	363360,00	318850,00	25075,00	884355,00
2011-2010	45000,00	30070,00	31890,00	5415,00	112375,00
2012-2011	223870,00	533254,00	430638,00	41889,00	1229651,00
2013-2012	252101,00	610205,00	515282,00	52712,00	1430300,00
2014-2013	131218,00	132492,00	133955,00	16493,00	414158,00
المجموع	2288691,00	5388009,00	2486934,00	219113,00	10382747,00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الدعم التقني.

يعرف إنتاج مادة الحبوب في ولاية سعيدة تذبذبا من سنة لأخرى مثلما هو الحال في بقية الوطن، هذا التذبذب يرجع أساسا إلى كمية التساقط وكذلك إلى استخدام المساحات أي حجم المساحات المزروعة، والملاحظ من الجدول رقم (24) أن السنوات 2002، 2008، 2011، 2012 قد حققت معدلات مهمة في الإنتاج فاقت المليون قنطار كان أعلاها موسم 2002-2003 بـ 1329099 قنطار ويشكل القمح اللين النسبة الأكبر من إنتاج الحبوب في الولاية "انظر الشكل

رقم (07)"، إذ يبلغ مجموع إنتاج هذا الصنف منذ سنة 2000 إلى 2014 حوالي 5388009 قنطار أي نسبة 51% من مجموع إنتاج الولاية لهذه الفترة ثم يأتي صنف الشعير بنسبة قدرها 24% ثم القمح الصلب بـ 23% وأخيرا الخرطال بـ 2%.

الشكل رقم (07): مجموع إنتاج أصناف الحبوب للفترة 1999-2014

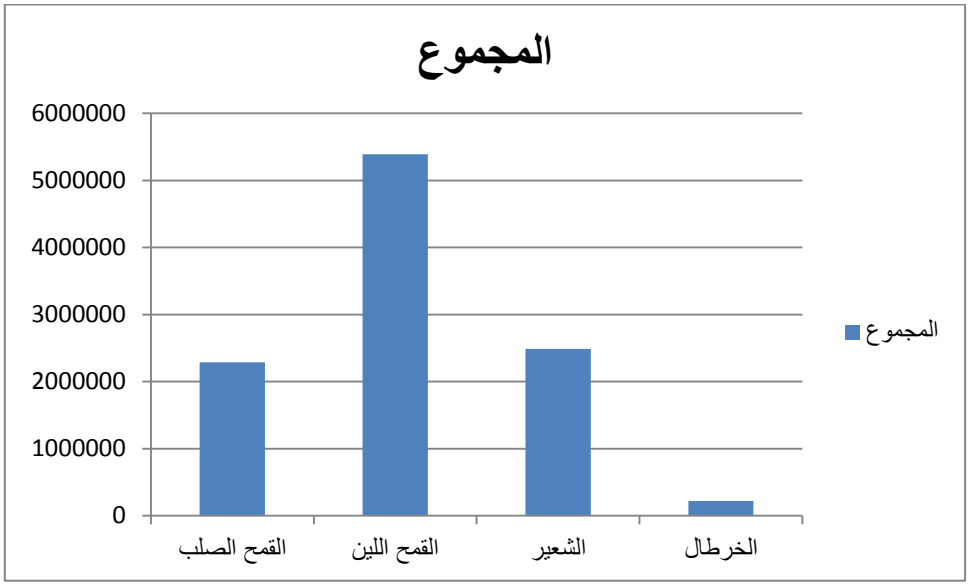

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول رقم (24).

الشكل رقم (08): تطور إنتاج أصناف الحبوب خلال الفترة 2000-2014

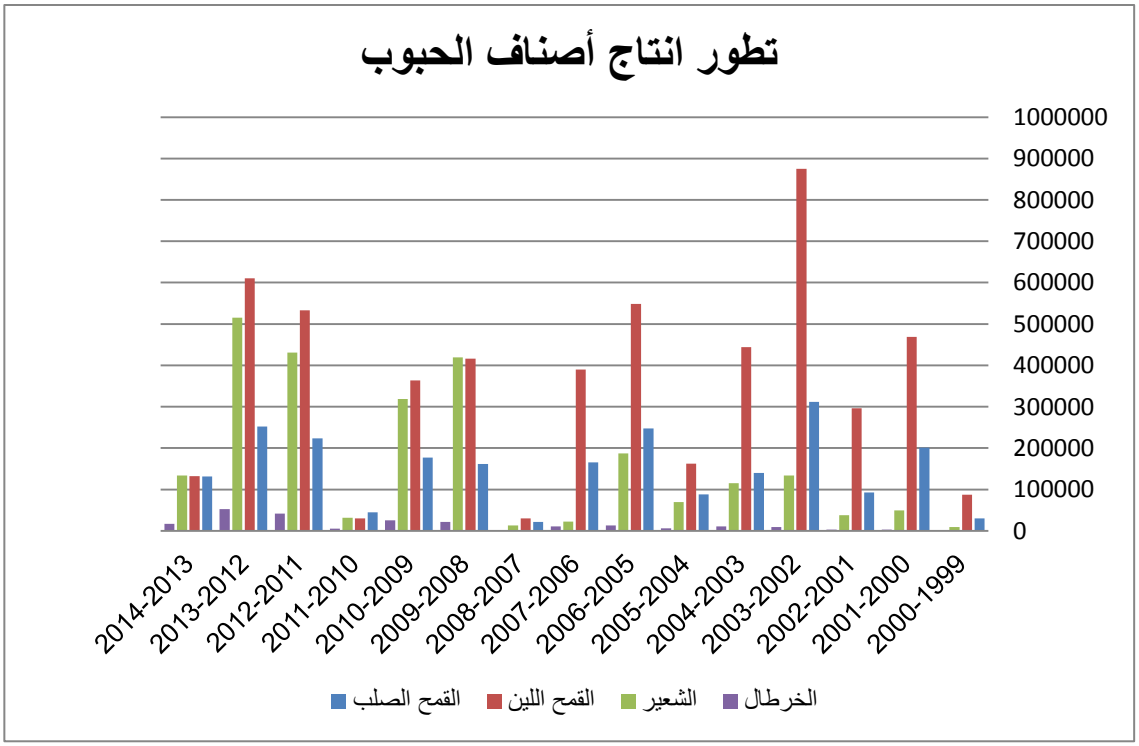

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول رقم (24).

الجدول رقم (25): تطور المساحات المزروعة والمحصودة لمجموع الحبوب 1999-2014.

الوحدة:هكتار

السنوات	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة
2000-1999	127 030,00	21 526,00
2001-2000	125 530,00	58 895,00
2002-2001	117 350,00	57 561,00
2003-2002	108 035,00	83 842,00
2004-2003	110 260,00	55 243,00
2005-2004	112 142,00	50 125,00
2006-2005	110 625,00	107 235,00
2007-2006	110 410,00	53 471,00
2008-2007	107 130,00	9 430,00
2009-2008	61 977,00	61 638,00
2010-2009	77 750,00	77 650,00
2011-2010	79 885,00	17 785,00
2012-2011	81 920,00	80 596,00
2013-2012	84 530,00	83 300,00
2014-2013	87 750,00	57 423,50

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول رقم (25).

نلاحظ من الجدول الانخفاض المتوالي للمساحات المزروعة خلال المدة 1999-2014، فنجد أنه كانت في موسم 1999-2000 تقدر بـ 127030,00 هكتار أخذت في التقلص على مدى السنوات لتصبح دون 100 ألف هكتار سنة 2008 (61977 هـ) بمعدل 2000 هكتار سنويا، ثم أخذت في الارتفاع بعد هذه السنة لتبلغ أقصاها سنة 2014 بـ 87750 هـ لكن دون المستوى السابق إذ قدر متوسط المساحة المزروعة لفترة 2000-2008 حوالي 114279 هـ لكن للفترة 2008-2014 فلا يتعدى هذا الأخير سوى 78963,66 هـ أي بتراجع في المساحات المزروعة قدره المتوسط 35315 هـ، وهذا يرجع طبعا إلى عوامل بشرية كتحول الفلاحين إلى نشاطات أخرى منها السباخة والأشجار المثمرة وعوامل طبيعية كالتصحر الذي تعاني منه الولاية.

أما عن المساحات المحصودة نجد أن ليس لها علاقة مباشرة مع المساحة المزروعة وإنما ترتكز المساحة المحصودة على طبيعة المواسم والتساقط، فكلما كانت المواسم غنية بالأمطار زادت هذه المساحات المحصودة والعكس صحيح، مثلا لموسم 1999-2000 نلاحظ أن المساحة المزروعة قدرت بـ 127030 هـ لكن المحصودة لم تمثل سوى 21526 هـ بنسبة 16,94%، بينما لموسم 2009-2010 المساحة المزروعة قدرت بـ 77750 هـ والمحصودة منها قدرت بـ 77650 هـ بنسبة 99,87% وللإشارة فإن المواسم الأخيرة عرفت تحسنا ملحوظا في المساحة المحصودة مقارنة بالمساحات المزروعة نظرا للسياسات الفلاحية من دعم وإرشاد للفلاحين وكذلك لظروف التساقط.

الشكل رقم (09): تطور المساحات المزروعة والمحصودة للحبوب 1999-2014.

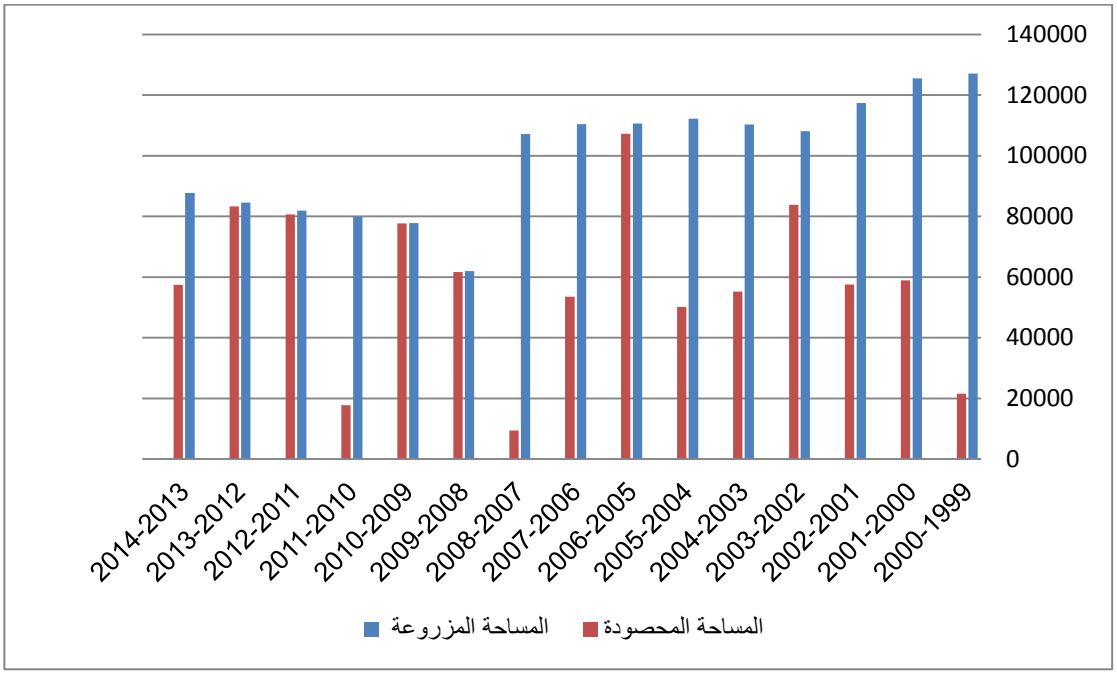

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول رقم (25).

المطلب الثاني: دعم مدخلات إنتاج الحبوب

جدول رقم (26): دعم الأسمدة والبذور

الوحدة :دج

السنوات	مبلغ الدعم
2000	237516204,17
2001	256625731,69
2002	46831851,12
2003	31647608,36
2004	25194658,58
2005	20911519,04
2006	22056829,20
2007	26139407,20
2008	35940187,60
2009	39610819,46
2010	51758780,00
2011	63377537,20
2012	65056464,40
2013	73101447,60
2014	91243300,00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الدعم التقني.

نلاحظ أن في السنتين 2000 و 2001 قد عرفت مبلغ دعم كبير جدا لكل من البذور والأسمدة، إذ قدرت على الترتيب بـ 237 مليون دج و 256 مليون دج ثم أخذت تتراجع بعشرة أضعاف كما كانت عليه ابتداءا من سنة 2002 وهي في تراجع مستمر حيث بلغت في هذه السنة (2002) حوالي 46 مليون دج إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت 35 مليون لتواصل الزيادة إلى سنة 2014 كأقصى حد لها منذ 2002 لتبلغ 91 مليون دج. وبلغ عدد المستفيدين آنذاك حوالي 5729 مستفيد سنة 2000 و 4212 مستفيد سنة 2001* وارتفاع مبالغ الدعم ابتداءا من 2008 سببه إدخال أنواع جديدة للأسمدة والبذور ضمن عملية الدعم وارتفاع أسعارها من جانب آخر.

* مصلحة الدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول (27): وضعية دعم العتاد (2009-2014).

العتاد	الطلب المتوقع	المبلغ المخصص للدعم	الطلب الفعلي والمنجز	الدعم الفعلي	الرصيد الباقي	نسبة الاستهلاك
آلة الحصاد	107	332304284,00	02	6208000,00	326096284	%1,86
جرار< 80 حصان	1634	1009542165,43	183	117545129,27	891997036,16	%11,64
جرار> 80 حصان	51	66802918,00	10	14414400,00	52388518	%21,57
جرار> 100 حصان	01	3781440,00	01	3781849,13	00	%100
عتاد خدمة الأرض	1551	118160680,09	98	7846849,13	110313830,96	%6,64
عتاد البذر	77	14150415,76	21	5813421,00	8336994,76	%41,08
عتاد المعالجة	69	4976603,97	16	1143101,70	3833502,27	%22,96
عتاد التخصيب	119	6776431,59	15	1607229,00	5169202,59	%23,71
عتاد متخصص	483	38085389,14	43	3378606,61	34706782,53	%8,87
عتاد حصاد الأعلاف	252	31941654,19	20	5066200,87	26875453,32	%15,86
المجموع		1626521982,17		166804377,58	1459717604,59	%10,25

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الإحصائيات الفلاحية.

نلاحظ من الجدول أن دعم العتاد يشمل كل أنواع العتاد المستعمل في عملية إنتاج مادة الحبوب من جرارات وآلات حصاد وعتاد التخصيب وعتاد البذور وخدمة الأرض...

ويبين الجدول المبالغ المرصودة أو المخصصة لدعم فئات العتاد للفترة الممتدة من 2009-2014 والطلب المتوقع والمنجز خلال المدة، حيث تم تخصيص مبالغ هامة وفقا للطلب المتوقع على العتاد، فقد قدر الطلب على آلات الحصاد بـ 107 آلة حصاد لكن الدعم الفعلي أو المنجز لم يتجاوز آلتين (02) بنسبة استهلاك قدرها 1,86% وتعد نسبة منخفضة وضعيفة جدا والسبب في ذلك عدم قدرة الفلاح على اقتناء هذه الأخيرة بسبب ارتفاع سعرها بالرغم من الدعم المقدم الذي لا يتجاوز 40% من السعر المرجعي لها (محدد قانونا).

ثم نجد أن دعم عتاد البذر قد حقق نسبة مهمة إذ تم استهلاك حوالي 41,08% من المخصص حيث تم برمجة 77 آلة دعمت منها 21، ثم يأتي بعد ذلك كل من عتاد التخصيب نسبة استهلاك 23,71% وعتاد المعالجة نسبة 22,96% والجرارات ذي قوة أكبر من 80 حصان بنسبة 21,57% (مجموع الاستهلاك 10,25%)، وأرقام أو نسب الاستهلاك تدل دلالة قاطعة على العزوف الكبير لدى الفلاحين في اقتناء الآلات عبر الدعم والأمر حسب رأيي الشخصي هو أنه لاستقطاب الفلاحين وتشجيعهم في الاستفادة من الدعم لابد من رفع نسب الدعم أكثر من الحاضر ورفع السعر المرجعي للعتاد بدلا من رفع نسبة الدعم وتخفيض السعر المرجعي للعتاد.

أما من حيث السنوات نلاحظ أن سنة 2009 قد حظيت بأعلى مبلغ مخصص قدر بحوالي 657 مليون دج ثم أخذ هذا المبلغ في الانخفاض لسنتي 2010 و 2011 ليصل 155 مليون دج وهذا طبعا وفقا للطلب المتوقع الذي له علاقة مباشرة بنسبة الاستهلاك، إذ لم يستهلك سنة 2009 سوى 6% وسنة 2010 سوى 0,3% ونتيجة لهذا التقليص في المبالغ قد تم رفع نسبة الاستهلاك لسنة 2011 حوالي 7,47%.

وعموما تعد سنة 2014 بأعلى نسبة استهلاك قدرت بـ 34,31% بمبلغ 65 مليون من أصل 118 مليون دج.

الجدول (28): تطور المخصصات والاستهلاك للعتاد 2009-2014.

	المخصص	المستهلك	الرصيد الباقي	نسبة الاستهلاك
2009	657485221,32	39379702,05	618105519,27	%6,37
2010	453330027,50	1371132,36	451958895,14	%0,3
2011	155989651,70	11653833,93	154824267,77	%7,47
2012	278232847,20	31075369,60	247157477,6	%11,16
2013	299675108,19	18189802,76	281485305,43	%6,00
2014	189836126,26	65134536,88	124701589,38	%34,31

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول رقم (27).

المبحث الثالث: تحليل دعم وإنتاج الحبوب للفترة 2005 – 2014 باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية "ACP".

نقوم في هذا المبحث بعملية تحليل إحصائي اقتصادي لتطور كمية انتاج الحبوب في ولاية سعيدة ، وذلك بتطبيق طريقة المركبات الأساسية (ACP)، حيث نهدف من خلال هذه الطريقة إلى

معرفة المحددات الأكثر ارتباطا بالانتاج وتحليل النتائج ، ونتعرف كذلك على الفترة الزمنية التي كانت فيها هذه المحددات أكثر تأثيرا أو أكثر فعالية ، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى:

- ✓ المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP).
- ✓ المطلب الثاني: تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية على المعطيات.

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP).

1- تحليل المعطيات:

1-1- مفهوم تحليل المعطيات:

تحليل المعطيات هي وسيلة لوصف معمق لجميع المشاهدات عندما تكون المتغيرات أو الصفات متداخلة في ظاهرة ما، وهي مجموعة من التقنيات التي تسمح بمعرفة خصائص أو مميزات أساسية في ظاهرة غامضة أو متداخلة.

1-2- الهدف من تحليل المعطيات:

الهدف من تحليل المعطيات هو تحديد تركيبة مجموعة من المتغيرات، من خلال المشاهدات دون استعمال الفرضيات الخاصة بتركيبة هذه المتغيرات أو المشاهدات، ويعود السبب الرئيسي الذي يدفعنا لتحليل ووصف المعطيات هو عدم قدرتنا على معرفة تركيبات المتغيرات مباشرة نظرا لتعقيد هذه المعطيات المدروسة.

تتعدد طرق تحليل المعطيات حسب استعمالها، حيث تنقسم إلى نوعين:

- الطرق العاملية "Les méthodes factorielles".
- طرق التصنيف الأوتوماتيكي "Les méthodes de classification automatiques"

اتبعنا في دراستنا طريقة التحليل العاملي، وركزنا بالخصوص على تحليل المركبات الأساسية (ACP).

2-طريقة تحليل المركبات الرئيسية المرجحة (ACP normé):

تهدف هذه الطريقة إلى دراسة وصفية لمتغيرات ظاهرة معينة، لغرض توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على الظاهرة المدروسة، تعتبر هذه الطريقة إحدى طرق تحليل العوامل، التي موضوعها تلخيص المعطيات وتقديم نظرة شاملة من خلال وضع شكل بياني يوضح أهم العلاقات التمييزية لمجموع المتغيرات حيث تلخص المعطيات من خلال جدول يضم الأفراد والمتغيرات.

2-1- جدول المعطيات الأساسية:

تطبق طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية على جدول ذو بعدين متقاطعين يحتوي على متغيرات كمية:

- سطور الجدول: تمثل الأفراد مرقمة من 1 إلى n.
- أعمدة الجدول: تمثل المتغيرات الكمية من $x_1, x_2, \ldots x_p$

جدول المعطيات الأساسية يكون في الغالب على الشكل التالي:

المتغيرات / الأفراد	x_1	x_2	x_j	x_p
1	r_{11}	r_{12}	r_{1j}	r_{1p}
2	r_{21}	r_{22}	r_{2j}	r_{2p}
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
i	r_{i1}	r_{i2}	r_{ij}	r_{ip}
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
n	r_{n1}	r_{n2}	r_{nj}	r_{np}

r_{ij}: قيمة المتغير x_j للفرد ذو الرتبة "i".

$i = 1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots,n$

$j = 1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots,p$

2-2-أساسيات الطريقة:[1]

2-2-1- حساب المتوسط و الإنحراف المعياري:

أ- حساب متوسط كل متغير:

$$\bar{r}_j = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} r_{ij}$$

ب- حساب الإنحراف المعياري لكل متغير:[2]

$$\sigma_j = \sqrt{\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(r_{ij} - \bar{r}_{ij}\right)^2}$$

إذا كانت الانحرافات المعيارية متساوية فإن المتغيرات متجانسة، هنا نستعمل طريقة المركبات الرئيسية البسيطة "ACP simple".

وإذا كانت غير متساوية فإن المتغيرات غير متجانسة، نستعمل المركبات المرجحة "ACP normé"

2-2-2- ترجيح المتغيرات "Normalization des variables": إذا كانت المتغيرات المدروسة غير متجانسة بالنسبة لمعدلاتها أو بالنسبة لتشتتها فلابد من جعل هذه المتغيرات ذات تباين أحادي ومتوسط معدوم "centré réduites" وذلك بتحويل مصفوفة المعطيات الأساسية إلى المصفوفة X باستخدام العلاقة التالية:

$$x_{ij} = \frac{r_{ij} - \bar{r}_j}{\sqrt{n}\sigma_j} \qquad \begin{matrix} i = \overline{1,n} \\ j = \overline{1,p} \end{matrix}$$

تصبح المصفوفة X على الشكل التالي:

[1] M.JAMBU, exploitation informatique et statistiques des données. Edition DUNOD. PARIS 1989. P:158.
[2] J.LEFEBVRE, introduction aux analyses statistiques multidimensionnelles,édition MASSON, PARIS 1983,P:154.

$$x_{(n,p)} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1j} & \cdots & x_{1p} \\ x_{21} & x_{22} & \cdots & x_{2j} & \cdots & x_{2p} \\ \vdots & \vdots & & \vdots & & \vdots \\ x_{i1} & x_{i2} & \cdots & x_{ij} & \cdots & x_{ip} \\ \vdots & \vdots & & \vdots & & \vdots \\ x_{n1} & x_{n2} & \cdots & x_{nj} & \cdots & x_{np} \end{bmatrix}$$

حيث: σ_j الإنحراف المعياري للمتغير x_j.

$\bar{r}_j$: متوسط المتغير x_j

2-2-3- مصفوفة معاملات الارتباط الخطي:

تمثل مصفوفة معاملات الارتباط الخطي العلاقة بين مختلف المتغيرات.

وهي بالشكل الآتي:

$$R = \begin{bmatrix} 1 & R_{12} & \cdots & R_{1.p} \\ R_{21} & \ddots & & \vdots \\ \vdots & & \ddots & R_{p.1-p} \\ R_{p.1} & \cdots & R_{p.p-1} & 1 \end{bmatrix}$$

$$R = X^{\backslash} DX$$

حيث: $D = 1/n\ I_n$

I_n : مصفوفة الوحدة.

2-2-4- القيم الذاتية والأشعة الذاتية:

- حساب القيم الذاتية: يمكن تحديد القيم الذاتية للمصفوفة $X'X$ بالعلاقة التالية:

$$\left| x'x - \lambda_\alpha I \right| = 0$$

$(\lambda_1 ..... \lambda_p)$ قيم ذاتية للمصفوفة $x'x$ مرتبة ترتيب تنازلي.

- حساب الأشعة الذاتية: تتعلق الأشعة الذاتية بالقيم الذاتية ويمكن تحديدها بحل المعادلة التالية:

$$\begin{cases} u_a = (a.b.c)^t \\ x'\, x u_a = \lambda_a u_a \end{cases}$$

$\mu^*\alpha$: شعاع ذاتي مرجح أي، $\mu^*_\alpha = \frac{\mu_\alpha}{\|\mu_\alpha\|}$.

حيث : $\|\mu_\alpha\| = \sqrt{a^2+b^2+c^2}$ / $\mu^*\alpha < 1$.

نقوم بحساب القيم الذاتية والأشعة الذاتية لتكوين محاور المخطط العاملي الذي يمثل الأفراد والمتغيرات.

3- تحليل نقاط السحابة على المحاور:

تقدم لنا طريقة تحليل المركبات الرئيسية التمثيل الأمثل للمتغيرات والأفراد، على المحاور الأساسية.

3-1- تمثيل النقاط (I) للسحابة N(I) في الفضاء R^p:

N(I) هي سحابة النقط التي تمثل الأفراد.

نقوم بالتحويل النقطي للسحابة من نقطة المبدأ **"O"** إلى مركز كثافتها **"G"** الذي يساوي:

$$G = \begin{bmatrix} r_1 \\ \bar{r}_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ \bar{r}_n \end{bmatrix} \qquad G_t = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} r_{ij} = \bar{r}_j$$

3-1-1- المسافة بين النقط (I) للسحابة N(I): يتم حساب المسافة بين نقطتين كما يلي:

$$d^2(i,i') = \sum_{j=1}^{p} (r_{ij} - r_{i'j})^2$$

بعد التحويل النقطي نجد: $d^2(i,i') = \sum_{j=1}^{p} \frac{(r_{ij} - r_{i'j})^2}{n\delta^2 j}$

كل متغير له مساهمة في التشتت الكلي للسحاب N(I).

3-1-2- إحداثيات النقاط (I) للسحابة N(I) على المحور ذو الرتبة α : عموما إحداثيات النقاط على المحور ذو الرتبة **α** تحدد على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} \vdots \\ F_\alpha(i) \\ \vdots \end{bmatrix} = x(n,p)\cdot\mu\alpha(p,1) \quad \text{أي :} \quad F_a = x\,\mu_\alpha^*$$

تمثل مركبات الشعاع (F_α) إحداثيات النقط (I) على المحور ذو الرتبة α وتسمى هذه المركبات (F_α) المركبات الرئيسية "Composantes principales".

حيث:

X: جدول المعطيات المركزية المختصرة.

μ_α^* : شعاع ذاتي مرجح للمصفوفة x'x ذو الرتبة α.

2-3- تمثيل النقاط (J) للسحابة N(J) في الفضاء $\mathbf{R^n}$:

نعتبر الفضاء $\mathbf{R^n}$ وسحابة النقط N(J) التي تمثل المتغيرات ($x_1, x_2,...x_p$) المعرفة كما يلي:

$$x_{ij} = \frac{r_{ij} - \bar{r}_j}{\sqrt{n}\sigma_j}$$

حيث المسافة بين النقط والمبدأ "0"في R^n يساوي :

$$d^2(0,j) = \sum_{i=1}^{n}(x_{ij} - 0)^2$$

$$d^2(0,j) = \sum_{i=1}^{n}\frac{(r_{ij} - \bar{r}_j)^2}{n{\sigma_j}^2}$$

إذن xj هي متغيرات متوسطة بالنسبة للمبدأ.

3-2-1- المسافة بين نقطتين من السحابة N(J):

تساعد هذه المسافة على تحديد وضعية النقاط التي تمثل المتغيرات ($x_1, x_2,...x_p$):

$$d^2(j,j') = \sum_{i=1}^{n}(x_{ij}, x_{ij'})^2 = 2(1 - r_{jj'})$$

حيث 'rjj هو معامل ارتباط خطي بين متغيرين xj و 'xj.

النقطتين ('j) و (j) متقاربتين ⇐ 1 ='rjj

النقطتين (j') و (j) متعاكستين ⇐ rjj'=-1

3-2-2- إحداثيات النقط "J" للسحابة N(J) على المحاور العاملية: لدينا الشعاع $x'v_\alpha$ حيث

x' : مقلوب جدول المعطيات المركزة المختصرة.

v_α: شعاع ذاتي لـ xx' ذو الرتبة α.

$$\begin{bmatrix} \vdots \\ \vdots \\ G_\alpha(i) \\ \vdots \\ \vdots \end{bmatrix} = x'_{(p,n)} \cdot v_{\alpha(n,1)} \qquad \text{حيث: } \|v_\alpha\| = 1$$

أي v_α شعاع ذاتي مرجح (Normé).

إحداثيات النقاط "j" على المحور ذو الرتبة α هي معادلات ارتباط بين المتغيرات ($x_1, x_2, \ldots x_p$).

3-3- نوعية التمثيل على المخطط العاملي:

نتبع طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية لمعرفة تمثيل الأفراد في فضاء شعاعي ذو أبعاد لا تتجاوز عدد القيم الذاتية "P" إذ نختار المحاور الأكثر وضوحا لتمثيل الأفراد.

مقياس نوعية التمثيل موضح من خلال النسبة التالية:

$$I_q = \frac{\sum_{k=1}^{q} \lambda_k}{\sum_{k=1}^{p} \lambda_k}$$

تبين هذه النسبة درجة تمثيل سحابة النقاط على المحور (K) أو على المخطط العاملي.

أ- المساهمة المطلقة للأفراد:

$$CTr_\alpha(i) = \frac{\frac{1}{n} F_\alpha^{\,2}(i)}{\lambda_\alpha}$$

تساعد هذه المساهمة على معرفة العناصر المشاركة في تكوين المحور العاملي

ب- المساهمة النسبية للأفراد:

$$CTa_{\alpha}(i) = \frac{F_{\alpha}^{2}(i)}{\lambda_{\alpha}}$$

إذا ارتفعت هذه النسبة نقول أن الفرد "i" يساهم بشكل فعال في تكوين المحور.

3-4- العلاقة بين النقاط "N(i)" و "N(j)":

$$v_a(i) = \frac{1}{\sqrt{\lambda_a}} \sum_{j=1}^{p} x_{ij} u_a(j)$$

$$u_a(j) = \frac{1}{\sqrt{\lambda_a}} \sum_{i=1}^{n} x_{ij} u_a(i)$$

المطلب الثاني: تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية على المعطيات.

الجدول رقم (29): جدول المعطيات.

السنوات	الإنتاج (قنطار)	المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المسقية (هكتار)	دعم العتاد (10*3/دج)	كمية التساقط (ملم)	دعم الأسعار (دج)	دعم البذور(10*3/ دج)	دعم الأسمدة (10*3/دج)	دعم السقي (10*3/دج)	دعم تكثيف البذور (10*3/دج)
2005	326,139.00	112,142.00	297.00	1,635.31	315.3	1,425.00	11,253.85	9,657.67	78,031.60	10,985.46
2006	996,250.00	110,625.00	1,000.00	7,860.92	600.2	1,425.00	12,548.32	9,508.51	80,193.93	14,689.24
2007	587,970.00	110,410.00	729.00	13,548.62	579.8	1,425.00	15,107.24	11,032.17	28,430.46	13,956.85
2008	64,725.00	107,130.00	1,201.00	12,509.38	450.3	3,250.00	22,278.97	13,661.22	50,824.85	5,800.51
2009	1,018,935.00	61,977.00	600.00	39,379.70	614.5	3,250.00	30,852.23	8,758.59	37,911.64	23,957.87
2010	884,355.00	77,750.00	1,013.00	13,711.32	440.9	3,250.00	38,625.25	13,133.53	0	17930.27
2011	112,375.00	79,885.00	1,610.00	11,653.83	313.6	3,250.00	48,780.95	14,596.59	4,525.90	10,401.03
2012	1,209,466.00	81,920.00	1,163.50	31,075.37	346.5	3,250.00	47,827.05	17,229.41	5,449.49	25,869.45
2013	1,446,651.00	84,530.00	848.00	18,189.80	613.3	3,250.00	47,157.50	25,943.95	11,058.45	31,900.14
2014	414,158.00	87,750.00	4,000.00	65,134.54	306.4	3,250.00	58,256.32	32,986.98	1,598.44	14,149.97

الجدول رقم30 : المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات(أنظر الملحق رقم:06)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري
الانتاج	**706 102,400**	**474 112,876**
المساحة المزروعة	**91 411,900**	**17 459,996**
المساحة المسقية	**1 246.150**	**1 031,948**
دعم العتاد	**21 469,879**	**18 881,470**
نسبة التساقط	**458,080**	**133,603**
السعر	**2 702,500**	**881,559**
دعم البذور	**33 268,768**	**17 220,749**
دعم الأسمدة	**15 650,861**	**7 908,295**
دعم السقي	**29 802,476**	**30 987,266**
دعم تكثيف البذور	**16 964.080**	**8 012,619**

من خلال الجدول رقم (30) نلاحظ أن:

- المتوسطات كلها معتبرة وهامة نسبة لانحرافها ولا نستطيع مقارنتها ببعضها البعض لأن طبيعتها مختلفة (لاختلاف المتغيرات والوحدات).

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فهي كالآتي:

- المتغيرات: معدل التساقط ودعم الأسعار هما المسؤولان عن تمركز الأفراد المدروسة لأنهما يتميزان بالانحرافات المعيارية الأصغر (133,603) و (881,559) على الترتيب.
- المتغير: الإنتاج هو المسؤول على تشتت المتغيرات لأن انحرافه المعياري هو الأكبر (474112,876)، ويليه دعم السقي بانحراف قدره 30987,266.

الجدول رقم31: مصفوفة الارتباط **matrice de corrélation** (أنظر الملحق رقم:07)

المتغيرات	الانتاج	المساحة المزروعة	المساحة المسقية	دعم العتاد	نسبة التساقط	السعر	دعم البذور	دعم الأسمدة	دعم السقي	دعم تكثير البذور
الانتاج	**1.000**	**-0,379**	-0,277	**0,124**	**0,563**	**0,101**	**0,175**	**0,109**	**-0,172**	**0,929**
المساحة المزروعة	**-0.379**	**1.000**	-0,145	-0,506	**-0,009**	**-0,777**	**-0,694**	-0.210	**0,656**	**-0,572**
المساحة المسقية	-0,277	-0,145	**1.000**	0,765	-0,469	0,382	**0,650**	0,788	**-0,466**	**-0,178**
دعم العتاد	**0,124**	**-0,506**	0,765	**1.000**	**-0.169**	**0,504**	**0,652**	0,671	**-0,494**	**0,271**
نسبة التساقط	**0,563**	**-0,009**	-0,469	**-0,169**	**1.000**	**-0,208**	**-0,381**	**-0,279**	**0,254**	**0,418**
السعر	**0,101**	**0,777**	0,382	**0,504**	**-0,208**	**1.000**	**0,813**	**0,487**	**-0,722**	**0,323**
دعم البذور	**0,175**	**-0,694**	**0,650**	**0,652**	**-0,381**	**0,813**	**1.000**	**0,776**	**-0,875**	**0,410**
دعم الأسمدة	**0,109**	-0,210	0,788	0,671	**-0,279**	**0,487**	**0,776**	**1.000**	**0,593**	**0,283**
دعم السقي	**-0,172**	**0,656**	**-0,466**	**-0,494**	**0,245**	**-0,722**	**-0,875**	**-0,593**	**1.000**	**-0,384**
دعم تكثيف البذور	**0,929**	**-0,572**	**-0.178**	0,271	**0,418**	**0,323**	**0,410**	**0,283**	**-0,384**	**1.000**

- الارتباط بين مختلف المتغيرات:

نلاحظ من الجدول رقم (31) أن ارتباط المتغيرات تيباين بين قوة الارتباط وضعفها إضافة إلى العلاقة الموجبة والسلبية فيما بينها.

فنجد أن دعم البذور له علاقة طردية قوية مع كل من المساحة المسقية (0,650) و دعم العتاد (0,652) ودعم الأسعار (0,813) ودعم الأسمدة (0,776)، في حين هناك علاقة سلبية عكسية مع المساحة المزروعة (0,690-)، والعلاقة الطردية القوية بين دعم البذور والمساحات المسقية ودعم العتاد، ودعم الأسمدة تفسر تكامل هذه العوامل فيما بينها لتحقيق أعلى إنتاج ومردود والعلاقة السلبية بين هذا الأخير والمساحة المزروعة يفسر بالاستعمال اللاعقلاني للمساحات وكمية البذور المدعمة إذ تعتبر غير كافية لتغطية المساحات المزروعة، كما يلجأ البعض من الفلاحين لإعادة بيعها دون أن تزرع.

ومن جهة أخرى نلاحظ العلاقة القوية الطردية لدعم الأسعار مع المساحة المزروعة (0,777+) إذ من خلال دعم الأسعار عند الإنتاج أي أثناء إيداعها لمصالح الديوان الوطني المهني للحبوب فإن

هذا له الأثر الكبير في تشجيع الفلاحين على زيادة المساحات المزروعة، كما أن دعم الأسعار وكما لاحظنا سابقا له علاقة قوية جدا طردية مع دعم البذور أي بزيادة دعم الأسعار يزيد دعم البذور تبعا للزيادة في الطلب عليها من قبل الفلاحين.

كما لدعم الأسعار علاقة متوسطة فردية مع دعم العتاد (0,504+) إذ من شأن دعم الأسعار أن يؤثر في الطلب على العتاد كذلك وبالتالي التأثير في دعم العتاد ولكن بنسبة متوسطة نوعا ما (نظرا لتطلب العتاد للأموال).

ونلاحظ كذلك أن دعم السقي له علاقة قوية طردية مع المساحة المزروعة (0,656+) إذ كلما كان هناك دعم كبير لعمليات السقي كلما شجع الفلاحين في زيادة المساحة المزروعة، وكلما زادت المساحة المسقية أثر ذلك سلبا على دعم عمليات السقي نظرا للعلاقة السلبية بينهما (0,494-) إذ كلما زادت المساحات المسقية سوف يزيد الطلب على دعم السقي وفي الواقع تقوم الجهات المعنية بتخفيض مبالغ دعم السقي الموجه للحبوب أو توجهها لدعم سقي الأشجار والسباخة مما يوحي بضعف التخطيط الجيد.

ومن ناحية أخرى نجد العلاقة السلبية القوية بين دعم السقي ودعم البذور (0,875-) ودعم الأسعار (0,722-).

أما عن دعم العتاد فنجد أن له علاقة قوية طردية مع المساحة المسقية (0,765+) وعكسية متوسطة مع المساحة المزروعة (0,506-).

كما نلاحظ العلاقة السلبية أو العكسية الضعيفة لكمية التساقط مع جل المتغيرات باستثناء دعم تكثيف البذور متوسطة وطردية (0,418+) و (0,563)، ويتبقى لدينا دعم الأسمدة الذي له علاقة قوية و طردية مع كل من دعم العتاد (0,671+) ودعم البذور (0,776+) والمساحة المسقية (0,788+) وهذا ناتج عن العلاقة الفعلية والواقعية بين هذه المتغيرات وتكاملها فيما بعضها البعض، وهناك العلاقة العكسية بين دعم الأسمدة ودعم السقي (0,593-) ما يفسر ضعف الارتباط بينهما.

2/ الارتباط بين المتغيرات والإنتاج:

نلاحظ أن كمية الإنتاج لديها علاقة ضعيفة مع معظم المتغيرات المدروسة إذ نجد أن لها ارتباط ضعيف وعكسي مع كل من المساحة المزروعة (0,379-) والمساحة المسقية (0,277-) ودعم السقي (0,172-).

فمن خلال جدول المعطيات وعلى سبيل المثال نلاحظ أنه لما كانت المساحة المزروعة في حدود 110 ألف هكتار (2006 و 2007) فإن حجم الإنتاج بعد أن كان سنة 2006 في حدود 900 ألف قنطار تراجع لسنة 2007 إلى 587 ألف قنطار، بينما سنة 2009 حينما كانت المساحة المزروعة لا تتجاوز 62 ألف هكتار بلغ الإنتاج أكثر من مليون قنطار، أما عن دعم السقي فنلاحظ دائما من خلال جدول المعطيات أنه خلال سنة 2006 قد تم تقديم حوالي 1080 مليون دج لدعم عمليات السقي وقد حققت المواسم الموالية 2007 و 2008 كمية إنتاج أقل وأقل مقارنة بموسم 2006 إذ هي على التوالي 900 ألف قنطار، 587 ألف قنطار، 64 ألف قنطار، في حين أن المواسم 2010، 2011، 2012، 2013 عرفت زيادة كبيرة متتالية في الإنتاج رغم الزيادات الطفيفة في دعم السقي مقارنة بسنوات 2006، 2007، 2008.

وبالنسبة للمساحة المسقية نلاحظ أنه عند بلوغ مساحة مسقية قدرها 4000 هكتار سنة 2014 لم يتم سوى إنتاج 400 ألف قنطار، بينما عند مساحة مسقية قدرها 600 هكتار لسنة 2009 نلاحظ تحقيق إنتاج حوالي 3 أضعاف لسنة 2014 (أكثر من مليون طن)، غير أن هذا لا يعكس بالضرورة الحتمية علاقة المساحات المسقية بالإنتاج نظرا لكون الإنتاج يعبّر عن مجموع المسقية وغير المسقية وربما يكون مساهمة المساحات المسقية في الإنتاج أكبر من غير المسقية، لهذا وجب زيادة المساحات المسقية بشكل أكبر وبدون الميل إلى النقصان لكي لا يتأثر الإنتاج بشكل كبير (يجب إحصاء إنتاج المساحات المسقية والمدعمة بالنسبة للإنتاج الكلي لكي يتسنى معرفة الأثر جيدا)، ومن جانب آخر نلاحظ العلاقة الضعيفة للإنتاج مع دعم العتاد (0,124+) و دعم الأسعار (0,101+) ودعم البذور (0,175+) ودعم الأسمدة (0,109+) هذه العلاقة ضعيفة لكنها طردية إذ لديها ارتباط موجب مع الإنتاج، إذ أنه في الفترة المدروسة (2005-2014) فإن هذه المتغيرات تتمتع بميل موجب نحو الزيادة.

وعند مقارنة علاقة الإنتاج بكمية التساقط نجد أنها علاقة طردية لكن ليست قوية كفاية (0,563+) وهو أمر منطقي لأن كمية الإنتاج تتحدد نسبيا وفقا لكمية الأمطار.

ونلاحظ العلاقة القوية لحجم الإنتاج مع دعم تكثيف البذور (0,929+)، فعند زيادة دعم تكثيف البذور فإنه يترافق حتما الزيادة في الإنتاج والعكس صحيح، وخاصة أن فلاحي الولاية يشتكون من التذبذب في التموين لهذه المادة التي تعد أصل عملية الإنتاج، إذ كان لابد من الرفع لدعم التكثيف للوصول إلى توريد كامل الفلاحين وبالكميات المطلوبة.

الجدول رقم32: القيم الذاتية **les valeurs propres** (أنظر الملحق رقم:08)

المحور	1	2	3	4	5	6	7	8	9
القيم الذاتية	4,943	2,640	1.052	0,572	0,378	0,241	0,090	0,073	0,012
النسبة المؤوية	49,429	26,398	10,521	5,720	3,775	2,406	0,900	0,730	0,120
النسبة المؤوية المتصاعدة	49,429	75,827	86,348	92,068	95,843	98,250	99,150	99,880	100,000

القيمة الذاتية تمثل جهود الأفراد أو المتغيرات على المحور المتعلق بهذه القيمة الذاتية، حيث أن القيمة الذاتية تعطينا تفسيرا أو شرحا للظاهرة المدروسة والتي في حالتنا هذه هي علاقة الإنتاج بالدعم المقدم وكذا مدخلاته، وهذا في شكل رسم بياني (معلم متعامد ومتجانس) يمكننا ويسهل لنا عملية التعليل والشرح لمختلف العلاقات التي تربط بين المتغيرات ببعضها البعض، وهذا من خلال ملاحظة الشكل البياني الذي يعبر لنا أو يمثل القيم الذاتية الأولى والثانية، ومن أجل تسهيل الملاحظة والتحليل نحسب لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية إلى مجموع القيم الذاتية وعليه فإن هذه النسبة تمثل كمية المعلومات الأساسية المحتواة في كل محور أو شعاع والتي تم تمثيلها بناءا على جدول المعطيات الأساسية المعبر عنه بالمتغيرات التي تتدخل في عملية إنتاج الحبوب.

وعليه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان التحليل أو استنتاج العلاقات التي تربط بين المتغيرات والأفراد من خلال التمثيل البياني للمحاور التي تشتمل على هذه النسب له أهمية أو قيمة علمية وأكثر دقة.

إن عدد المحاور المختارة يتعلق بكمية المعلومات المحتواة في كل محور والتي ترتبط بنوعية المتغيرات أو الأفراد، لأنه يجب الحصول على نسبة جمود مقبولة وكافية، غالبا تؤخذ ثلاث

محاور لأنها تكون كافية، وعموما في تحليل المركبات الأساسية نهتم بالمحاور التي لها كمية معلومات أكبر من 1/P، على سبيل المثال في حالتنا : 1/10 أي ما يعادل 10%، من خلال الجدول رقم 32 والشكل رقم (11) يمكن ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- القيمة الذاتية الأولى تساوي 4,943 أي ما يعادل 49,429% من الجمود الكلي، أي أن المحور العاملي الأول أو المركبة الأساسية الأولى تحتوي على 49,42% من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، مما يبين أهمية هذا المحور في تمثيل وشرح جدول المعطيات وهذه النسبة لها دور كبير في دقة النتائج ولكنها غير كافية لذا نتمم ذلك بالالتجاء إلى المحور الثاني.
- القيمة الذاتية الثانية تساوي 2,64 أي ما يعادل 26,398% من الجمود الكلي أي أن المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي على 26,398% من المعلومات الأساسية وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية التحليل.

وعليه ستكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء IR^2 ذو المحورين الأول والثاني 75,827% (النسبة المئوية المتصاعدة) من التمثيل العام، وهي تمثل كمية المعلومات المحتواة، هذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على المخطط الأول والثاني، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين.

3/ التمثيل البياني للمتغيرات وتحليل النتائج:

بالاعتماد على XL-STAT 2010 نتحصل على النتائج الآتية:

جدول رقم (31)، جدول رقم (32)، شكل رقم (10).

تحليل النتائج (المتغيرات):

نقول أنه كلما اقتربت المتغيرات من الدائرة كان التمثيل أفضل، وعليه نلاحظ ما يلي:

جميع المتغيرات تقترب من الدائرة، هذا يعني أن التمثيل جيد، أي يمكن الاعتماد على هذا التمثيل البياني في شرح وتحليل مختلف العلاقات التي ترتبط بعملية الإنتاج خلال فترة الدراسة وهذا من خلال الملاحظة، ما هو ما يوافق نسبة جمود 75% إذ أن هذا التمثيل يوضح ما نسبته 75% من تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة ويكشف علاقة بعضها ببعض.

المحور الأول: (نسبة جمود 49,43%)

على المحور الأول نجد أن كل من المساحة المزروعة، المسقية ودعم العتاد ودعم الأسعار ودعم البذور ودعم الأسمدة ودعم السقي لها ارتباط ببعضها البعض حيث يعتبر أقوى ارتباط للمتغيرات يتمثل في دعم السقي مع دعم البذور (0,875-) ويليه دعم الأسعار مع دعم البذور (0,813)، ثم المساحة المسقية مع كل من دعم العتاد (0,765) والأسمدة (0,788) والبذور (0,65) ثم دعم العتاد مع دعم الأسمدة (0,671) ودعم البذور (0,652) ودعم السقي مع المساحة المزروعة (0,656) والأسعار (0,772-).

ويساهم في المحور الأول بشكل كبير على التوالي دعم البذور، دعم السقي، دعم الأسعار، دعم الأسمدة، دعم العتاد وأخيرا المساحة المزروعة.

أما عن الإنتاج ودعم تكثيف البذور وكمية التساقط فهي غير مرتبطة بالمحور الأول نظرا لمساهمتها الضعيفة في هذا المحور وهي على التوالي 1,182%، 1,550% و4,401%.

المحور الثاني: (نسبة الجمود 26,40%)

جل المتغيرات ليس لها ارتباط مع المحور الثاني لأن مساهمتهم فيه شبه معدومة، باستثناء معدل التساقط، وكمية الإنتاج ودعم تكثيف البذور الذين لهم ارتباط قوي ممثلا في كمية الإنتاج ودعم تكثيف البذور (0,92+) وارتباط متوسط بين كمية الإنتاج وكمية التساقط (0,563+).

المحور الأول والثاني:

يمكن شرح وتحليل التمثيل البياني للمتغيرات من ناحية إجمالية من خلال إيجاد تفسير للمسافات الموجودة بين إحداثيات المتغيرات إذ يمكن ملاحظة 03 مجموعات تبتعد كل منها عن الأخرى.

- حيث أن الارتباط القوي أو التقارب بين إحداثيات المتغيرات للمجموعة الأولى المتكونة من (المساحة المسقية، دعم الأسعار، دعم الأسمدة، دعم البذور، دعم العتاد ودعم السقي)، إذ يمكن تفسير ذلك: هذه المتغيرات تعالج نفس الظاهرة ولديها نفس الخصائص التي ترتبط ببعضها البعض لحد كبير أو أن هذه المتغيرات تتأثر بنفس العوامل ولديها نفس السلوك في التغير، مما يؤدي بنا إلى القول بأن هذه المتغيرات تتشابه في خصائصها ومميزاتها ويؤثر بعضها ببعض.

وعليه فإن جميع هذه المتغيرات لها وزن كبير في تحديد وتفسير التأثير على الإنتاج.

- أما بالنسبة لدعم تكثيف البذور وكمية الإنتاج والتساقط فارتباطها الضعيف بالمجموعة الأولى لا يعني عدم تأثيرها أو استقلاليتها نهائيا، فمن الممكن أن تكون لها استقلالية خطية، ولكن لديها ارتباط غير خطي أو علاقة غير خطية مع هذه المتغيرات.
- في حين نجد أن المساحة المزروعة ودعم السقي لديهما علاقة سلبية وضعيفة مع معظم المتغيرات وخاصة الإنتاج ويمكن تفسير ذلك بالأثر السلبي الناجم عن التطور السلبي لهذين المتغيرين خلال الفترة المدروسة 2005-2014 أي كلما زاد التطور السلبي لهذين المتغيرين انخفضت مستويات المتغيرات الأخرى سيما حجم الإنتاج وهذا ما يبين الاختلاف في سلوك هذين المتغيرين مع باقي المتغيرات الذي يتضح في الشكل رقم (11) ببعد المسافة والاتجاه المعاكس بينه وبين باقي المتغيرات.

ويكمن علاج ذلك في إيجابية تطور هذين المتغيرين أي بالحفاظ على مستويات معينة دون الهبوط بحدة في حجم التغير من سنة لأخرى بحيث يصبح الارتباط موجب وقوي مع باقي المتغيرات.

الجدول رقم33 : إحداثيات المتغيرات Coordonnées des variables (أنظر الملحق رقم:09)

المتغيرات	المحور الأول	المحور الثاني
الانتاج	0,242	0,895
المساحة المزروعة	-0,734	-0,386
المساحة المسقية	0,673	-0,597
دعم العتاد	0,784	-0,127
نسبة التساقط	-0,277	0,750
السعر	0,824	0,043
دعم البذور	0,972	-0,064
دعم الأسمدة	0,789	-0,222
دعم السقي	-0,859	-0,024
دعم تكثيف البذور	0,466	0,837

الجدول رقم34: مساهمات المتغيرات و تربيع التجب:بالإعتماد على XL-STAT 2011 (أنظر الملحق رقم:11 و 12)

المتغيرات	مساهمات		تربيع التجب	
	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الأول	المحور الثاني
الانتاج	1,182	30,349	0,058	0,801
المساحة المزروعة	10,899	5,636	0,539	0,149
المساحة المسقية	9,161	13,491	0,453	0,356
دعم العتاد	12,440	0,608	0,615	0,016
نسبة التساقط	1,550	21,302	0,077	0,562
السعر	13,743	0,069	0,679	0,002
دعم البذور	19,105	0,155	0,944	0,004
دعم الأسمدة	12,595	1,860	0,623	0,049
دعم السقي	14,925	0,022	0,738	0,001
دعم تكثيف البذور	4,401	26,508	0,218	0,700

الشكل رقم **10**: التمثيل البياني للمتغيرات

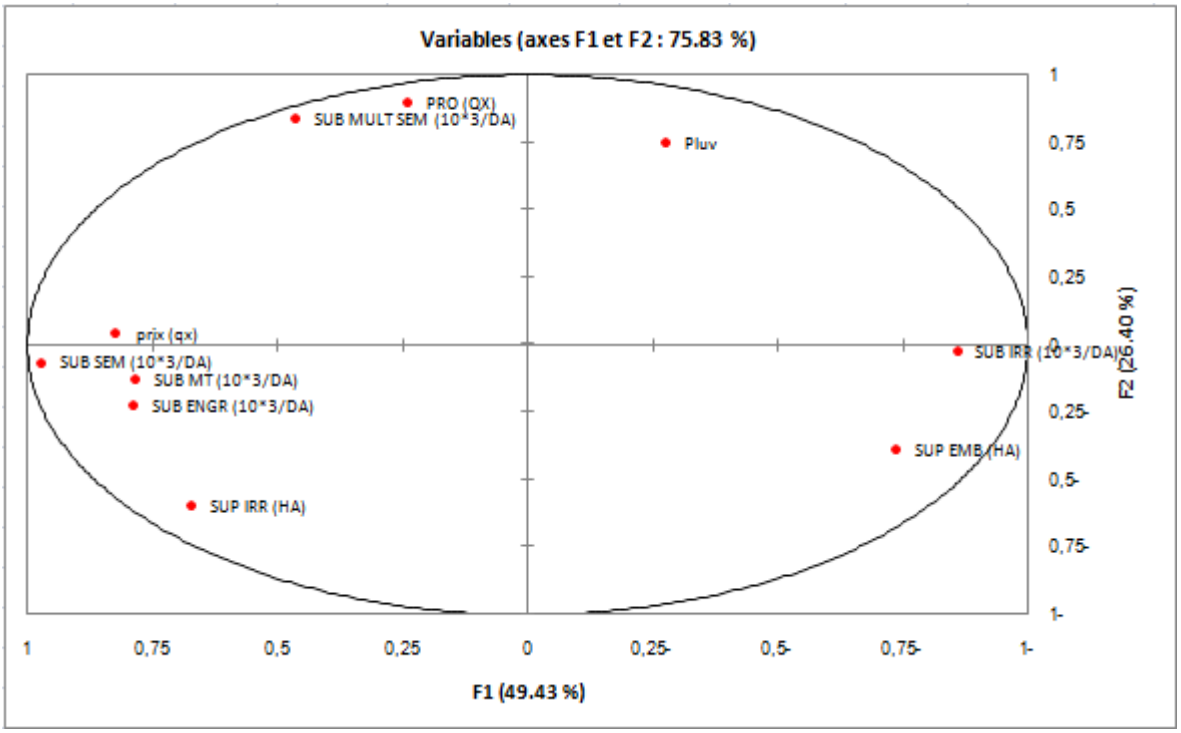

الشكل رقم **11**: التمثيل البياني للقيم الذاتية.

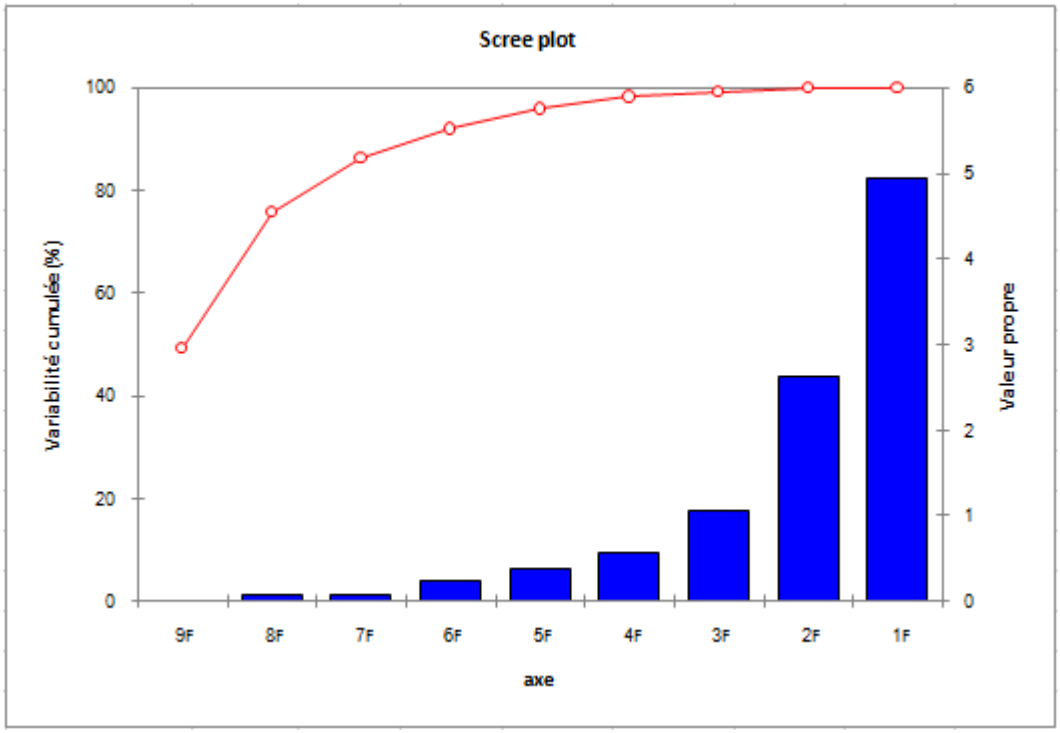

خاتمة الفصل:

كملخص لهذا الفصل الذي مكننا من الوقوف على واقع إنتاج الحبوب في ولاية سعيدة وأنواع الدعم لمدخلات إنتاجه (بذور، أسمدة، آلات) في إطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتقويم عملية الإنتاج وتشجيع الفلاح، وبتبيان تطور حصيلة الإنتاج خلال الفترة الممتدة من سنة 2005-2014 وتحليل العلاقات البينية لمحددات إنتاج هذه المادة المدعومة من طرف الدولة في شكل مساعدات والأخرى التي تتعلق بالعامل الطبيعي الذي حصرناه في دراستنا بكمية تساقط الأمطار وهو الغالب على النشاط الفلاحي في الجزائر والمتحكم في كمية الإنتاج، يمكننا استخلاص أن ولاية سعيدة قد حققت قفزة متواضعة في إنتاج مادة الحبوب بمختلف أنواعها مع ملاحظة أن متوسط إنتاج القمح اللين هو الغالب مع إستثناءات سنوات الجفاف وقلة الأمطار بحيث أن الأخيرة لها أثر طردي مع تطور معدلات الإنتاج في حين أن آثار الدعم تعتبر ملموسة ولكن بنسبة ضعيفة ويمكن إرجاع هذا التأثر المتواضع خاصة إلى عدم الحفاظ على المساحات المسقية للحبوب و نفس وتيرة دعم السقي المقدم وكذا عدم احترام الكميات المحددة من الأسمدة والبذور وعدم تنظيم أوقات البذر والحرث من طرف الفلاحين ولهذا لابد من بدل المزيد من الجهود من قبل المصالح الفلاحية لتوسيع عمليات الإرشاد الفلاحي والحملات التحسيسية وضرورة التقيد بها، حيث أن هذا الإرشاد لابد أن يكون من خلال كل وسائل الإعلام والنشر الواسع للملصقات الإعلامية والتنظيم المتكرر للدورات التكوينية والمراقبة الميدانية وعموما يجب مواصلة الدعم بمختلف أشكاله وخاصة زيادة المنح عند تقديم الإنتاج وضرورة فتح فروع جديدة للتكفل باحتياجات الفلاحين من البذور والأسمدة وتخفيف الضغط المتواصل الذي يسبب تأخر الكثير من الفلاحين عن حملة الحرث والبذر،كما يلزم إنشاء سد بالولاية لتشجيع الفلاحين على سقي المحاصيل.

الخاتمة

العامة

وكخاتمة لهذا العمل من خلال الدراسة التحليلية لدعم إنتاج الحبوب في ولاية سعيدة استخلصنا أنه لابد من الاستمرار في دعم هذه المادة الحيوية خاصة وأن الولاية تتمتع بقدرات جيدة ومستقبل واعد لتطوير هذا النوع من الإنتاج الفلاحي، غير أنه لابد من زيادة تشجيع السقي الفلاحي الذي يعتبر ركيزة مهمة لتحقيق وفرة الإنتاج، لا سيما أن هذا الأخير لازال رهينة الظروف المناخية، ويمكن القول بأن سياسة الإنفاق الحكومي تساهم بشكل أو آخر في صنع السياسات الاقتصادية للدولة وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الموارد ومعالجة الإنحرافات المترتبة عن الدورات الاقتصادية، كما أنها تعتبر أداة فعالة تستخدمها الحكومات لإدارة الطلب الكلي وتحفيزه خاصة في المجال الإنتاجي عن طريق الإعانات المقدمة للقطاعات الإنتاجية وخلق المداخيل وإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال التحويلات والإعانات الموجهة للفئات المحرومة، والجزائر كغيرها من الدول اتخذت سياسة الإنفاق الحكومي كوسيلة لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، وخلال مرحلة الاقتصاد الإشتراكي وامتد ذلك بعد دخولها لاقتصاد السوق، ففي بدايتها الأولى (مرحلة التسعينات) قلصت من الدعم الموجه للفلاح وترتب عن ذلك ارتفاع رهيب في معدات ووسائل الإنتاج واتضح خلال هذه الفترة معاناة صغار الفلاحين وقد سطرت عدة برامج لتنمية ودعم القطاع إبان تلك المرحلة رغم القيود المالية المفروضة إلا أنها لم تأتي بثمارها لعدة اعتبارات أهمها الوضع الأمني للبلاد ومع استتباب الأمن بداية من سنة 2000 الذي ترافق مع ارتفاع أسعار المحروقات والمداخيل البترولية شرعت حينها الجزائر في فترة إصلاحات جديدة شملت معظم القطاعات من خلال ثلاث برامج طموحة لتأهيل الاقتصاد الوطني هي برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 الذي تضمن برامج للتنمية الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009 الذي رافقه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2005-2009 وكذا البرنامج الخماسي للفترة 2009-2014 الذي خصص مبالغ مهمة لفائدة مناطق الهضاب العليا والجنوب في إطار سياسة التجديد الفلاحي

والريفي، والملاحظ أن برامج دعم القطاع الفلاحي ترتب عنها تكثيف المساعدات وتعددها وقد مست هذه الأخيرة معظم النشاطات الفلاحية قصد رفع الإنتاج والمحافظة على مداخيل الفلاحين بهدف تحقيق الأمن الغذائي والوفرة الداخلية وقد سخرت لذلك مجموعة من الصناديق السيادية التي يتم بموجبها صرف هذه النفقات ولكن بالرغم من الأموال الضخمة المنفقة في هذا السبيل إلا أن القطاع الفلاحي لا زال يعاني هشاشة خاصة في توفير منتوجات الحبوب الذي يفسره تزايد واردات الجزائر من هذه المادة خلال السنوات الأخيرة مع الإشارة إلى تزايد طفيف في الإنتاج المحلي الذي بدوره لا يتناسب مع الجهود السياسية والمبالغ المالية المصروفة لتحسينه، وهناك عدة أسباب ساهمت في بطء نمو وتيرة القطاع الفلاحي لعل أهمها ما يتعلق بالظروف المناخية وتقلباتها ومنها ما تعلق بالعامل البشري سواء في ذهنية الفلاح الذي لا زال يستعمل الطرق القديمة في الإنتاج وعدم التقيد بالنصائح والإرشادات الفلاحية من قبل المختصين، هذا وإضافة إلى عوامل المضاربة والاحتكار التي مست بعض المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع، وتحايل الفلاحين للحصول على الدعم دون استغلال الأراضي وتقديم الإنتاج، ومن هنا يمكننا استخلاص نتائج الدراسة في العناصر الآتية:

1- إن فرضية توجيه الدعم وتفعيله حسب خصوصيات المناطق الفلاحية صحيحة، وهذا ما توصلنا إليه في دراسة حالة ولاية سعيدة التي لها خاصية زراعة الحبوب.
2- إن فرضية أن الإنتاج الفلاحي يتأثر بمستوى الدعم المقدم صحيحة لبعض المنتوجات كزراعة الخضر والأشجار المثمرة مثلا(انظر جداول الانتاج في الملاحق) ، وليست مطلقة بالنسبة لإنتاج الحبوب.
3- أن الدعم الفلاحي قد ساهم في تطور الإنتاج لبعض الأنواع.
4- تأثير هذا الدعم لم يكن في المستوى المطلوب إذ لا زالت هناك واردات متنامية للمواد الغذائية.

5- الدعم المالي لوحده غير كافي لتحقيق تنمية فلاحية متكاملة إذ لابد من إسناده بعوامل تنظيمية صارمة لكي يحقق الأهداف المسطرة.

6- إن توجيه الإعانات والمساعدات بالشكل الصحيح هو المؤثر الأساسي في تشجيع القطاع وليس المبالغ المستهلكة فحسب.

ومن هنا يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

1- مواصلة دعم القطاع لا سيما صغار الفلاحين.

2- ضرورة وضع ميكانيزمات يتم من خلالها دراسة مستقبلية ودراسة الجدوى لمختلف مشاريع الدعم وفقا لمتطلبات الفلاح والسياسة الغذائية للبلاد.

3- توسيع برامج التحسيس والتوعية والإرشاد وإلزام الفلاح بالتقيد بالنصائح المقدمة كشرط لحصوله على الدعم.

4- ضرورة إنشاء خلايا جوارية فلاحية مهمتها السهر على مدى استغلال الإعانات المستفيد منها الفلاح لأغراضها.

5- تشجيع نظام دعم السقي المقتصد للمياه وبرامج التكثيف بالرفع من مستوى دعمها.

6- إستحداث آلية للضبط الإداري تتولى المراقبة الميدانية وتكثيفها لكل الفلاحين بدون استثناءات.

7- رفع المنحة عند الإنتاج أكثر من أي دعم آخر لأنها المحفز الأكثر نجاعة.

8- إنشاء دواوين وطنية لجمع وتسويق المنتوجات الفلاحية إلى جانب كل من ديوان الحبوب وديوان الحليب للقضاء على أشكال المضاربة والإحتكار.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور الإنتاج لفترة 1962-1971.

الوحدة: القنطار (لا باكتفيق)

الإنتاج /	المواسم	63/1962	64/1963	65/1964	66/1965	67/1966	68/1967
الحبوب		**23 200 000**	**14 882 610**	**17 341 700**	**7 762 300**	**16 417 000**	**21 282 330**
قمح صلب		12 700 000	9 178 180	10 031 210	4 815 500	9 125 130	10 630 910
قمح لين		3 200 000	2 446 380	3 221 650	1 485 010	3 529 930	4 707 030
الشعير		6 900 000	2 780 210	3 786 430	1 297 700	3 396 190	5 378 520
الخرطال		300 000	355 210	205 950	65 210	264 410	413 720
الذرة الصفراء		47 000	58 400	41 800	34 480	42 150	66 710
الذرة البيضاء		18 000	14 090	12 730	8 900	13 610	24 340
الارز		67 000	50 140	41 930	55 500	45 580	61 100
البقول الجافة		-	**390 560**	**394 570**	**304 610**	**342 680**	**439 150**
الفول و الفول المصري		-	210 830	159 060	139 010	151 440	137 930
الجلبان الجاف		-	34 220	26 450	23 560	22 630	20 990
العدس		-	30 750	35 960	29 820	35 320	89 460
الحمص		-	93 470	154 270	101 420	117 810	167 070
الفاصولياء اليابسة		-	15 100	10 880	9 350	7 450	16 910
الجلبان		-	6 190	600	1 450	8 030	6 790
زرعات البقول في السباخ		-	**6 085 550**	**6 836 990**	**5 744 900**	**5 722 930**	**7 088 270**
البطاطا		-	1 878 130	2 326 500	1 701 240	2 035 200	2 721 620
الطماطم		-	1 127 070	852 600	824 930	691 280	841 340
البصل		-	662 300	346 960	406 980	387 520	298 250
الفاصولياء الخضراء		-	73 990	57 270	56 440	65 940	204 680
الجزر		-	564 590	310 280	425 030	385 080	316 240
البطيخ و البطيخ الأحمر		-	1 187 370	1 585 410	1 420 650	1 356 760	1 779 800
أنواع أخرى من الخضر		-	572 100	1 357 950	909 630	531 700	609 010
الخرشف		-	-	-	-	269 450	317 330
الزراعات الصناعية		-	-	-	-	**638 980**	**626 430**
التبغ		70 000	85 580	40 350	43 010	60 940	61 350
القطن		-	26 250	29 350	20 440	22 150	24 470
عباد الشمس		-	-	-	-	-	-
غرنوقي مورد		-	29 880	42 030	28 500	15 200	19 210
الشمندر السكري		-	114 190	138 860	141 000	540 690	521 400
الطماطم الصناعية		-	-	-	-	-	-
اخرى		-	-	-	-	-	-
الكلأ الإصطناعي*		-	**961 130**	**929 950**	**921 900**	**904 810**	**1 317 010**
الكلأ الطبيعي		-	**1 998 230**	**1 964 050**	**1 890 000**	**1 842 530**	**2 284 460**
زراعات الكروم							
كروم الخمر (هكتولتر)		-	10 477 030	14 026 370	6 821 286	6 446 070	9 951 330
كروم عنب المائدة		-	183 180	310 330	216 260	294 140	256 910
الحمضيات		-	**4 636 820**	**4 152 890**	**4 019 820**	**4 003 970**	**4 316 370**
البرتقال		-	3 209 290	2 857 380	2 820 100	2 822 770	2 959 440
المندرين		-	422 650	373 570	328 920	322 610	376 670
الكليمنتين		-	801 480	722 440	667 400	668 380	783 770
الليمون		-	154 350	151 640	156 930	147 060	144 840
البوملو		-	49 050	47 860	46 470	43 150	51 650
الزيتون		-	**1 500 000**	**1 500 000**	**1 400 000**	**1 381 895**	**1 716 390**
زيتون الزيت		-	-	-	-	1 202 080	1 498 870
زيتون المائدة		-	-	-	-	179 815	217 520
التمور		-	**1 771 670**	**1 098 240**	**1 151 120**	**1 556 890**	**1 476 800**
التين		**600 000**	**600 000**	**600 000**	**600 000**	**441 950**	**447 170**
زراعات الفواكه (نواة / حبوب)		-	**804 890**	**896 250**	**780 730**	**822 800**	**778 900**

* الكلأ الاصطناعي : هو العلف الجاف المستهلك

الإنتاج / المواسم	69/1968	70/1969	71/1970
الحبوب	**18 524 290**	**20 580 920**	**17 354 480**
قمح صلب	8 573 050	9 139 730	7 939 920
قمح لين	4 688 850	5 205 730	5 234 000
الشعير	4 663 770	5 714 380	3 717 680
الخرطال	437 330	418 080	383 490
الذرة الصفراء	61 510	64 380	50 520
الذرة البيضاء	32 670	16 960	13 190
الارز	67 110	21 660	15 680
البقول الجافة	**429 100**	**389 090**	**487 120**
الفول و الفول المصري	144 540	172 320	253 040
الجلبان الجاف	15 940	20 170	27 040
العدس	119 400	62 050	65 160
الحمص	119 800	107 450	107 650
الفاصولياء اليابسة	18 370	15 410	24 940
الجلبان	11 050	11 690	9 290
زرعات البقول في السباخ	**6 812 640**	**7 246 150**	**7 681 230**
البطاطا	2 240 830	2 620 500	2 736 470
الطماطم	931 070	954 700	864 110
البصل	380 720	378 480	543 610
الفاصولياء الخضراء	72 900	74 760	66 950
الجزر	260 960	303 170	249 770
البطيخ و البطيخ الأحمر	1 947 410	1 896 840	1 981 570
أنواع أخرى من الخضر	680 370	626 340	789 010
الخرشف	298 380	391 360	449 740
الزراعات الصناعية	**1 307 210**	**993 620**	**1 424 240**
التبغ	58 800	38 620	43 070
القطن	24 290	6 500	11 580
عباد الشمس	3 680	14 310	16 780
غرنوقي مورد	79 290	54 960	69 830
الشمندر السكري	1 141 150	652 730	948 390
الطماطم الصناعية	-	226 500	334 590
اخرى	-	-	-
الكلأ الاصطناعي*	**1 843 600**	**2 386 390**	**2 463 880**
الكلأ الطبيعي	**1 806 570**	**1 979 040**	**2 325 210**
زراعات الكروم			
كروم الخمر (هكتولتر)	8 710 500	8 692 660	9 247 300
كروم عنب المائدة	331 720	338 340	368 970
الحمضيات	**4 912 370**	**5 081 680**	**5 089 410**
البرتقال	3 453 670	3 603 880	3 460 460
المندرين	375 450	375 350	296 280
الكليمنتين	867 730	895 280	1 157 700
الليمون	169 620	162 750	138 920
البوملو	45 900	44 420	36 050
الزيتون	**1 189 020**	**1 375 710**	**1 678 360**
زيتون الزيت	1 010 190	1 258 410	1 545 040
زيتون المائدة	178 830	117 300	133 320
التمور	**1 614 250**	**792 650**	**1 439 860**
التين	**213 310**	**504 110**	**511 360**
زراعات الفواكه (نواة / حبوب)	**810 720**	**853 240**	**873 610**

* الكلأ الاصطناعي : هو العلف الجاف المستهلك

الملحق رقم 02: تطور الإنتاج للفترة 1972-1981

الوحدة: القنطار

المواسم / الإنتاج	1972/ 1973	1973/ 1974	1974/ 1975	1975/ 1976	1976/ 1977	1977/ 1978	1978/ 1979	1979/ 1980	1980/ 1981
الحبوب									
القمح الصلب	6985100	6309960	11810380	10356390	5733250	7024940	7078070	9265350	7680980
القمح الين	4595670	4601150	6667550	5940480	2537090	3805250	3726280	5849510	4502820
الشعيـر	3738690	3314220	7427200	5886720	2603090	3969650	4565840	7941900	4248040
الخرطـال	531770	497500	795770	890100	496710	559180	804670	1101900	859530
الذرة الصفراء	53430	42950	67180	27620	20050	9840	8600	14780	22770
الذرة البيضاء	30810	11770	20440	17760	19920	13730	14620	35330	2420
الــأرز	24470	25200	16000	12760	14090	2910	-	-	-
المجمـوع	**15959940**	**14802750**	**26804520**	**23131860**	**11425090**	**15385500**	**16198080**	**24208770**	**18316560**
البقول الجافة									
الفول والفول المصري	181860	227780	342310	344260	287130	299570	273890	282730	265270
الجلبان الجاف	23630	26810	37790	35250	29300	37090	31220	29210	30740
العدس	58220	50990	72470	88760	47790	88590	44430	30200	24630
الحمص	121530	165880	247670	253790	256620	216280	166630	158390	168060
الفاصولياء اليابسة	22130	39160	34800	20550	14610	12950	6960	6810	9770
الجلبان	8330	8990	10390	11960	11190	10050	8520	10860	8990
المجمـوع	**415700**	**519610**	**745430**	**754570**	**646640**	**664530**	**531650**	**518200**	**507460**
زراعات البقول في السباخ									
البطاطا	2991660	3946590	5750680	4929420	4722060	4728940	5013520	5905990	5282070
الطماطم	1181720	1207570	1345870	1006640	1093640	1043910	1039340	1822510	1342280
البصل	745730	785100	1064720	722010	905940	901280	1136700	1179180	1258210
الفاصولياء الخضراء	59980	64830	74950	78740	77590	66260	60740	64780	76970
الجزر	225960	274580	330430	264920	382880	329920	444520	425330	402010
البطيخ والبطيخ الأحمر	1499150	1748180	2936380	1531930	1380800	1420560	1587690	1724500	1792220
أنواع أخرى من الخضر	615690	641970	700990	11114070	1603940	1642830	2133660	3008790	2663460
الخرشف	293610	294780	270680	343490	177680	206160	222480	139430	80540
المجمـوع	**7613500**	**8963600**	**12474700**	**10045220**	**10344530**	**10339860**	**11638650**	**14270510**	**12897760**
الكــــلأ									
الكلأ الاصطناعي	3368230	5391460	5869420	5343920	4264350	5098700	6261310	7499620	7209050
الكلأ الطبيعي	2227880	3069630	2880910	2410290	1390030	1437180	1130420	1913700	1334960
المجمـوع	**5596110**	**8461090**	**8750330**	**7754210**	**5654380**	**6535880**	**7391730**	**9413320**	**8544010**
زراعات الكروم									
كروم الخمر	5909840	6281720	4318700	2338480	2548760	1840000	2709760	2836540	2668880

كروم عنب المائدة	398390	471240	514860	489370	526700	373470	480850	617340	660560
المجموع	**6308230**	**6752960**	**4833560**	**2827850**	**3075460**	**2213470**	**31906103**	**3453880**	**3329440**
الحمضيات									
البرتقال	3428930	3504710	3365800	3590220	3429320	2846860	2972640	2806610	2295980
المندرين	306830	297940	296740	298700	266900	275860	260280	255380	186310
الكليمنتين	1169450	1204290	1190100	1170980	1190250	1226410	1184170	1031560	977490
الليمون	129720	126070	102300	93290	89450	84070	82340	77580	70590
البوملو	36890	41760	45630	53440	43160	41860	40700	45720	22900
المجموع	**5071820**	**5174770**	**5000570**	**5208630**	**5019080**	**4475060**	**4540130**	**4216850**	**3553270**
الزيتون									
زيتون الزيت	1101200	1606370	1851170	2118290	1026870	836310	1458710	976640	2035360
زيتون المائدة	89410	122590	121500	91860	136760	47850	110490	57670	102760
المجموع	**1190610**	**1728960**	**1972670**	**2210150**	**1163630**	**884140**	**1569200**	**1034310**	**2138120**
التمـــور									
التمور	1437980	1675660	1815490	1370290	1175720	1961180	2080310	2007560	1953060

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية فلاحية 1962-2011.
www.ons.dz

الملحق رقم 03: تطور الإنتاج للفترة 1981-1990

الوحدة: القنطار

المواسم / الإنتاج	1981/ 1982	1982/ 1983	1983/ 1984	1984/ 1985	1985/ 1986	1986/ 1987	1987/ 1988	1988/ 1989	1989/ 1990
الحبوب									
القمح الصلب	6326080	4920300	5859690	9618590	7846670	7765410	4163720	8133490	5549460
القمح الين	3444620	2977560	3006000	5151590	4441400	3982620	1990510	3388180	1951340
الشعيـر	4834430	4467530	5026520	13301810	10828290	8198940	3896600	7898610	8333560
الخرطـال	600930	493710	644320	1077140	891310	677120	296580	595610	412810
الذرة الصفراء	14340	28070	53210	12560	14420	21310	6780	4240	2310
الذرة البيضاء	11580	92450	13940	4100	2000	5100	830	10850	4640
الـــأرز	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**15231980**	**12979620**	**14603680**	**29175790**	**24024090**	**20650500**	**10345020**	**20031190**	**16254120**
البقول الجافة									
الفول والفول المصري	195340	211080	261460	315900	410270	329810	154980	231570	162250
الجلبان الجاف	13410	19160	30600	60430	65650	49810	18680	23050	22460
العدس	17080	10990	17070	19760	7570	20940	14740	12060	7730
الحمص	92680	98580	125820	162890	182390	258730	146150	204640	147720
الفاصولياء اليابسة	5430	6340	8240	9050	10410	9000	5970	5580	8760
الجلبان	7630	14870	6150	5170	2470	2320	3960	2070	1970

المجموع	**331570**	**361020**	**449340**	**573200**	**678760**	**670610**	**344480**	**478970**	**350890**
زراعات البقول في السباخ									
البطاطا	4151020	4907260	5209230	8146770	8116640	9046090	8988220	10007000	8085410
الطماطم	1940250	1597700	1440474	2172630	3021790	2912310	2828410	3066440	2958920
البصل	1128870	1214290	1955550	1642370	1648920	2001940	2002990	2275890	1729740
الفاصولياء الخضراء	87410	96670	99930	111650	139990	160900	164170	165470	169180
الجزر	403780	159590	665560	1077930	1416190	1347720	1364690	1532130	1009340
البطيخ والبطيخ الأحمر	1932220	2069410	2429760	3182430	3176910	3600270	2320400	3008740	2641240
أنواع أخرى من الخضر	2685040	3227990	3557030	5455600	5825780	6537240	6473640	7519650	5951220
الخرشف	37450	87700	104640	31000	44850	59800	62480	76150	62500
المجموع	**12366040**	**13660610**	**15462174**	**21820380**	**23391070**	**25666270**	**24205000**	**27651470**	**22607550**
الكـــلأ									
الكلأ الاصطناعي	6073060	6247300	7454390	10840870	11197400	9565400	6322190	9511010	4257760
الكلأ الطبيعي	1589120	1118460	1723700	3087340	1532190	2505820	1744010	1636700	930190
المجموع	**7662180**	**7365760**	**9178090**	**13928210**	**12729590**	**12071220**	**8066200**	**11147710**	**5187950**
زراعات الكروم									
كروم الخمر	1514050	1875670	1393810	938110	906290	917790	621060	503730	228650
كروم عنب المائدة	620860	771270	787120	816180	909370	1121870	1228760	1192690	812810
المجموع	**2134910**	**2646940**	**2180930**	**1754290**	**185660**	**2039660**	**1849820**	**1696420**	**1101460**
الحمضيات									
البرتقال	2009440	1618370	1829370	1698850	1672350	1832740	2079800	1766210	1838300
المندرين	204320	145000	154960	123280	205290	120630	170080	171760	223230
الكليمنتين	884330	660870	776380	545160	578370	716910	757180	623750	599600
الليمون	81920	91560	65760	55970	57240	79930	80050	88310	119210
البوملو	13880	38450	27590	15500	18060	22170	31030	30920	29190
المجموع	**3193890**	**2554250**	**2854060**	**2440760**	**2531310**	**2772380**	**3118140**	**2680950**	**2809530**
الزيتون									
زيتون الزيت	1353020	1287540	890700	1478870	1922070	1528120	1304820	817420	1648000
زيتون المائدة	79630	65630	129610	112680	94180	153600	124100	107110	131070
المجموع	**1432650**	**1353170**	**1020310**	**1591550**	**2016250**	**1681720**	**1428920**	**924530**	**1779070**
التمور									
التمور	**2065000**	**1815390**	**1827170**	**1988370**	**1888280**	**2244010**	**1960620**	**2101370**	**2059070**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية فلاحية 1962-2011.
www.ons.dz

الملحق رقم 04: تطور الإنتاج للفترة 1990-2000.

الوحدة: القنطار

المواسم / الإنتاج	1990/ 1991	1991/ 1992	1992/ 1993	1993/ 1994	1994/ 1995	1995/ 1996	1996/ 1997	1997/ 1998	1998/ 1999	1999/ 2000
الحبوب										
القمح الصلب	12917890	13455310	7960650	5624280	11886700	20345700	4554640	15000000	9000000	4863340
القمح اليـن	5775990	4912210	2204380	1515360	3112500	9480340	2060500	7800000	5700000	2740270
الشعيـــر	18099580	13982900	4080230	2340670	5849800	18002220	1908920	7000000	5100000	1632870
الخرطـــال	1281420	928900	272460	152040	531000	1171740	168150	450000	400000	81700
الذرة الصفراء	5000	6620	2250	1850	4900	4460	1190	2460	60	110
الذرة البيضاء	3150	3200	1000	-	380	590	2570	3100	5370	15560
الـــأرز	-	-	-	-	-	-	1200	490	540	8340
المجمـــوع	**38083030**	**33289140**	**14520970**	**9634200**	**21384570**	**49005050**	**8697170**	**30256050**	**20205970**	**9342190**
البقول الجافـة										
الفول والفول المصري	325700	311510	203010	191450	214450	369590	90670	213520	217060	128950
الجلبان الجاف	47190	43470	14830	28190	34110	46620	12950	35480	30040	15930
العـــدس	9500	8930	7810	4580	4540	8390	4340	6010	3670	1940
الحمـــص	241870	261320	248870	153940	157250	244780	161580	181430	130700	66610
الفاصولياء اليابسة	4870	6960	5860	3440	3080	5610	6460	10790	9390	4190
الجلبـــان	1060	1670	1090	1370	860	5010	360	3270	3790	1020
المجمـــوع	**630190**	**633860**	**481470**	**382970**	**414380**	**680000**	**276360**	**450500**	**394650**	**218640**
زراعات البقول في السبـــاخ										
البطاطـــا	10773480	11575250	1652210	7159360	12000000	11500000	9475180	11000000	9962680	12076900
الطماطـــم	3153570	2813490	3038610	2462390	3043800	2818680	3294060	3167530	3612310	3414470
البصـــل	3175440	2506490	2511450	2479090	3140290	3128810	3517290	3926430	3824540	3157410
الفاصولياء الخضراء	183270	216610	247280	205060	204510	209900	236480	222830	263060	255230
الجـــزر	1170610	1591830	1284610	1584920	1324770	1285440	1254280	1411450	1349500	1486360
البطيخ والبطيخ الأحمر	3715150	4472280	4900580	4011680	4033960	4553580	4013000	5020160	5383080	3986910
أنواع أخرى من الخضـــر	7153240	7413380	6954590	7746830	8180980	7776590	7992930	7658480	8461810	8309480
الخرشـــف	47030	75880	48720	56870	71690	194000	310520	452250	301320	394800
المجمـــوع	**29371790**	**30665210**	**29638050**	**25706200**	**32000000**	**31467000**	**30093740**	**32859130**	**33158300**	**33081560**
الكـــلأ										
الكلأ الاصطناعـي*	11016650	8315070	4749280	3915340	5257030	9349000	2240240	6240030	6292230	2802130
الكلأ الطبيعـــي	2360760	2403250	1700230	1551190	2071180	3251000	999480	2411440	2528240	1769170

المجمـــــوع	**13377410**	**10718320**	**6449510**	**5466530**	**7328210**	**12600000**	**3239720**	**8651470**	**8820470**	**4571300**
زراعات الكـــروم										
كروم الخمـــر	361710	409570	443940	134410	268500	312270	243890	162900	263190	243400
كروم عنب المائدة	1462080	1689040	1459520	1194940	1583730	1321420	1457500	1182930	1342960	1621540
المجمـــــوع	**1823790**	**2098610**	**1903460**	**1329350**	**1852230**	**1633690**	**1701390**	**1345830**	**1606150**	**1864940**
الحمضيـــات										
البرتقـــال	2219650	2519370	2498420	2528780	2267160	2367240	2432840	2803930	3073500	2995830
المندريـــن	153780	160820	166640	205490	178390	171380	175370	193450	202250	182670
الكليمنتيـــن	756180	759930	725740	789760	600430	145380	726590	915500	952620	841250
الليمـــون	92030	155950	192540	211770	156660	613880	154410	253140	290820	292810
البوملـــو	14060	22820	24990	24100	24840	21560	14830	13840	16370	13790
المجمـــــوع	**3235700**	**3618890**	**3608330**	**3759900**	**3227480**	**3337440**	**3504040**	**4179860**	**4535560**	**4326350**
الزيتـــــون										
زيتون الزيت	735400	2434910	1853960	1506630	1168750	2788210	2771870	935490	3207900	1824390
زيتون المـائدة	141960	220290	206770	196970	140890	345130	422870	305110	425910	346730
المجمـــــوع	**877360**	**2655200**	**2060730**	**1703600**	**1309640**	**3133340**	**3194740**	**1240600**	**3633810**	**2171120**
التمـــــور										
التمـــــور	**2090920**	**2605150**	**2616120**	**3171840**	**2851550**	**3606370**	**3029930**	**3873130**	**4275830**	**3656160**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية فلاحية 1962-2011.

www.ons.dz

الملحق رقم 05: تطور الإنتاج للفترة 2000-2011.

الوحدة: القنطار (إلا بالتدقيق)

المواسم / الإنتاج	/2000 2001	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011
الحبوب											
القمح الصلب	12388650	9509670	18022930	20017000	15687090	17728000	15289985	8138115	20010378	18089739	19274740
القمح اللين	8003480	5508360	11625590	7290000	8460185	9151300	7899640	2972210	9520791	7962041	6274520
الشعير	5746540	4161120	12219760	12116000	10328190	12358800	11866580	3959215	22033586	13080348	11042080
الخرطال	436610	334950	775460	890000	775000	890000	922375	266600	957115	884342	673400
البرمشيلم	60	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الذرة الصفراء	10870	8370	9810	6790	11480	24560	16440	10145	5747	3590	5751
الذرة البيضاء	5550	6780	6070	8490	12390	24790	24050	10380	3885	1060	9404
المجموع	**26591760**	**19529250**	**42659620**	**40328280**	**35274335**	**40117450**	**36019070**	**15356665**	**52531502**	**40016470**	**37264740**
البقول الجافة											
الفول والفول	212300	229330	307000	320530	268860	242986	279735	235210	364949	366252	379818

المصري											
الجلبان الجاف	36740	43040	63420	73710	53390	5381	62430	36175	59692	66134	74353
العدس	4580	4350	4900	6130	4230	6584	5605	10809	26932	45902	82152
الحمص	123120	149710	191020	163670	137270	127058	142940	112110	178404	234737	240512
الفاصولياء اليابسة	7340	8640	10960	15810	6660	9145	9170	5441	11588	8449	9525
الجلبان	280	270	180	150	650	1107	950	1980	1325	1976	1810
المجموع	**384360**	**435340**	**577480**	**580000**	**471060**	**440690**	**500830**	**401725**	**642890**	**723450**	**788170**
زراعات البقول في السباخ											
البطاطا	9672320	13334650	18799180	18962700	21565499	21809610	15068590	21710580	26360570	33003115	38621936
الطماطم	3735340	4013640	4569330	5121950	5137795	5849336	5673134	5592491	6410343	7182353	7716055
البصل	4284910	4478460	5551100	6582150	6855000	7038732	8265915	7591658	9801602	10013036	11441710
الفاصولياء الخضراء	295270	297500	406810	411000	332650	355076	413220	401208	450964	534874	545812
الجزر	1561400	1586600	1607200	1981900	1635785	2292947	2527748	2540000	2712185	3238573	3421838
البطيخ والبطيخ الأحمر	4638920	4581230	6298470	7213760	8579415	7852236	8156652	8446307	10347220	12237666	12851336
أنواع أخرى من الخضر	9081800	9737590	11509310	14021940	14789061	14197548	14908973	14056182	16434712	4606915	20625560
الخرشف	352070	344490	347210	504600	370295	255945	228558	342894	395354	475823	468078
المجموع	**33622030**	**38374160**	**49088610**	**54800000**	**59265500**	**59291430**	**55242790**	**60681320**	**72912950**	**86404430**	**95692325**
الكلأ											
الكلأ الاصطناعي*	5544460	4901790	7914890	7975700	8623650	8203430	10167350	7447675	11585391	12885130	10765180
الكلأ الطبيعي	2535540	1433260	4930880	3498750	2855980	2888780	4992330	3487865	6651050	5459700	5581585
المجموع	**8080000**	**6335050**	**12845770**	**11474450**	**11479630**	**11092210**	**15159680**	**10935540**	**18236441**	**18344830**	**16346765**
زراعات الكروم											
كروم الخمر	178950	245470	240790	138230	222610	120040	18185	94362	141410	860715	90740
كروم عنب المائدة	1612580	1881390	2157440	2220550	2610280	3170600	2040470	3396188	4194537	4743285	3499150
المجموع	**1791530**	**2126860**	**2398230**	**2358780**	**2832880**	**3290640**	**2058655**	**3490550**	**4235947**	**5604000**	**3589890**
الحمضيات											
البرتقال	3270830		3893720	4171500	4352360	4744530	4909150	5029910	6260905	5824958	8147404
المندرين	193520	3624900	253070	300210	334220	321975	379250	264855	266228	1228221	1754938
الكليمنتين	907350	215360	1033510	1142500	1098920	1238935	1182210	1233620	1305326	290020	425335
الليمون	316440	389660	401670	459190	473050	472710	413960	434845	601103	521356	719423
البوملو	11460	15340	17330	17710	15510	25300	10100	10435	11388	16555	20400
المجموع	**4699600**	**5194590**	**5599300**	**6091110**	**6274060**	**6803450**	**6894670**	**6973665**	**8444950**	**7881110**	**11067500**
الزيتون											
زيتون الزيت	1667930	1441570	1041530	4100020	2307855	1962580	1271740	1629680	3769315	1753152	4179905
زيتون المائدة	335460	477690	634740	587980	857035	684750	817780	910990	982505	1359368	1927850
المجموع	**2003390**	**1919260**	**1676270**	**4688000**	**3164890**	**2647330**	**2089520**	**2540670**	**4751820**	**3112520**	**6107755**
التمور											
التمور	**4373320**	**4184270**	**4922170**	**4426000**	**5162934**	**4921880**	**5269210**	**5527650**	**6006960**	**6447410**	**7248940**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية فلاحية 1962-2011.
www.ons.dz

الملحق رقم06: جدول المعطيات (2005-2014)

Année	PRO (QX)	SUP EMB (HA)	SUP IRR (HA)	SUB MT (10*3/DA)	Pluv	prix (qx)	SUB SEM (10*3/DA)	SUB ENGR (10*3/DA)	SUB IRR (10*3/DA)	SUB MULT SEM (10*3/DA)
2005	326 139,00	112 142,00	297,00	1 635,31	315,3	1 425,00	11 253,85	9 657,67	78 031,60	10 985,46
2006	996 250,00	110 625,00	1 000,00	7 860,92	600,2	1 425,00	12 548,32	9 508,51	80 193,93	14 689,24
2007	587 970,00	110 410,00	729,00	13 548,62	579,8	1 425,00	15 107,24	11 032,17	28 430,46	13 956,85
2008	64 725,00	107 130,00	1 201,00	12 509,38	450,3	3 250,00	22 278,97	13 661,22	50 824,85	5 800,51
2009	1 018 935,00	61 977,00	600,00	39 379,70	614,5	3 250,00	30 852,23	8 758,59	37 911,64	23 957,87
2010	884 355,00	77 750,00	1 013,00	13 711,32	440,9	3 250,00	38 625,25	13 133,53	0	17930,27
2011	112 375,00	79 885,00	1 610,00	11 653,83	313,6	3 250,00	48 780,95	14 596,59	4 525,90	10 401,03
2012	1 209 466,00	81 920,00	1 163,50	31 075,37	346,5	3 250,00	47 827,05	17 229,41	5 449,49	25 869,45
2013	1 446 651,00	84 530,00	848,00	18 189,80	613,3	3 250,00	47 157,50	25 943,95	11 058,45	31 900,14
2014	414 158,00	87 750,00	4 000,00	65 134,54	306,4	3 250,00	58 256,32	32 986,98	1 598,44	14 149,97

الملحق رقم07 :المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	c données mani	s données mar	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
PRO (QX)	10	0	10	64725,000	1446651,000	706102,400	474112,876
SUP EMB (HA)	10	0	10	61977,000	112142,000	91411,900	17459,996
SUP IRR (HA)	10	0	10	297,000	4000,000	1246,150	1031,948
SUB MT (10*3/DA)	10	0	10	1635,308	65134,537	21469,879	18881,470
Pluv	10	0	10	306,400	614,500	458,080	133,603
prix (qx)	10	0	10	1425,000	3250,000	2702,500	881,559
SUB SEM (10*3/DA)	10	0	10	11253,850	58256,320	33268,768	17220,749
SUB ENGR (10*3/D	10	0	10	8758,589	32986,980	15650,861	7908,295
SUB IRR (10*3/DA)	10	0	10	0,000	80193,932	29802,476	30987,266
SUB MULT SEM (10	10	0	10	5800,514	31900,144	16964,080	8012,619

الملحق رقم08 :مصفوفة الارتباط

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	PRO (QX)	SUP EMB (HA)	SUP IRR (HA)	SUB MT (10*3/DA)	Pluv	prix (qx)	SUB SEM (10*3/DA)	SUB ENGR (10*3/DA)	SUB IRR (10*3/DA)	MULT SEM (10*3
PRO (QX)	1	-0,379	-0,277	0,124	0,563	0,101	0,175	0,109	-0,172	0,929
SUP EMB (HA)	-0,379	1	-0,145	-0,506	-0,009	-0,777	-0,694	-0,210	0,656	-0,572
SUP IRR (HA)	-0,277	-0,145	1	0,765	-0,469	0,382	0,650	0,788	-0,466	-0,178
SUB MT (10*3/D	0,124	-0,506	0,765	1	-0,169	0,504	0,652	0,671	-0,494	0,271
Pluv	0,563	-0,009	-0,469	-0,169	1	-0,208	-0,381	-0,279	0,254	0,418
prix (qx)	0,101	-0,777	0,382	0,504	-0,208	1	0,813	0,487	-0,722	0,323
SUB SEM (10*3/	0,175	-0,694	0,650	0,652	-0,381	0,813	1	0,776	-0,875	0,410
SUB ENGR (10*3	0,109	-0,210	0,788	0,671	-0,279	0,487	0,776	1	-0,593	0,283
SUB IRR (10*3/D	-0,172	0,656	-0,466	-0,494	0,254	-0,722	-0,875	-0,593	1	-0,384
SUB MULT SEM	0,929	-0,572	-0,178	0,271	0,418	0,323	0,410	0,283	-0,384	1

الملحق رقم09 :القيم الذاتية

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
Valeur propre	4,943	2,640	1,052	0,572	0,378	0,241	0,090	0,073	0,012
Variabilité (%)	49,429	26,398	10,521	5,720	3,775	2,406	0,900	0,730	0,120
% cumulé	49,429	75,827	86,348	92,068	95,843	98,250	99,150	99,880	100,000

الملحق رقم 10 :إحداثيات المتغيرات

Vecteurs propres :									
	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
PRO (QX)	0,109	0,551	0,251	-0,207	-0,225	0,013	0,326	0,526	-0,239
SUP EMB (HA)	-0,330	-0,237	0,422	-0,369	0,231	0,098	-0,289	0,450	0,413
SUP IRR (HA)	0,303	-0,367	0,365	0,173	0,051	-0,115	0,548	0,175	-0,033
SUB MT (10*3/l	0,353	-0,078	0,344	0,546	-0,360	-0,123	-0,469	0,138	0,141
Pluv	-0,124	0,462	0,269	0,441	0,670	-0,094	0,077	-0,137	0,141
prix (qx)	0,371	0,026	-0,396	0,175	0,296	0,606	-0,141	0,426	-0,009
SUB SEM (10*3	0,437	-0,039	-0,093	-0,205	0,035	0,023	0,328	-0,189	0,676
SUB ENGR (10*	0,355	-0,136	0,447	-0,312	0,248	0,314	-0,164	-0,377	-0,435
SUB IRR (10*3/	-0,386	-0,015	0,224	0,269	-0,337	0,692	0,271	-0,204	0,134
SUB MULT SEM	0,210	0,515	0,136	-0,237	-0,228	0,090	-0,236	-0,228	0,259

ملحق رقم11:مساهمات المتغيرات

Contributions des variables (%) :									
	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
PRO (QX)	1,182	30,349	6,310	4,285	5,050	0,016	10,659	27,617	5,715
SUP EMB (HA)	10,899	5,636	17,845	13,647	5,314	0,962	8,344	20,220	17,049
SUP IRR (HA)	9,161	13,491	13,350	2,999	0,263	1,334	29,977	3,065	0,109
SUB MT (10*3/l	12,440	0,608	11,861	29,762	12,965	1,517	22,024	1,898	1,975
Pluv	1,550	21,302	7,250	19,448	44,829	0,888	0,596	1,889	1,983
prix (qx)	13,743	0,069	15,675	3,048	8,785	36,702	1,998	18,152	0,008
SUB SEM (10*3	19,105	0,155	0,858	4,215	0,123	0,052	10,787	3,581	45,745
SUB ENGR (10*	12,595	1,860	20,020	9,737	6,135	9,878	2,699	14,204	18,927
SUB IRR (10*3/	14,925	0,022	4,996	7,219	11,339	47,849	7,370	4,178	1,803
SUB MULT SEM	4,401	26,508	1,836	5,640	5,198	0,801	5,546	5,195	6,686

ملحق رقم12: تربيع التجب

Cosinus carrés des variables :									
	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9
PRO (QX)	0,058	**0,801**	0,066	0,025	0,019	0,000	0,010	0,020	0,001
SUP EMB (HA)	**0,539**	0,149	0,188	0,078	0,020	0,002	0,008	0,015	0,002
SUP IRR (HA)	**0,453**	0,356	0,140	0,017	0,001	0,003	0,027	0,002	0,000
SUB MT (10*3/I	**0,615**	0,016	0,125	0,170	0,049	0,004	0,020	0,001	0,000
Pluv	0,077	**0,562**	0,076	0,111	0,169	0,002	0,001	0,001	0,000
prix (qx)	**0,679**	0,002	0,165	0,017	0,033	0,088	0,002	0,013	0,000
SUB SEM (10*3	**0,944**	0,004	0,009	0,024	0,000	0,000	0,010	0,003	0,006
SUB ENGR (10*	**0,623**	0,049	0,211	0,056	0,023	0,024	0,002	0,010	0,002
SUB IRR (10*3/	**0,738**	0,001	0,053	0,041	0,043	0,115	0,007	0,003	0,000
SUB MULT SEM	0,218	**0,700**	0,019	0,032	0,020	0,002	0,005	0,004	0,001

قائمة

المراجع

الكتب باللغة العربية:

1- أحمد عبد السميع علام-المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي- مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ط1،2012.

2- جمال الدين لعويسات،"التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1986"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

3- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000

4- حسن بهلول، "القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

5- خالد شحادة خطيب،د.أحمد زهير شامية – أسس المالية العامة – دار وائل للنشر ط2 ، عمان، الأردن، 2005

6- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

7- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

8- عادل حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإنفاق العام"، دار الجامعة الجديدة،مصر،2006.

9- عادل فليح العلي – مالية الدولة- دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، 2008

10- عبد الكريم صادق بركات،يونس أحمد البطريق،حامد عبد المجيد دراز – المالية العامة- الدار الجامعية، بيروت،1986.

11- مجدى محمد شهاب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999

12- محمد شاكر عصفور – أصول الموازنة العامة- دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2008.

13- محمد السويدي، " التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

14- محمد دويدار، " مبادئ الاقتصاد السياسي "، ج4، الاقتصاد المالي النظرية العامة في مالية الدولة – السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي –

15- محمد حلمي مراد، "مالية الدولة" ، القاهرة، 1960.

16- محمود عباس محرزي – اقتصاديات المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية ط2،2005.

17- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، 2008، الأردن.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- A.C.Pigou. a study in public finance MC MILLN, and Co, LTD, LONDON 1951.
2- Adam smith,recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (1776) livre v, traductions francaise de germain garnier, 1881,édition revue 1843,édition numérique Jean-marie,québec.
3- Alain.Barrére,Economie financière 2ème édition, dalloz, paris, 1971.
4- Alan T. Peacock, Jack Wiseman, The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom, Princeton University Press, 1961
5- Arye.L.HILLAN.Public finance and public policy (second edition) Cambridge univ,2009.
6- Dumoulin,Le support doctrinal et théorique des subventions publiques aux investissements des entreprises. Revue des sciences financières N0 03 juillet-septembre 1967.
7- HOLLey H.ULB rich.Public finance in theory and practice, second edition,2011 by rauledge New York.
8- J.LEFEBVRE, introduction aux analyses statistiques multidimensionnelles ,édition MASSON, PARIS 1983.
9- John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, A Project Gutenberg of Australia eBook, February 2003.
10- Maurice.duverger.Institutions financière,Paris, 1975.
11- M.E. Benssad. Economie de développement de l'Algérie. O.P.U. Alger. 1979.
12- M.JAMBU, exploitation informatique et statistiques des données. Edition DUNOD. PARIS 1989.
13- Mohamed Alyes Mesli, les vicissitudes de l'agriculture Algérienne de l'autogestion à la restitution des terres de 1990.

الرسائل والأطروحات:

الأطروحات:

1- إسماعيل شعباني،" آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر" أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

2- بويهي محمد، " القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
3- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
4- زبيري رابح، "الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها عل تطوره "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.
5- غردي محمد، " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

رسائل الماجستير:

1- بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر – دراسة حالة منتوج القمح-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
2- حاشي معمر الأزهر، "إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية،والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
3- لوزري نادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال، " انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي"، جامعة الجزائر، 2005- 2006.
4- عزالدين سمير، "انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.
5- هاشمي الطيب، " تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي لولاية سعيدة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2006-2007.

مذكرة ماستر باللغة الأجنبية:

1- Hilel HAMADACHE, Revenu pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie « syndrome. Hollandais et echangrabilité, Master of science. Institut Agronomique méditerranéenne de Montpellier, CIHEAM.2010.

النصوص القانونية والتشريعية:

1- التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة وصناعة الزيتون،1998.
2- التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة البطاطس، 1998.
3- الجريدة الرسمية، عدد 29، التاريخ 1990/07/18، مرسوم رقم 90-208 مؤرخ في 1990/07/14 يعدل ويتمم المرسوم 89-194 الموافق لـ 1989/10/17 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-052 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.
4- القانون 19/87 الصادر في 1987/12/08، المتضمن بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية.
5- قوانين المالية للسنوات.
6- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول 1421، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-067.
7- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول 1421، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-071.
8- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1423، يحدد مدوّنة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 302-109 الذي عنوانه " صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ".
9- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول 1427، يحدد قامة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 302-067 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي".

10- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 ربيع الأول 1427، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي".

التقارير والمنشورات:

1- Bank of Algeria, Rapport 2005 ,16 Avril 2006.
2- Bank of Algeria, Rapport 2009, juillet 2010.
3- Banque mondiale , Revue des politiques Agricoles et service à l'agriculture 1987-1993, Rapport N012534-AL, 29 Décembre 1994.
4- MADR, Projet de programme quinquemmal de développement (2010/2014), Mars 2009.
5- Ministère des finances, la note de présentation de la loi de finance pour 2007, 18 septembre 2006.
6- Ministère de finance, Rapport de présentation du projet de la loi du finance pour 2005, septembre 2004.
7- Ministère des finances, la note de présentation de l'avant projet de la loi de finance pour 2010, 28 novembre 2009.

المقالات:

باللغة العربية:

1- إيناس جمعة، فهمي شكر، " المنح والإعانات الحكومية بين الخضوع الضريبي والإعفاء "، تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، المؤتمر الضريبي 17، 2011.
2- بن يوسف بن رقية، "شروط وإجراءات إسقاط حق الانتفاع الدائم في قانون المستثمرات الفلاحية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، جزء 42، سنة 2000.
3- رجراج محمد، المؤتمر الدولي حول الأداء المميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، من 08-09 مارس 2003.
4- زبيري رابح، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004.
5- صالح صالحي، توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009.

باللغة الفرنسية:

1- Bedrani S., Boukhari N., Djenane A.-M, Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de la fiscalité sur l'agriculture en Algérie, In : Akesbi N. (ed.), Maraveyas N. (ed.).Prix et subventions : effets sur les agricultures familiales méditerranéennes (étudesnationales).Montpellier : CIHEAM, 1997.
2- Lazhar Baci, Les réformes agraires en Algérie, Montpellier : CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes; n. 36, 1999.
3- Omar BESSAOUD, « l'agriculture en Algérie de autogestion à l'ajustement structure 1963- 1992 option méditerranéennes, Montpellier, serie B, N^{o} 8, 1994.
4- Sylvie. Charlot; Depenses Publique Et Croissance-La tec; Livre De Bourgogne. France Décembre 96.

باللغة الإنجليزية:

1- ALINA Cristina, The Incidence of public Spending on economic grouth, Working paper, Alexander-Jean-cuza univ of IASI, Roumain, 2011.

2- Amos. C. peters an application of wagner's " law" of expanding state activity to totality diverse countries, monetary policy unit, Easterncaribbean central bank.
3- Danniel K. Moalusi, causal link between government spending and Revenue, a case study of Botswana, Departement of economics fordham university 2004
4- Edward Andeson,Paolo de Renzio and Stephanie Levy, workingpaper 263, the role of public investment in povertyreduction :theories ,evidence and methods,OverseasDevelopment Institute 111 Westminster Bridge Road London SE1 7JD UK, March 2006.

5- Khaldoun. M. AL- Qaisi," The impact of general expenditures on economic changes in Jordan", Inter.Displinary Journal of contemporary research in business Vol 4 N^{0} 05, sept 2012.

6- Mir Nahid Mahumd and Mansur Ahmed, Munich personal RePEC archive, government expenditure and house hold consuption in Bangladesh through the lens of economic theories: an empirical assessement. 16 January 2012.
7- MuritalaTaiwo, governmentExpenditure and economicdevelopment, European journal of business and managment, Vol 3 N09, 2011.

المواقع الالكترونية:

1- www.mcgrawhillconnect.com
2- http.mf.gov.dz
3- www.ons.dz

قائمة الجداول

و الأشكال

أولا: الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014.	30
02	عدد المزارع في الفترة 1964-1965	49
03	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1962-1971	52
04	مجموع النفقات المرخصة للقطاع الزراعي	71
05	تطور أسعار الأسمدة (1980-1993)	77
06	تطور استهلاك الأسمدة (1980-1992)	78
07	إمدادات البذور (1983-1988).	79
08	تطور الأرقام القياسية لمؤشر أسعار البذور (1983-1992).	80
09	تطور مبيعات العتاد الفلاحي	81
10	تطور الأسعار المضمونة للحبوب	87
11	تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990-1999.	99
12	الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA 302-067 N^0 من 2000-2013	111
13	الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والنباتية FPZPP 302-071 N^0 من 2000-2013	114
14	الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS 302-109 N^0 من 2002-2013	118
15	الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز FDRMVTC 302-111 N^0 من 2002-2013	123
16	الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	130

	N^0 302-067 FNDIA من 2006-2013:	
17	الوضعية المالية لحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي N^0 302-121 FNRPA من 2005-2013	132
18	تقسيم سكان الولاية حسب البلديات والمناطق تبعا لإحصاء عدد السكان 2012	141
19	وضعية الأراضي الزراعية في الولاية لسنة 2013.	144
20	تعداد الفلاحين وتقسيم النشاطات الفلاحية.	145
21	حضيرة العتاد الفلاحي	147
22	المساحات المسقية ونظام الري في الولاية لموسم 2012-2013.	148
23	تطور المساحة المسقية.	149
24	تطور إنتاج الحبوب للفترة 1999-2014.	150
25	تطور المساحات المزروعة والمحصودة لمجموع الحبوب 2000-2014.	152
26	دعم الأسمدة والبذور	154
27	وضعية دعم العتاد.	155
28	تطور المخصصات والاستهلاك للعتاد 2009-2014.	156
29	جدول المعطيات.	164
30	المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات	165
31	مصفوفة الارتباط matrice de corrélation	166
32	القيم الذاتيةles valeurs propres	169
33	إحداثيات المتغيرات Coordonnées des variables	173
34	مساهمات المتغيرات و تربيع التجب:بالإعتماد على XL-STAT 2011	173

ثانيا: الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التمثيل البياني لتطور النفقات العامة في الجزائر.	33
02	نموذج بارو "Barro" أثر النفقات الاستثمارية على الدخل الوطني.	35
03	قياس أثر الإعانة على كمية الإنتاج	36
04	تطور مؤشرات دعم مدخلات الإنتاج والاستثمار	73
05	الخارطة الفلاحية لولاية سعيدة.	142
06	تعداد الفلاحين وتقسيم النشاطات الفلاحية.	145
07	مجموع إنتاج أصناف الحبوب	151
08	تطور إنتاج أصناف الحبوب خلال الفترة 2000-2014.	151
09	تطور المساحات المزروعة و المحصودة للحبوب 2000-2014	153
10	التمثيل البياني للمتغيرات	174
11	التمثيل البياني للقيم الذاتية.	175

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ-ه
الفصل الأول: مدخل إلى النفقات العامة.	1
مقدمة	1
المبحث الأول:مفاهيم وتقسيمات النفقة العامة.	2
المطلب الأول: تعريف النفقة العامة.	2
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	7
المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام	16
المطلب الأول: ضابط المنفعة	16
المطلب الثاني: ضابط الاقتصاد في النفقة	16
المبحث الثالث: حدود الإنفاق العام	18
المطلب الأول: العوامل المالية المحددة للإنفاق العام	20
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة	21
المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة	34
المطلب الأول: آثار النفقات العامة على الإنتاج	34
المطلب الثاني: أثار النفقات العامة في المستوى العام للأسعار	38
المطلب الثالث: آثار النفقات العامة في الاستهلاك	39
خاتمة	44
الفصل الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر.	45
مقدمة	46
المبحث الأول: القطاع الزراعي في ظل الاقتصاد الموجه مرحلة 1962- 1990.	48
المطلب الأول: القطاع الزراعي خلال مرحلة 1962-1971(سياسة التسيير الذاتي)	48
المطلب الثاني: مرحلة 1971-1990	59
المطلب الثالث: المخططات المصاحبة للفترة 1971-1990	70
المطلب الرابع:سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة 1962-1990	73
المبحث الثاني: مرحلة 1990-2000	89
المطلب الأول: إجراءات الاندماج في اقتصاد السوق (أو إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق)	89
المطلب الثاني: أشكال الدعم خلال فترة 1990-1999	91
المطلب الثالث: تحليل تطور المخصصات المالية للدعم	99
المطلب الرابع: تطور الإنتاج خلال الفترة 1990-1999	100
المبحث الثالث: مرحلة 2000-2014	103
المطلب الأول: الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2006	103

المطلب الثاني: تطور سياسة الدعم خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2005-2009) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)	124
المطلب الثالث: تطور الإنتاج خلال الفترة 2000-2011	133
الخاتمة	137
الفصل الثالث: الفصل التطبيقي	138
مقدمة	139
المبحث الأول: بطاقة تقنية لولاية سعيدة	140
المطلب الأول: لمحة عن الولاية	140
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بالولاية	142
المبحث الثاني: دعم وإنتاج الحبوب في الولاية	150
المطلب الأول: واقع إنتاج الحبوب	150
المطلب الثاني: دعم مدخلات إنتاج الحبوب	154
المبحث الثالث: تحليل دعم وإنتاج الحبوب للفترة 2005 – 2014 باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية "ACP".	156
المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP).	157
المطلب الثاني: تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية على المعطيات.	164
خاتمة	176
خاتمة عامة	177
الملاحق	181
قائمة المراجع	194
قائمة الجداول و الأشكال	202
الملخص	

الملخص:
نظرا للأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي ولما تقتضيه الحاجة لتوفير الغذاء فقد زاد الاهتمام مؤخرا بهذا القطاع وخاصة مع تنامي الفجوة الغذائية من فترة لأخرى، وفي ظل الوفرة المالية اتخذت الجزائر سياسة الإنفاق الحكومي باعتبارها أداة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز النشاط الاقتصادي عامة، فوضعت من خلالها برامج تنموية تستهدف هذا القطاع عن طريق تقديم الإعانات والمساعدات المختلفة للفلاحين قصد تحريك النشاط الإنتاجي وتحقيق الوفرة الغذائية.
الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي الجزائري، الإنفاق العام، الإعانات، الإنتاج.

Abstract:

Due to the great importance of the agricultural sector as well as its urgent need to provide food , so the focus on agriculture has been increasing ,especially with the growing food gap from period to period.However , Algeria has adopted a policy of government spending in the light of finacial abundance as a tool on wich it depends in order to achieve various goals of economic and social development and to stimulate economic activity in general view.for this aim , Algeria set development programs aimed at this sector by providing subsidies and different aid to farmers intentionally to encourage productive activity and achieve food availability.
Keywords: Algerian agricultural sector, public spending , subsidies, production.

Résumé:

Vu l'importance que revêt le secteur agricole en matière de couverture de besoins alimentaires et l'intérêt particulier porté à ce secteur qui connait une periode difficile due surtout aux aléas climatiques, l'Algérie s'engage, a la faveur de la manne finnacière, dans ce que l'on appelle la politique de subvention gouvernemental, un moyen sur lequel s'appuie l'etat pour concrétiser les principaux objectifs socioéconomiques et surtout relancer et encourager l'activité économique dans le pays. Des programmes de développement sont mis en œuvre, sous forme d'aide et de soutien aux agriculteurs et aux fellahs tout encourageant la production.
Mots clés: le secteur agricole algérien, aides, production.